المحور الثالث

المواطنــة والمجــال :
تحولات الاقتصاد والاجتماع

obeikan.com

obeikan.com

المواطنة والمجال : تحولات الاقتصاد والاجتماع .

١٨ المواطنة على المستوى المحلى :

سياسة الحياة اليومية .

د. السيد عبد المطلب غانم

١٩ تحولات الخريطة الطبقية فى مصر .

أ. احمد السيد النجار

٢٠ مواطنة المرأة :

جدلية التمكين والتهميش

د. سلوى شعراوى جمعة

٢١ حق الحياة قبل الحقوق الاجتماعية :

حقوق المواطن فى الشارع وأداء البيروقراطية :

حالة حوادث الطرق .

د . عصام شرف

* تعقيب

د. محمود الكردى

oberkan.com

obeikan.com

١٨ المواطنة على المستوى المحلى : سياسة الحياة اليومية ..

أ. د. السيد عبد المطلب غانم

"إن الأمم الوحيدة التى تنكر فوائد الحريات الإقليمية ؛ إنما هى التى ليس لديها شيء منها ، أو لديها النذر اليسير . وبعبارة أخرى ، لا ينكر فضل هذا النظام (المحليات) إلا الذين يجهلونه".

"والحق أننى لا أستطيع أن أتصور أنه فى مقدور أمة ما أن تعيش وتزدهر من غير حكومة مركزية قوية ، ولكنى أعتقد أن الإدارة المركزية لا تصلح إلا لإضعاف الأمة التى تأخذ بها ، وذلك بأن تضعف باستمرار من الروح المحلية فيها. ومع أن مثل هذه الإدارة قد تستطيع أن تعبئ ما يمكن تعبئته من مصادر الشعب ، وتوجهها نحو نقطة معينة فى لحظة معينة ، إلا أنها تضر بتحديد هذه المصادر. إنها قد تظفر بالنصر فى ساعة الصراع ، ولكنها ترخى شيئًا فشيئًا من أعصاب قوتها ، إنها قد تعاون كل المعاونة على عظمة الفرد العابرة ، ولكنها لا تعاون على سعادة الأمة سعادة دائمة" [ألكس دى توكفيل ، الديمقراطية فى أمريكا ، الجزء الأول ، ترجمة أمين مرسى قنديل ، دار كتابى ، القاهرة ، ١٩٨٤م] .

منذ تخرجى فى الجامعة شهدت مصر ثلاث مراحل: مرحلة الأمل ، ومرحلة الشكوى والتذمر ، ومرحلة التخلى والاستسلام مع نصر أكتوبر ١٩٧٣م ملأنا الأمل والتطلع إلى المستقبل والبناء ، وعبرت عن هذا الطموح فى أطروحتى الماجستير والدكتوراه ، وسميت الأولى: "علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية: دور الإدراك السياسي" ، وسميت الثانية: "المشاركة السياسية فى مصر" ، وشهد معظم عقد ١٩٨٠م الشكوى والتذمر من القطاع العام والتوظف العام ، وحاولت خلالها الترويج والاستدراج لثلاث أفكار: الأولى التنمية السياسية اختيار ، والتكنولوچيا فيها غير محايدة سياسيًا ، والثانية: اللامركزية ضرورة لصحة الأمة وصلاح الأحوال ، والثالثة: اقتراب التبادل المجتمعى أكثر مناسبة لفحص المشكلات المجتمعية ، ومنذ أواخر عقد ١٩٨٠ ؛ شهدنا الحماسة للتخلى عن القطاع العام ، والاستسلام لقوى السوق هنا اتسع الخرق على الراتق ، فتفرق الاهتمام بالمحليات (بالمواطن فى موطنه

الطبيعي) بين: "إعادة بناء المشروع العلمى لأفلاطون" ، و"إحياء اقتراب الحجة والمحاجة وتحسين الخطاب العام" ، و"إحياء النظرية القيمية" فى مواجهة التيارات التى تعصف بالمجتمع ،و"مشروعات المجتمع الجديد: إصلاح الأخلاق العامة ، وشرطة المجتمع ، وإصلاح النظام القضائى ، وإصلاح التعليم ، وإحياء الأسرة الممتدة". اليوم المسألة أكثر تعقيدًا ؛ فالمجتمع تحت مطارق ثلاث : الأولى : مطرقة فردية وهى السوق ، الثانية : مطرقة دعاوى الحقوق ، الثالثة : مطرقة الاستحواذ واللامبالاة . وتأجيل مواجهة المشكلات على حقيقتها ؛ روح عامة يبدو أنها تكتسح الحاكم والمحكوم على السواء . الثقافة الغربية قريبة إلى النفوس ، ومظاهر الثقافة أهم من جوهرها ومضمونها . لا يتصدى لهذه المطارق المدمرة إلا ثلاث قوي: روح المجتمع المحلى ، والقيم المشتركة ، والمشاركة النشطة ، وقدراتها الحقيقية والفعالة فى المحليات.

على المستوى القومى الكل يسأل "ما أنت؟" ، والقليل يسأل "من أنت؟" ، وفى هذه القاعة وغيرها السؤال "ما؟" والسؤال فى أماكن قليلة "من؟" . إن ذهبت للعمل فى مجال آخر لن يثار أبدًا سؤال "من؟" إنما يثار دائمًا سؤال "ما؟" ، وإن أخطأ الناس استعملوا "من".

سؤال "ما" عن غير العاقل ، عن أداة ، عن صفة ، عن دور ، عن منزلة ؛ قل ما شئت. وسؤال "من" عن الذات ، عن الهوية ، عن الانتماء ، عن القيمة ، عن الفاعل ؛ تخيل ما شئت. الفارق بين ما ومن يقارب الفارق بين الرعية والمواطن ، وبين الموجود والفاعل ، وبين أنا ونحن . سؤال "ما" يميز بينى جالسًا على رصيف وبينى جالسًا فى تدريس ، بينى ظالماً وبينى مظلومًا ، بينى متضورًا وبينى متخمًا. وسؤال "من" لا يميز ، فأنا هو أنا على الرصيف ، أو فى قاعة الدرس ، ظالماً أو مظلومًا ، متضوراً أو متخمًا . سؤال "ما" نسب إلى ، وسؤال "من" نسب إلى غيرى ، فبغيرى وبى يتحقق "أنا" ، وبما ينسب إلى لا يتحقق أبدًا "أنا" ؛ فكل ما ينسب إلى "عرض زائل" ، به يكون "ما أبدو" ، وليس "ما أكون حقًّا" . على أى حال كثيراً ما يؤرقنى سؤال "من" ، ولا أتذكر أنه أرقنى سؤال "ما" . بمن يكون لى وجود فعال ودور فى حياة الجماعة أيًّا كان الدور ، وبما أنا كم مهمل ، وجودى غير فعال ؛ يكاد لا يتجاوزنى ، وربما قصر عنى ، وربما لا دور لى ، أو لى دور عدمه أفضل من وجوده.

ربما بالغت بعض الشيء ، لكنه مجرد تجسيد للسياق الذى نعيش فيه ، وربما لن أقدم جديدًا فى هذه المقالة إلى ما قدم من دراسات فى هذا المؤتمر ، لكن يقيناً أنى سأبلور على الأقل ثلاث مسائل تحت العناوين التالية :

أولاً - موضع المواطنة المحلية من جدل المواطنة.

ثانيًا - سياسات الحياة اليومية: تهديدات وفرص المواطنة المحلية فى مصر.

ثالثًا - المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية فى مصر.

على الرغم من أن الموضوع الأول يبدو نظريًا ، فإن دلالته العملية جديرة بالاعتبار . ولن نتعرض فى الموضوع الثانى لتفاصيل السياسات العامة وقضاياها ، وإنما لما تقدمه من فرص ، وما تفرضه من تهديدات . والموضوع الثالث شائك ومعقد على نحو مثير للجدل ، وسنقتصر فيه على ما يعد أساسيًا وجوهريًا.

أولاً : موضع المواطنة المحلية من جدل المواطنة

الجدل المعاصر فى المواطنة مشحون بالألفاظ والحدود الأيديولوچية ؛ يؤكد اليمين على الواجبات ، ويؤكد اليسار على التخويلات . ويعد عمل مارشال نقطة البداية بتحليله الثلاثى للمواطنة: مدنية ، سياسية ، اجتماعية: "يتكون العنصر المدنى من الحقوق الضرورية للحرية الفردية ؛ حرية الشخص ، حرية الحديث والفكر والإيمان ، الحق فى الملك الخاص ، وفى عقد عقود مصدقة ، والحق فى العدالة ، والأخير ذو ترتيب مختلف عن الأخرى لأنه الحق فى أن يؤكد (المرء) ويدافع عن كل حقوقه على أساس المساواة مع الآخرين ، وبعملية التحقيق القانوني... وأعنى بالعنصر السياسى الحق فى أن يشارك فى ممارسة القوة السياسية ؛ بوصفه عضوًا فى الهيئة التى منحت السلطة السياسية ، أو ناخبًا لأعضاء تلك الهيئة... وأعنى بالعنصر الاجتماعى كل النطاق من الحق فى القليل من الرفاه والأمن ، إلى الحق فى أن يشارك فى الميراث الاجتماعى ، وأن يعيش حياة كائن متحضر طبقًا للمقاييس السائدة فى المجتمع". [Marshall 1950: 10 – 11].

أما الحقوق الصناعية (المساومة الجماعية ، الإضراب ، وتقرير ظروف الشغل) فوضعها فى "نظام ثانوى للمواطنة الصناعية" يصف المساومة والتفاوض على الحقوق والواجبات بين الأطراف الخاصة. عد مارشال المواطنة الصناعية منفصلة عن حقوق المواطنة ، وعدها البعض امتدادًا للحقوق المدنية . يوضح الجدول (١) أنواع الحقوق المتنازع فيها اليوم ، وكثير منها مثير للجدل سواء من حيث علاقته بالمواطنة - وبخاصة الحقوق الاجتماعية وحقوق المشاركة- أو من حيث تعريفه أو تبريره أو تطبيقه. قدم چانوسكى [Janoski 1998] وصفًا لحقوق وقابلها بالتزامات أكثر إثارة للجدل.

جدول (١) أربعة أنواع من حقوق المواطنة

الحقوق المدنية (القانونية)	الحقوق السياسية
أ. الحقوق الإجرائية: ١. الوصول إلى المحاكم. ٢. حق التعاقد. ٣. المعاملة المتساوية فى ظل القانون. ٤. حق الغريب والمواطن فى الهجرة. **ب. الحقوق التعبيرية:** ١. حرية الحديث. ٢. حرية التدين. ٣. اختيار الأصدقاء والزوج. ٤. الحق فى الخصوصية. **ج. حقوق الضبط الجسدي:** ١. التحرر من الإساءة والبيئة غير الآمنة. ٢. ضبط الجسد علاجيا، وعلاقة الزواج. **د. حقوق المِلك والخدمة:** ١. حيازة الملك والخدمة والتنازل عنها. ٢. اختيار الإقامة. ٣. اختيار المهنة. **هـ. الحقوق التنظيمية:** ١. تنظيم الموظفين. ٢. تنظيم الشركة. ٣. تنظيم الحزب.	**أ. حقوق شخصية:** ١. اقتراع الفئات والجماعات المختلفة. ٢. حقوق الترشيح وتولى المناصب. ٣. الحق فى تكوين حزب سياسى والالتحاق بحزب. **ب. حقوق تنظيمية:** ١. التجنيد السياسي. ٢. جمع التبرعات السياسية. ٣. المشورة التشريعية والإدارية. ٤. المساومة السياسية. **ج. حقوق التطبيع (للمهاجرين):** ١. الحق فى التطبيع عند الإقامة. ٢. الحق فى المعلومات عن عملية التطبيع. ٣. حقوق اللاجئين. **د. حقوق المعارضة:** ١. حقوق الأقلية فى معاملة متساوية ومنصفة. ٢. الحق فى المعلومات وفى البحث السياسي. ٣. حقوق الاحتجاج والحركة الاجتماعية.
الحقوق الاجتماعية	**حقوق المشاركة**
أ. حقوق التمكين والحماية : ١. الخدمات الصحية . ٢. التسهيلات الأسرية . ٣. المشورة الشخصية والأسرية . ٤. إعادة التأهيل البدني . **ب. حقوق الفرصة :** ١. تعليم ما قبل المدرسة . ٢. التعليم قبل الجامعي . ٣. التعليم الجامعى والعالي . ٤. التعليم المهني . ٥. إعانات التعليم للجماعات الخاصة . **ج. الحقوق التوزيعية :** ١. معاشات التقاعد . ٢. الإعانة العامة . ٣. تعويض البطالة . **د. الحقوق التعويضية :** ١. تأمين إصابة العمل . ٢. معاش مصابى الحرب . ٣. تعويض المضارين من حرب . ٤. حقوق التعويض عن أضرار .	**أ. حقوق التدخل فى سوق العمل :** ١. برامج معلومات سوق العمل . ٢. برامج التدريب التحويلي . ٣. خدمات خلق الوظائف . **ب. حقوق المنشأة والبيروقراطية :** ١. حقوق الأمن الوظيفي . ٢. مجالس العمال أو حقوق إجراء التظلم . ٣. مشاركة الزبون فى البيروقراطية أو الإدارة . ٤. الفعل التوكيدى والقيمة المقارنة . ٥. حقوق المساومة الجماعية . **ج. حقوق ضبط رأس المال :** ١. حقوق التقرير المشترك . ٢. صناديق استثمار العمال والنقابات . ٣. قوانين هروب رأس المال . ٤. قوانين المنافسة (منع الاحتكار) . ٥. برامج الاستثمار الإقليمى والمساواة .

المصدر: **Janoski 1998: 31**

يؤكد المذهب الليبرالى على الفرد ، ومعظم الحقوق حريات تلحق بكل شخص وكل الأشخاص (أى حريات سلبية ، أو تحرر من التدخل الاجتماعى أو تدخل الدولة) مع قليل من الالتزامات الأساسية المرتبطة بطاعة القانون (دفع الضرائب ، الخدمة العسكرية ، الإمساك عن التمرد والإهانة) . وتضع الليبرالية ثقلها الخلقى والأدبى وراء الحقوق الفردية والسلبية ، ومن ثم فإن الحقوق الفردية أولية ، وتمثل مناطق كثيفة تسمح للفرد بحرية الفعل على نطاق واسع ، وتميل حقوق الجماعة والاجتماعية إلى انتهاك المبادئ الليبرالية المبنية على الفرد ، وكثيرًا ما تنتهك تلك الحقوق ، ولا تؤكد الالتزامات السياسية على الإطلاق فى دومينها المحدود . ويصعب إدراج حقوق المشاركة والاجتماعية فى النظرية الليبرالية لأنها حقوق تتطلب التزامات مكثفة ، والعلاقات بين الحقوق والالتزامات علاقة تعاقدية ، أو علاقة مقايضة مباشرة ، أو تبادل مقيد ، أى يقابل كل حق التزام مساوٍ.

يعطى المذهب المجتمعى نظرة معارضة تقريبًا ، ويؤكد على المجتمع ، الانشغال الأولى بتشغيل المجتمع القومى تشغيلاً عادلاً ، يبنى المجتمع الصالح من خلال المساندة المتبادلة وفعل الجماعة ، وليس الاختيار الفردى والحرية الفردية ، ويمثل المذهب المجتمعى فى صورته المتطرفة العلاقات الإقطاعية السخية حيث توجد الحقوق ، ولكن تبدو الالتزامات نحو الجميع مسيطرة إلى حد اعتبار الحقوق ثانوية ، والحقوق الموجودة تتعلق بإمدادات صاحب السيادة ، والحماية من الأعداء الخارجيين ، وقد تتعلق بالحق فى استعمال المشاع ، أو توفير الغذاء (منع التضور) . وتؤكد الصيغ الحالية للمذهب الحقوق والديموقراطية إلى حد كبير ، ولكنها ما زالت تلقى بثقلها وراء المجتمع والالتزامات المتبادلة ، الهدف بناء مجتمع قوى يقوم على هوية مشتركة ، والتبادلية ، والاستقلال ، والمشاركة ، والاندماج [Selznick 1992: 369].

الليبرالية أيضًا تبالغ فى التركيز على الحقوق [Ibid: 376-380] ، ولكنها لا تستبعد الالتزامات . كذلك المذهب المجتمعى إذ يؤكد الالتزامات ، ولا يهمل الحقوق ، فالحقوق والالتزامات مترابطان طبقاً للتبادل المعمم ، ويتوقع من المواطنين أن يؤدوا التزاماتهم دون توقع مقابل مباشر ، وسيحصل الوفاء فى المدى الطويل ، بعد وفاء المواطنين بعدد كبير من التزاماتهم.

نظرية الديموقراطية المتوسعة بوصفها اقترابًا ديموقراطيًّا اجتماعيًّا غير معروفة على نطاق واسع ، وربما كانت نظرية توفيقية ، إلا أنها طريق ثالث ، وليست مجرد مركز وسط بين

المذهب الليبرالى والمذهب المجتمعى [Singer 1992: xiii] ، تتعامل مع توسيع الحقوق ومدها ؛ وبالذات الحقوق الفردية والتنظيمية المتعلقة بالناس الذين يعانون من التمييز مثل الطبقة والنوع والجماعات الإثنية:

"تضم الديموقراطية المتوسعة : ديموقراطية المشاركة ، الاشتراكية الديموقراطية ، والاجتهادات الراديكالية للديموقراطية الليبرالية التى نبعت من روسو ، وجون ستيوارت ميل ، وت. هـ. جرين ، وجون ديوى . تحاج هذه النظرية لصالح زيادة المشاركة فى - والضبط علي- صنع القرار الجمعى ، إما بواسطة الديموقراطية المباشرة فى أوضاع صغيرة النطاق ، وإما من خلال خلق روابط أقوى بين المواطن والمؤسسات التى تعمل على نطاق أوسع" . [Warren 1992: 8-23].

مع أن النظرية المجتمعية ونظرية الديموقراطية المتوسعة تكافحان التغرب ، وتساعدان على التحول الذاتى ؛ فإن الديموقراطية تؤكد المتوسعة الحقوق من أجل التقوية والمشاركة . ولا تؤكد النظرية المجتمعية الحقوق كثيرًا ، وإنما تؤكد الالتزامات من أجل اتباع القيادة الخلقية . وترفض الديموقراطية المتوسعة التوكيد على الحقوق المساواتية للأفراد ليقتفوا الحراك الاجتماعى ، ويبنوا حظوظهم ، بينما الآخرون يعانون ، وترفض ما تفرضه النظرية المجتمعية من التزامات على المواطنين لتعزيز الجماعة والمجتمع ، بينما الحقوق مهملة ، وتؤكد على الموازنة بين حقوق والتزامات الفرد والجماعة فى العلاقات التعاونية والتنافسية ، والنتيجة هوية ذاتية معقدة ، تصهر المصالح الفردية من خلال المشاركة فى أنشطة المجتمع ؛ سواء تعلقت المصالح بالشغل ، أو المجاورة ، أو المجتمع المحلى ، أو حاجات الرفاه ، ولكنها فى الوقت نفسه تحمى الحقوق المدنية الفردية.

يمكن ربط النظريات الثلاث بأنماط مختلفة لنظم الحكم ؛ الليبرالية بتوكيدها الحقوق والالتزامات فى نظم الحكم الليبرالى (بريطانيا ، الولايات المتحدة) ، ويميل المذهب المجتمعى إلى توكيد الالتزامات على الحقوق فى نظم الحكم التقليدية (فرنسا ، ألمانيا) ، وفى نظم الحكم الديموقراطية الاجتماعية (الدول الإسكندناڤية) ؛ الديموقراطية المتوسعة بمستوياتها الأربعة للحقوق: القانونية والسياسية والاجتماعية والمشاركة . إلى جانب تبنى كل نظام مركزًا متميزًا فى الحقوق والالتزامات ، فإنه يمثل تصورًا فريدًا للمجتمع المدنى ، فى الدولة الليبرالية قليل من التداخل بين المجال العام والدولة والسوق ، وفى النظام التقليدى التداخل كبير بين المجال العام ومجال السوق ، وأحياناً تداخل معقول مع مجال الدولة ، وتستخدم النظم

الديموقراطية الاجتماعية نظرية المشاركة المتوسعة لتسّوغ زيادة المشاركة فى الحكومة والاقتصاد على مستويات متعددة.

نعيش اليوم "متزامنة ما بعد كل شيء" ، فى الأعمال الخاصة ما بعد العصر الصناعى ، وفى الأبنية الاقتصادية ما بعد المرحلة الرأسمالية ، وفى الفلسفة ما بعد الأصولية ، وفى الثقافة ما بعد الحداثة ، وفى الأيديولوچية ما بعد الشيوعية ، وباختصار الوجهة السياسية غائبة.

إذن نحن أمام ثلاث معضلات لا تحل حلًّا مجديًا وفعالاً إلا على المستوى المحلى : الأولى : معضلة الموازنة بين الحقوق والالتزامات ، الثانية : معضلة منح الحقوق وممارسة الحقوق ، والموازنة بين المواطنة بوصفها منزلة والمواطنة ممارسة واقتدارًا ، الثالثة : معضلة المواطنة بوصفها علاقة بالنظام السياسى والمواطنة بوصفها علاقة بالمجتمع السياسي.

كتب غانم عام ١٩٨١م [غانم ١٩٨١م] : "ينظر إلى التنظيمات المحلية من ثلاث زوايا : الأولى : كمخطط لتنظيم الحكومة ، والثانية : كمخطط لتنظيم المجتمع ، والثالثة: كمخطط لخلق توازن بين الحكومة والمجتمع ، ولا شك فى أن كل زاوية من هذه الزوايا تستهدف الحفاظ على نوعين من الأنماط الثقافية أحدهما قومى والآخر محلى . ويعبر عن الأنماط الثقافية على المستوى القومى ، بالفلسفة أو التقاليد المستترة وراء فكرة التنظيمات المحلية فى المجتمع ككل ، أما الأنماط المحلية فتعبر عن تصورات العلاقات القائمة بين المجتمع القومى والمجتمع المحلى من جانب ، وعن التباينات الثقافية المحلية القائمة اليوم (أو ما يسمى بالثقافات الفرعية) ، وأثرها فى التنظيمات المحلية ، وتأثير الأخيرة عليها . وإذا كان النوع الأول يسمح بفهم تنظيمات الحكم المحلى وموضعها من النظام السياسى ، واختصاصاتها ، والقيود الرسمية الواردة على ممارساتها ، فإن النوع الثانى يكشف عن تقبل فكرة التنظيمات المحلية ، وإمكاناتها الحركية ، وطموحات أبناء الوحدات المحلية ، فضلاً عن أن كلا النوعين يوضح إسهام التنظيمات المحلية فى المجتمع القومى و/ أو المحلي".

وكتب عام ١٩٩١م فى مقدمة كتيب صغير عن الإدارة المحلية: "فهذا كتيب فى 'الإدارة المحلية' غايته متواضعة ، وقيمته عظيمة ، فغايته تقديم حد أدنى من المعرفة ، متى انتُفِعَ بها عَظُمَ الأثر ، وانمحى كثير من الخطر . فإن قلنا إن الأمم يدفع بعضها بعضًا ، فكل واحدة منها فى داخلها إلى هذا أحوج ، وإن كان تدافع الناس فرادى أنمى للصراعات والعنف ، فهم إلى التآخى والترابط أعوز ، وإن كانت الحكومات اليوم تتخلى ، فما أحرى الناس جماعات بالتولى ، فمن يحمى ضعيفهم؟ ومن يعين معوزهم؟ ومن يرعى خدماتهم؟ ومن ينمى

مجتمعاتهم؟ أتترك لباحث عن ربح قد لا يراعى الله ولا يرحم؟ أم لمتفضل بوقت وجهد ومال قد لا يجد ، أو لا يعلم؟ أم مصادفة قد لا تفيد بل تصدم؟".

إذا عبرت هذه العبارات عن شيء فهو الميراث التاريخى الذى لم يتخلص من الفكر الغربى والفكر العربى على السواء ، والذى تجسده المعضلة الثالثة . وما زال القانون الرومانى له تأثير كبير حتى فى النظام الأنجلوساكسونى الذى لا يُعرف بشيء فى المواطنة غير مدون فى تشريع ما . يقول أوليفر وهيتر عن بريطانيا : "لا يوجد ميثاق للحقوق أو دستور مكتوب فى المملكة المتحدة ، ويعنى هذا أنه لا توجد حقوق قابلة للإملاء قانونًا يمكن أن يحصل عليها المواطنون ، ولا يمكن التدخل فيها ببساطة بتشريع يحرره البرلمان بالطريقة العادية ، أو بأفعال الحكومة ، أو الشرطة أو أجهزة الدولة الأخرى ، طالما أنها لا تنضوى على ضرر". [Oliver and Heater 1994: 74] .

وفى مصر أيضاً لا يعترف النظام إلى حد كبير بحقوق غير مدونة فى تشريع ، ومن ثم نشهد حركة حقوق متصاعدة ، وفضائل مدنية متآكلة ، وروح مجتمع متهافتة . القانون الرومانى يعبر عن علاقة السيد بالعبد ، لا علاقة الأقران بعضهم ببعض ، روحه الأمر والنهى ، ومن ثم فالعلاقات علاقات بالنظام السياسى أو الحكومة ، حتى فى العلاقات المدنية ، تملى الحكومة العقود ، أما روح المجتمع المحلى فالتسهيل والتمكين ، وقل علاقة تنظيم ، وعلاقة تعاضد ، وعلاقة تضامن ، أو أى علاقة تجدها فى تراثنا.

ثانيًا : سياسات الحياة اليومية : تهديدات وفرص المواطنة المحلية فى مصر

حاول "تام" لم شعث المذهب المجتمعى ، الفكرة المحورية "المثل الأعلى" المجتمعات [المحلية] الجامعة ، الذى يقوم على ثلاثة مبادئ: "الاستقصاء التعاونى ، والمسئولية المتبادلة ، ومشاركة المواطن" ، إنما يريد إيجاد بديل حيوى لليمين واليسار ؛ للفردية والسلطوية ، على ثلاثة مستويات : المستوى التنظيرى حيث تفحص المبادئ المجتمعية ومضاعفاتها بالنسبة إلى تقويم الادعاءات المتعارضة ، وتعيين القيم المشتركة ، وإصلاح أبنية القوة ، ومستوى السياسة حيث تطبق هذه المبادئ على مسائل التعليم ، وفرص الشغل والحماية التى يجب أن تؤمن لكل أعضاء المجتمع بوصفها شرطًا أساسيًّا للمواطنة ، ومستوى التنظيم حيث يناقش انخراط المواطنين فى مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والقطاع التطوعى [Tam 1998: vii – viii] لإحداث الإصلاحات الضرورية.

فبالنسبة إلى التعليم ؛ يتطلب المجتمع المحلى الفعال مواطنين لديهم قدرات ودافعية أن يتحملوا مسئولياتهم ، ولا يتوافق التلقين المذهبى مع الاستقصاء التعاونى ، فالمطلوب تنمية القدرات الخلقية والعقلية لدى النشء ، وتلك مسئولية أولياء الأمور والمدارس ، وأصحاب الأعمال والحكومة . فى الأسرة - حيث المودة ، والمناقشة الصريحة والسلوك المسئول ، والاستمتاع المشترك - يستطيع الأطفال تنمية تقدير القيم المشتركة ، واحترام الآخرين ، وعلى المدرس أن ينمى الطابع ؛ أن يعلم قيم الحب والتعاطف مع الآخرين ، البحث الانتقادى عن الصدق ، وتقفى الإنصاف وتنمية الذات ، ويجب أن يتلقى أولياء الأمور والمدارس مساندة أصحاب الأعمال وأجهزة الدولة.

وبالنسبة إلى الشغل ؛ الشغل مطلوب لتحويل الموارد إلى السلع والخدمات التى يطلبها المجتمع ، ولتوفير مصدر للدخل ، وإعطاء الناس أدوات تحقيق طاقتهم فى تطبيق مواهبهم . إذا لم يجد الناس فرص العمل صاروا مستبعدين من حياة المجتمع ، وصاروا مهمشين إذ يفتقرون إلى الموارد المالية التى تمكنهم من الوصول إلى نطاق واسع من الأنشطة ، ويتصور أنهم عاجزون عن المساهمة فى حسن حال الآخرين . وينبغى أن يتدبر المجتمع إستراتيجيات تحسين واستدامة حسن حال أعضائه ، وأن تساند الحكومة آليات المشاركة لكل الجماعات ، حتى يتحقق التعاون على المستوى المحلى والإقليمى والقومى والدولى ، على أن تكون كل جماعة خاضعة للمحاسبة أمام الباقى ، وبخاصة من يتأثرون بأعمالها.

يؤمِّن أعضاء المجتمع الحماية لأنفسهم ، دون التعويل على جماعة أو جهاز يغتصب سلطتهم (قوتهم) ؛ حماية من الضرر ، ومن الحاجة ، ومن الخوف ، ومن ثم يشاركون فى تشكيل السياسات والإجراءات الحمائية ، مشاركة لا تقوم على أسس حزبية ، يشكلونها وينخرطون فى تنفيذها ومتابعتها.

يتطلب الاستقصاء التعاونى أولاً : ألَّا ينفرد بتقرير الصدق فرد أو جماعة أيًّا كانت ، ثانيًا : أن يتم بالتوافق بين المشاركين من خلال مناقشة صريحة (مفتوحة) ، ثالثًا : أن يكون الصدق قابلاً لإعادة الفحص ، نتيجة تدخلات جديدة من المشاركين أو من غيرهم ، رابعاً: ألَّا يقام الصدق على منازل المشاركين أو انتماءاتهم ،وإنما على جدارة الادعاءات ، خامساً: أن يكون المبدأ هو "الاحتمال" (التسامح) . لا يدعى أحد "العصمة" أو "معرفة الصدق" ، وما يقدمه البشر قابل للأخذ والرد ، وقوام وحدة وتماسك المجتمع القيم والاعتقادات المشتركة وليس فرض رأي.

تتطلب المسئولية المتبادلة والقيم المشتركة : **أولاً** : أن يتحمل كل أعضاء المجتمع مسئولية تمكين كل منهم الآخر من تقفى القيم المشتركة ، وأهم القيم : (١) قيمة الحب: أن يُحب المرء وأن يُحَب ، الصداقة ، التعاطف ، الرقة ، اللطف ، التكريس . (٢) قيمة الحكمة : فهم ووضوح الفكر ، أن يفكر المرء لنفسه بنفسه ، أن يزن الدليل ، وأن يضع أحكامًا جيدة . (٣) قيمة العدل : أن يعمل المرء للآخرين ما يحب أن يعملوه له ، وأن يعاملهم بما يحب أن يعاملوه ، والمعاملة بإنصاف ، وعدم التمييز ، والتبادل فى المعاملة . (٤) قيمة تحقيق الذات: أن يحقق المرء طاقته وينميها ، وأن يستمتع بنفسه ، وأن يشعر بالرضا ، وأن يفخر بأفعاله وإنجازاته . **ثانيًا** : أن تكون هذه القيم ، والقيم الأخرى التى تتوافق عليها الجماعة أساس المسئوليات والواجبات ، فتكون أساس الترابط ، وتكون مقدمة على القيم الجزئية لفرد أو جماعة جزئية . **ثالثًا** : أن تكون هذه القيم أساس تعاملات المجتمع مع المجتمعات الأخرى.

تتطلب مشاركة المواطن **أولاً** : أن يستطيع من يتأثرون بأى بنية قوة أن يشاركوا بوصفهم مواطنين متساوين فى تحديد كيف تمارس تلك القوة ، قد تكون بنية القوة مجتمعًا محليًّا أو مدرسة أو إدارة حكومية أو شركة متعددة الجنسية ، **ثانيًا** : أن تكون علاقات القوة علاقات ديموقراطية ، ولا تقتصر على المنافسة الحزبية الانتخابية ، فهى ترتيبات لتوزيع القوة على نحو دورى ، ولا تمكن المواطنين من تقفى القيم المشتركة ، وتعول على الإيمان بالقواعد والإجراءات ، وليس على ما يجب عمله لصالح الجميع ، فتحول المواطنين إلى متسوقين يتطلعون إلى ما يؤمِّنونه لأنفسهم ، بغض النظر عن عواقبه بالنسبة إلى الآخرين ، وإنما تمتد إلى أن يتعلم المواطنون عمليات صنع القرار والتراجع ، وكيف تصلح ، بالنسبة لأى مؤسسة – حكومية أو خاصة أو طوعية – يتأثرون بها ، **ثالثًا** : أن تزال العقبات أمام الوصول إلى المعلومات ، وتقديم المقترحات ، ومناقشة المقترحات المشاركة فى عمليات صنع القرار ، سواء عقبات هيكلية (علاقات قوة) ، أو مادية ، أو سيكولوچية ، **رابعًا** : أن تعزز أخلاق التطوع والمشاركة ، والانخراط لا الانسحاب . [Tam 1998: 13 – 18].

أعتقد أن هذه السياسات الثلاث : التعليم ، والتوظف ، الحماية ، أخطر سياسات يومية تستحوذ على المواطن العادى . ولن أقول أكثر مما قاله "تام" بشأن هذه السياسات ، وإنما أوضح التيارات المسيطرة فيها ، كتعبير ذاتى عن هموم مجتمعية ، التعبير الموضوعى عنها فى كتابات أخرى.

أ. **الاستقصاء التعاونى** : يسود وضع هذه السياسات اقتراب "الحكومة تعرف كل شيء"، هى التى تصنع السياسات ، وهى التى تخطط ، وإن شاركها أحد فهم أصحاب القوة

الاقتصادية ، وليست هذه نزعة مركزية ، وإنما نزعة وصاية. حتى عندما أرادت إشراك المجتمع المدنى (المنظمات الأهلية) أبت إلا أن تضعه تحت وصايتها ؛ فكيف تكيف وضع "المجلس القومى للمرأة" مثلا ، أهو منظمة حكومية ، أم منظمة غير حكومية؟ وستحاول خلق تنظيمات مشابهة لفئات أخرى مثل الشباب. وعندما أرادت انخراط الناس كما يقال نظمت العملية من خلال حزبها المنفرد والمتفرد "الحزب الوطنى الديموقراطي" ، "لا بد أن تكون الأمور تحت السيطرة" ، ربما لا تنشغل إلا بالمسألة الأمنية -كما عبر رئيس وزرائها فى برنامج تليفزيوني- وربما ادعت أن لديها هى وحدها المعرفة الفنية (هذه وجهة الوصي) وعلى المجتمع القاصر أن يطيع ليس غير.

ب. **المسئولية المتبادلة والقيم المشتركة** : "بذلنا جهدنا" ، "خفضوا النسل" ، "نعمل على استقرار سعر الصرف" ، "نحافظ على مستوى أسعار السلع". ضربان من التعبيرات ؛ ضرب لإلقاء اللوم ، وضرب لإبراء الذمة ، أما من المسئول عن ماذا فنادرًا ما يكون. وضرب ثالث من التعبيرات "وعدنا ولبينا" (ضرب من المن).

تعكس هذه الضروب نوعًا من شعور "نحن وأنتم" ، و"ضعف الثقة" . ولاشك فى أن المجتمع المصرى يعايش مجموعة طيبة من القيم ، ويتمسك بها نوعًا ما ، لكن من المشكوك فيه أن الحكومة تشاركه إياها . مثلاً : بينما يؤمن المجتمع بـ "ما حك جلدك مثل ظفرك" ، تؤمن الحكومة بـ "ليس أجدى من الاستثمار الأجنبي". ويؤمن المجتمع بـ "النواة تسند الزير" ، وتؤمن الحكومة بـ "إما مائة مليون وإما لا". ويؤمن المجتمع بـ "إن كان عند جارك خير افرح له ، إن ما جاءك منه كفاك شره" ، وتؤمن الحكومة بـ "عندك تستهلكه وعنده يستثمره". ويؤمن المجتمع بـ "أنا وأخي..." ، وتؤمن الحكومة بـ "أبى وأبيك القانون". ويؤمن المجتمع بـ "اعمل لك سبوبة" ، وتؤمن الحكومة بـ "انتظر ٢٠١٧ سيوفر لك المستثمرون الأجانب فرصة عمل أجير". ولن نسهب فى تناقض القيم ، ونشير إلى المسئولية: حوادث قطارات ، وحوادث صحية ، وسرقات كبرى ، ولم يعرف المجتمع مسئولاً.

ج. **مشاركة المواطن** : الإعلام والمرافق العامة لا تعرض ولا تخدم إلا ما يخص الحزب الوطنى الديموقراطى ، فمن المواطن؟ يكفيه أن يكون مستمعًا ومشاهدًا ، يكفيه أن يكون متلقيًا . نفس الوجوه فى المحافل ، ونفس الأيادى على الموائد ، والمواطن "يطلب مساعدة" ، والمواطن "يشكو مظلمة" ، والمواطن "نعمل له ، وعملنا له" ، يكفيه أن لديه فرصة "أن يصوت" ، فسجل نفسك فى الجدول الانتخابى ، وإن أردت أن تكون خيّرًا نشطًا "تبرع ولو بجنيه" ، أما السياسة فلا يقدرها إلا نحن ، "ما أدراك بها ؟! إنها اختيار حكيم" ، وليست

الحكمة مشاعًا ، إنما "للخاصة" . لكم نشكو من السلبية واللامبالاة ، وهذا حصاد ما "غرسناه" . ادخل قسم شرطة تعرف من أنت ، أو اطلب تصريح بناء تعرف ما تتكلف ، اطلب شغلاً تعرف أنك لست موردًا بشريًا وإنما عالة ، حتى رغيف الخبز التى تأكله يدل على انعدام حيلتك ، ووهن قوتك ، باختصار نميل إلى إضعاف المواطنين ، حتى إزاء قضاياهم البسيطة ، ونميل إلى تهميشهم إزاء قضايا مجتمعهم الكبرى ، وإلى فصلهم حتى عن جيرانهم.

د. **التعليم** : امتحانات! امتحانات! "تخطى المجموع المائة!" ، عباقرة هم؟ ربما لكنهم لم يؤهلوا بوصفهم مواطنين ، ولا حتى بوصفهم حرفيين . سباقٌ ضروس ، ونفخر بالأعداد ، أما النوعية ، ما لك والنوعية! المهم مدرسة هنا ومدرسة هناك وإن كانت فصلاً واحدًا ، وإن لم يتوافر لها مدرسون أكفاء ، أليس المهم أن يتخرج الطلاب ؟ مدارس خاصة ، "التعليم والصحة أفضل فرص الربح فى مصر" ، وجامعات ومعاهد خاصة ، " والمهم موافقة الوزير المسئول" . أى وظيفة يخدمها التعليم؟ "التخرج والتخرج" ، عجزنا عن استيعاب المتخرجين "أضف سنة تمنع عرض دفعة فى سوق العمل" . أما ماذا يعلَّمون؟ قسِّم "المادة على سنتين" ، لم يعد أولياء الأمور يتحكمون بعد فى مصائر أبنائهم ، "الخبراء! ما الخبراء؟!" ، التعليم بضاعة فى السوق ، وربما أرخص من غيرها مع ضيق فرص الشغل ، هذا منتجنا ولا بد من أن تستهلكه . ليس هذا بتعليم يقوى ويمكن المجتمع المحلى ولا القومي.

هـ. **الشغل** : يالها من معضلة! بطالة متزايدة ، شباب ذو طاقة عالية لا يجد فرصة ، ومكاتب كاملة لا تثمر حتى ورقة فى الأسبوع ، "لماذا أنتم كثير؟" أنتم المسئولون عن البطالة ، ليس فى طاقتنا إلا كذا فرصة عمل ، فلتكونوا على قدر الفرص ، "الخصخصة طريق الإصلاح" حتى وإن قذفت بالقوى العاملة فى الشارع ، "هذه هى قوى السوق" ، وضعنا قانونًا موحدًا للعمل ، ألا يكفيكم هذا؟! قانون السوق يضمن لصاحب العمل "مطلق الحرية" فى تشغيل من يهوى ، وكيفما يهوي! لا تأمينات ، لا ضمانات ، الأجور وساعات العمل : لن نضع مراقبًا على كل منشأة ، فى الغرب انتهت فردية السوق إلى التركيز على القانون والنظام لصالح فئة جزئية ، الأمر الذى ربما يحميهم من السرقة ويحمى أشخاصهم ، لكنه يدمر القيم المشتركة ، يمكن تقسيم العوامل المرتبطة إلى خمسة مستويات : [Doyal, L. and Gough, I. 1991] .

١ - تهديدات الحياة: الحماية من إبادة النوع ، والحروب ، والأنشطة الإرهابية ، والأمراض والحوادث الفاتكة ، والتضور جوعاً ، والكوارث الطبيعية.

٢ - التدميرات البدنية : الحماية من سوء الصحة ، وأسباب الإعاقة ، والجوع ، وسوء التغذية ، وإصابات الحوادث أو المتعمدة ، وظروف الشغل غير الآمنة ، وظروف الإسكان السيئة ، وسوء إدارة العوادم وتلوث البيئة.

٣ - التدميرات السيكولوچية : الحماية من إهمال الوالدين ، وإساءة الاستعمال الذهنية ، والتعذيب ، والاستبعاد السيكولوچى ، ومهاجمة الكرامة ، واحترام الذات ، والتمييز ، والحط.

٤ - الحرمانات الاقتصادية : الحماية من السرقة والغش والتهديدات الأخرى للممتلكات ، ومن الظروف التى تحول بيننا وبين الشغل ، وتحول بيننا وبين الحصول على ما يكفى من شغلنا.

٥ - الحرمانات الثقافية: الحماية من العوامل التى قد تحرمنا من فرصة تنمية قدراتنا مثل عوائق التعلم ، وتحيزات الإعلام وزيفه ، والقيود التحكمية على حرية التعبير.

هذه أمثلة للتهديدات المشتركة النابعة من قوى السوق والتى يجب أن يديرها المجتمع ككل ، دون استبعاد أصحاب القدرات ، بالاتفاق على القيم المشتركة للمجتمع ، وعلى المبادئ الأساسية للتعامل معها.

و. **الحماية** : الجند يحيطون بالجامعة ، "إنما نؤمن الطلاب" ، "عادت السرقات التافهة" ، "تافهون يقضون وقت فراغهم" ، "العنف متزايد فى العلاقات بين الناس" ، "نحارب الإرهاب" ، "يوم القضاء بسنة" ، "قضاء نزيه" ، "ملايين من نقود المودعين تسرق" ، "يجب أن نشجع الاستثمار" ، "أسعار السلع والخدمات تزيد بلا مبرر" ، "هذه أسعار عالمية" ، "فلان سُرق بيته" ، "مخطئ لم يؤمن بيته" ، "المراهقون يتعاطون المخدرات فى الشارع" ، "نبحث عن التاجر" ، "الناس لا يجدون وتتحدثون عن الملايين وسهولة الحصول عليها" ، "هذه هى الواقعية فى الأعمال الثقافية" ، "غش جماعى فى امتحان عام" ، "أجرينا تحقيقًا" ، شركة تستورد سلعاً فاسدة ، "ضمائر معدومة" ، "سنحقق فى الأمر" ، "شركة تخالف المواصفات" ، "بلغ عنها وسنتخذ الإجراءات" ، "وسنجد أن الوحدات المرفوضة سرقت وتسربت إلى السوق" ، "شركة تلقى بمخلفاتها الضارة فى الترع والمصارف" ، "حررنا لها محضرًا" ، "القمامة تهدد صحتنا ، "تعاقدنا مع شركة فرنسية" ، وفى كل الأحوال "يبقى الوضع على ما هو عليه وعلى المتضرر أن يلجأ إلى القضاء ، فقد يقضى الله أمراً كان مفعولاً".

المطلوب اقتراب مبنى على المجتمع المحلى ، يحمينا من المخاطر التى تهددنا ، ويمكننا من التعامل مع المسئولين عن هذه المخاطر . يتطلب هذا الاقتراب اتصالاً واسع النطاق ؛

إذ نحتاج إلى فهم مشترك لما نحذر منه ، يذكرنا التعليم وحملات الحماية العامة بانكشاف ما نثمنه ، وبالمضاعفات العملية لسلوكنا ، والمحورى فى الرسالة الاتصالية فكرة المسئولية ، مسئولية كل منا عن عواقب فعله بالنسبة إلى الآخرين ، وبالتالى لا تحمى المحاكم أو الإعلام المخطئين من عواقب أفعالهم ، ولا يتخلى أحد عن واجبه فى حماية الآخرين ، ومن ثم يراقب السلوك الضار ، ويكتشف ويسجل ، ومتى لزم يحاكم ويجازى فاعله بفاعلية (إصلاح الخطأ ، منع المخطئ من تكرار خطئه ، توفيق المخطئ مع مجتمعه الأوسع).

يتطلب هذا الاقتراب أيضًا تقوية المنكشفين ؛ المعرضين لأن يكونوا ضحايا . الواقع أننا جميعاً منكشفون ، والضحية لا يحتاج إلى المساعدة قدر حاجته إلى التقوية . فى داخل كل منا قوة قادرة على الارتقاء به من العثرات والضوائق ، من لا يمارسها يستحق أن يكون ضحية . يحتاج كل منا إلى رعاية الآخر ، إذا أفقدتنا فردية السوق هذا الإحساس (التضامن الإنساني) صارت إمكانية الوجود المجتمعى مهددة بالتقويض . نحتاج إلى أن نكون قادرين على التعامل مع المشكلات المباشرة ، وعلى منع تكرار حدوثها ، والنظر إلى الضحايا بوصفهم أشخاصًا يستحقون مجرد المساعدة من جهة ما يقوض الجهد الجماعى لتقوية المواطنين . لا يكفى أن تفعل الأجهزة الحكومية ، لابد أن يقبل المواطنون أنشطتها ، ومن ثم لابد أن تكون الحكومة نفسها خاضعة للفحص العام ، وللمحاسبة العامة ، ومشاركات المجتمع المحلى ضرورية ؛ مشاركة أنداد لا يشعر معها القادرون أنهم يتحملون الكثير ، ولا يشعر معها غير القادرين بعدم المسئولية عن أحوالهم ، وإنما تعزز قدرات الناس على استدامة الحماية الجماعية ، والشعور بأنه لا يمكن حماية حسن أحوالهم ، وكل منهم فى عزلة ؛ مشاركة تسمح باندماج (تكامل) الخدمات (الأجهزة) العامة ؛ كذلك اللامركزية ضرورية ؛ الأجهزة المركزية بعيدة عن المشكلات المحلية ، ولا تستطيع التعامل معها بكفاءة وفاعلية ، والتعاملات على المستوى المركزى غير شخصانية ، لا مكان لحوار حقيقى ، أو مشاركة حقيقية مع المحتاجين من المواطنين ، وفى المركزية تختبئ السلطوية.

ثالثًا : المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية فى مصر

أقول ما قلته فى أواخر عقد ١٩٨٠: "ليس من المنتظر فى المدى القريب إزالة العقبات التى تعترض طريق الممارسة الديمقراطية [المواطنة] على المستوى القومى فى مصر ، ولذلك فإن السؤال الآن هو: كيف نحث التطور نحو مجتمع ديمقراطى [مواطنة محلية] لا مجرد نظام حكم ديمقراطى [مواطنة شكلية]؟" أهم الافتراضات التى تعتمد عليها إجابة هذا السؤال هى :

١ - المحليات هى نقطة البداية الحقيقية للتطور الديمقراطى (ديموقراطية مجتمعية ، أو ديموقراطية اجتماعية) ، ولا يعنى هذا تعطيل الإجراءات الديمقراطية المتبعة على المستوى القومي.

٢ - يحمل غرس أو إنشاء نظام حكم محلى حقيقى دفعة واحدة مخاطر كثيرة ، بالنسبة لكفاءة واقتصاد الأداء على المستويين المحلى والمركزى ، وبالنسبة لنظام القيم عند المواطنين.

٣ - لا يمكن فى المدى القصير سحب كل سلطات البيروقراطيات المحلية ، و/ أو إعالة جيش البيروقراط المحليين محليًا ، وأى تغير جوهرى فى نظام العاملين لخلق نظام عاملين محلى يمكن أن يخلق "نظامًا للغنائم".

٤ - لا يمكن القول بتخلى الحكومة المركزية عن جزء كبير من سلطاتها ، فهذا سيقابل بالمقاومة مما يجعل نقل السلطات إلى المحليات "ورقيًا محضًا".

فى ظل هذه الافتراضات يمكن طرح مسارين للتطور الديمقراطى ، الأول: من داخل النظام المحلى الحالى ، والثاني: خارج هذا النظام.

أ. **تنمية نظام محلى من مستويين**: هذا هو المسار الأول للتطور ، حيث يعاد تنظيم النظام الحالى ليعمل على مستويين فقط : المحافظة من جانب ، والقرى والمدن أو الأحياء من جانب آخر . ومتطلبات هذا المسار هي:

١ - أن تقتصر إدارة الدولة على مستوى المحافظة ، وتعطى الوحدات الأدنى حكمًا محليًا حقيقيًا.

٢ - أن تجمع الخدمات التى تقدم فى مجموعتين: خدمات بيئية وخدمات شخصية ، فتشمل الخدمات البيئية وظائف التخطيط والتنمية والمواصلات والإسكان ، وكل المسائل التى تتطلب إنفاقًا رأسماليًا ضخمًا ، وتتعلق الخدمات الشخصية برفاهية المواطن من تعليم أوَّلِى ، ومياه نقية ، ونظافة ، وضمان اجتماعى ، وهلم جرا . وتوكل الخدمات البيئية إلى مستوى المحافظة والخدمات الشخصية إلى المستويات الأدنى.

٣ - تشكل مجالس محلية منتخبة لها سلطات صنع القرار وتنفيذه على مستوى الوحدات الأدنى ، وتشكل مجالس مختلطة (أعضاؤها منتخبون ومعينون) على مستوى المحافظة.

٤ - يوضع نظام للعاملين على مستوى الوحدات الأدنى متميزًا عن نظام العاملين فى الدولة ، يسمح بالعمل لبعض الوقت وبالتعاقد ، ويسمح بانتخاب بعض شاغلى مناصب تنفيذية محلية.

٥ - أن تمر قرارات الحكومة المركزية إلى المحافظة فى شكل برامج متكاملة ، أو على الأقل منسقة لتعمل المحافظة كوحدة إدارة محلية ، وبذلك يتحرر النظام من تبعات علاقات المديريات بالوزارات والأجهزة المركزية القائمة حاليًا.

٦ - تعطى الوحدات المحلية سلطات مالية تسمح لها بتمويل أنشطتها محليًا ، وإذا وضعت برامج قومية تنفذ من خلالها تمولها الحكومة ، وتمارس عليها ضبطًا أكثر.

٧ - أن يراعى فى تنظيم الوحدة المحلية المبادئ التالية :

- الإدارة الفعالة والكفء تحت توجيه ورقابة المجلس المنتخب (على مستوى الوحدات الأدنى) أو المختلط (على مستوى المحافظة).
- وضوح العلاقة والمسئولية بين أعضاء المجلس والموظفين المحليين.
- أن يكون النظام مفهومًا للمواطنين وقابلاً للتعامل معه.

٨ - إعادة رسم حدود المحافظات والوحدات الأدنى بما يضمن وحدات قادرة على تمويل وظائفها محليًا أساسًا ، ويقلل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة.

٩ - إعادة النظر فى القوانين التى تعطي سلطات وتفرض مهام على الوحدات المحلية مثل القوانين المتعلقة بالشئون الزراعية ، والشئون الصحية ، والتعليم ؛ لتصبح متوافقة مع النظام الجديد.

١٠ - إبعاد السياسة الحزبية عن النظام الجديد.

ولا شك فى أن هذا النظام - فيما يتوقع - سيضمن توفير خدمات أكثر تحسنًا للجمهور ، واستخدامًا أفضل للموارد النادرة ، سواء نقدية أو بشرية ، وقدرة متزايدة للموظفين المحليين على مواجهة تحديات التنمية والتغير الاجتماعى ، وإضفاء الحيوية على النظام بما يجعل مصر كلها تشعر بأن لها دورًا فى حكم نفسها.

ب. **تنمية ديمقراطية وظيفية**: وهذا هو المسار الثانى الذى يسمح بنمو نظام وظيفى إلى جانب النظام الحالى ، يحل محله تدريجيًا فى أداء وتوصيل الخدمات المحلية ، والاضطلاع بمهام

التنمية ، وقد بدأ هذا المسار من قبل ، ولكن التطورات المجتمعية أدت إلى ذبوله تدريجيًّا ، ومقومات هذا المسار :

١ - تشجيع جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الأخرى التى ينظمها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م بوصفها منظمات ديمقراطية.

٢ - إعادة فكرة اشتراك المستفيدين من الخدمات فى إدارة الخدمات ، كمجالس الآباء ومجالس الجمعيات التعاونية ، والتوسع فى الفكرة بمدها إلى الخدمات الأخرى ؛ سواء على مستوى الوحدات العاملة ، أو على مستوى وحدات الإدارة.

٣ - التنازل تدريجيًّا عن بعض الاختصاصات والسلطات لهذه الأجهزة ، وكذلك عن بعض الموارد المحلية التى - فى هذه الحالة - تجمع مخصصة الأغراض.

٤ - تشجع الوحدات المحلية التى لا توجد بها جمعيات تنمية مجتمع بتكوين جمعيات ، وتتخلى الوحدات المحلية عن المسائل البلدية من نظافة وإنارة ومياه لهذه الجمعيات لتديرها وتصنع القرار بشأنها مستقلة عن الوحدات .

٥ - توضع مقاييس معيارية لأداء الخدمات المختلفة ، تكون قابلة للفهم والتطبيق ، وتستخدمها التنظيمات السابقة الذكر لتقويم أدائها وتستخدمها السلطات المحلية الرسمية (الموجودة حاليًا) فى الإشراف والتفتيش.

٦ - يوضع نظام واضح المعالم لتقديم الخدمات الفنية التى تقدمها الحكومة المركزية والوحدات المحلية الحالية.

٧ - تغيير نظام الانتخاب المحلي القائم إلى نظام لتمثيل الجمعيات المحلية ، ومجالس إدارات الخدمات ، وبذلك يستبعد تأثير السياسات الحزبية على المستوى المحلي ، وتخلق رابطة مباشرة بين المواطن والجمعيات ، ومجالس إدارة الخدمات ، وبين هذه الأخيرة والوحدة المحلية.

ولا شك فى أن هذا النظام يحقق المزايا التى يحققها المسار الأول ، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب تغييرات جوهرية فى النظام الحالى ، ويسمح فى المستقبل بخلق حكومات محلية ذات أساس وظيفي.

ولا يجب فهم المسارين المطروحين بوصفهما نظامين كاملى الصياغة ، وإنما هما مجرد أفكار أولية حول مسار التطور الديمقراطى ، ويحتاجان إلى مزيد من الفحص والدراسة.

أما بعد ...

هذه هموم مواطن ، فمن يحملها معه ؟ أيوكلها إلى حكومة قومية بعيدة يشق عليه الوصول إليها ؟ أم إلى منعمين متفضلين لا يعطون إلا ما يفيض عنهم ويخدم مصالحهم ؟ أم إلى جيرته وأهله؟ لا ريب فى أن أهلى وجيرتى أولى بحمل همومى ، وأقدر عليها ، وأنفع لها ، وذاك هو جوهر "المواطنة على المستوى المحلي".

obeikan.com

١٩ تحولات الخريطة الطبقية فى مصر ..

أ. أحمد السيد النجار

تتسم الخريطة الطبقية لأى أمة بأنها قابلة للتغير الذى يكون بطيئًا فى الأوقات العادية التى تشكل الجانب الأعظم من تاريخ الأمم ، بينما يتسم هذا التغير بالسرعة الفائقة وينتج تحولات كبرى فى هذه الخريطة فى الفترات الانتقالية من نظام اقتصادى - سياسي- اجتماعى إلى نظام بديل ، سواء تم هذا الانتقال بشكل سلمى أو تم بصورة عنيفة . فالخريطة الطبقية ، تتغير بشكل بطيء ومتراكم وتؤدى لتغيير النظام ، ثم تتسارع تحولاتها هى ذاتها مع بدء دورة التغيير. وبالرغم من أن الموقع من العلاقات الاجتماعية للإنتاج ومن وسائل الإنتاج بصفة خاصة ، كان هو المحدد الكلاسيكى للطبقات ، فإن التداخل بين الطبقات بسبب تداخل أنماط الإنتاج فى الدول النامية بصورة تنفى فكرة النقاء الطبقى ، وانتشار الثقافات الرأسية التى تجمع بين طبقات متناقضة اقتصاديًا ، مثل الثقافات الدينية والعرقية والنوعية ، قد أدخل الكثير من التعقيدات على التكوينات الطبقية. كما أن النظام غير الديموقراطى السائد فى مصر منذ الانقلاب الثورى عام ١٩٥٢م وحتى الآن ، والذى يطول بقمعه طبقات وشرائح مختلفة لأسباب سياسية وأيديولوچية واقتصادية مختلفة ، قد أدى إلى خلق ثقافة رأسية ذات طابع عكسى له ، تقوم على تبنى الخيار الديموقراطى لبناء نظام بديل ، أو لتطوير النظام القائم بشكل حاسم ، وهى ثقافة تجمع فئات من طبقات مختلفة.

وبرغم كل هذا فإن المحددات الاقتصادية تبقى حاسمة فى تحديد الخطوط الفاصلة بين الطبقات ، بالذات فى أوقات النهوض الاجتماعى ، بما تعنيه من حيوية اجتماعية ومن استيعاب للثقافات الرأسية عمومًا وفصلها إلى ثقافات أفقية ، وإعطائها مضامين مختلفة باختلاف الطبقة التى تتبناها ، بدلاً من النمط الرأسى الجامع للمتناقضات. وتعد لحظات النهوض الاجتماعى هى اللحظات النموذجية لوعى الطبقات بوجودها الاجتماعى ، إذ إن "وجودها فى حد ذاته لا يعنى وعيها بهذا الوجود ، لأن الوعى الطبقى له قدر من الاستقلال النسبى لتأثره بمكونات البناء الفوقى (أى التعليم والعلم والسياسة والفن والثقافة)"[١]. فالوجود الطبقى بوصفه حقيقة فى الواقع ، سابق على الوعى الطبقى ، بمعنى أن "وعى البشر ليس هو الذى يحدد وجودهم ، بل على العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي"[٢].

لكن فى كل الأحوال فإن الوجود الطبقى ، يسبق وعى الطبقات بذاتها وما يستتبعه من سلوك اجتماعي.

وقد شهدت الخريطة الطبقية فى مصر تحولات مهمة فى الفترة الماضية وبالذات منذ بدء تطبيق برنامج التحول نحو الاقتصاد الحر منذ بداية العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن ، وأيضًا على ضوء التحولات التكنولوچية التى أدت إلى تزايد أعداد وقوة العمال ذوى الياقات البيضاء على حساب ذوى الياقات الزرقاء ، واشتغال جزء من الطبقة الوسطى فى مشروعات صغيرة تقوم على علاقات رأسمالية. وسوف تحاول هذه الدراسة ، رصد التحولات فى الخريطة الطبقية فى مصر من خلال تناول التحولات فى الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطى والتقليدى ، والطبقة الوسطى ، والطبقة الدنيا.

أولاً : مؤشرات التحول فى الخريطة الطبقية فى مصر

بما أن العوامل الاقتصادية تظل هى المحدد الرئيسى للطبقات ، فإنه يمكن الاستدلال على التحولات فى الخريطة الطبقية فى مصر من خلال دراسة التحولات فى المكانة الاقتصادية للطبقات المختلفة وحصتها من الناتج المحلى الإجمالى ، حيث يشكل كل ذلك أساساً لقوتها السياسية ونفوذها الاجتماعي.

وتشير البيانات بداية إلى أن النصيب النسبى لأصحاب عوائد حقوق التملك قد ارتفع من ٥١,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية ثمانينيات القرن العشرين ، إلى نحو ٧١,٤٪ من هذا الناتج فى منتصف تسعينيات القرن ذاته ، وبالمقابل انخفض النصيب النسبى لأصحاب الأجور والرواتب والمعاشات من ٤٨,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى نهاية الثمانينيات إلى ٢٨,٦٪ من ذلك الناتج فى عام ١٩٩٥م[٣].

وبالرغم من أن أصحاب حقوق التملك يتشكلون من الطبقة الرأسمالية الكبيرة وأصحاب المشروعات العائلية الصغيرة والملاك الزراعيين الصغار والكبار ، فإن الرأسمالية الكبيرة العاملة فى مجال الصناعة والزراعة والخدمات بكل أنواعها تظل هى المالكة للغالبية العظمى من حقوق التملك فى المجتمع ، وبالتالى فإن هذه البيانات تشير بوضوح إلى أن حصة الطبقة الرأسمالية من الأصول الإنتاجية ومن الناتج المحلى الإجمالى فى مصر قد تزايدت على نحو كبير خلال النصف الأول من تسعينيات القرن العشرين بعد بدء تطبيق برنامج تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد حر ، وذلك على حساب أصحاب حقوق العمل من عمال

صناعيين وزراعيين وحرفيين وموظفين ومهنيين ، والذين ينتمون إلى طبقة العمال وأشباه العمال والطبقة الوسطى.

وقد بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص فى الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٧٠٪ من هذا الناتج فى العام المالى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، مقارنة بنحو ٦٥٪ فى العام المالى ١٩٩٥/ ١٩٩٦م. كما بلغت قيمة الاستهلاك العائلى نحو ٢٨٥,٥ مليار جنيه مصرى فى العام المالى ٢٠٠١/ ٢٠٠٢ ، بما شكل نحو ٨٦,٣٪ من إجمالى الاستهلاك النهائى فى العام المذكور ، فى حين بلغ الاستهلاك العام فى السنة المالية نفسها نحو ٤٥,٢ مليار جنيه بما شكل نحو ١٣,٧٪ من إجمالى الاستهلاك النهائى فى مصر فى العام المالى المذكور[٤]. وهو ما يشير بصورة واضحة إلى تراجع الدور الاقتصادى للدولة بما يعنيه ذلك من تراجع الأساس الاقتصادى للبرجوازية البيروقراطية كرافد رئيسى وحاكم فى الرأسمالية المصرية فى الوقت الراهن.

ومن ناحية أخرى بلغت قيمة الائتمان المصرفى الإجمالى المتراكم حتى أغسطس ٢٠٠٢ نحو ٢٦٦,٤ مليار جنيه ، منها نحو ١٨٤,٥ مليار جنيه منح للقطاع الخاص بنسبة ٦٩,٣٪ من الإجمالى ، ونحو ٣٦,٢ مليار جنيه للقطاع العائلى ، بنسبة ١٣,٦٪ من الإجمالي، ونحو ٣١,١ مليار جنيه للقطاع العام بنسبة ١١,٧٪ من الإجمالى ، ونحو ١٤,٥ مليار جنيه للقطاع الحكومى بنسبة ٥,٤٪ من الإجمالي[٥]. وهو ما يشير بوضوح إلى أن القطاع الخاص (أى الرأسمالية المصرية) قد أصبح هو المستفيد الأول والأكبر من الاقتراض من الجهاز المصرفى المكرس تقريبًا لتمويل النشاط الاقتصادى لهذا القطاع.

ومن ناحية أخرى تشير بيانات البنك الدولى إلى أن نحو ٣,١٪ من السكان فى مصر عام ٢٠٠٠ (أى نحو ٢ مليوني إنسان) كانوا يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميًّا ، أى نحو ٣٦٥ دولارًا للفرد سنويًّا ، وكان هناك نحو ٤٣,٩٪ من السكان (أى نحو ٢٨ مليون نسمة) يعيشون بأقل من ٢ دولارين للفرد يوميًّا أى نحو ٧٣٠ دولار للفرد سنويًّا. وللعلم فإنه فى عام ٢٠٠٠ ، بلغ الدخل القومى الإجمالى نحو المحسوب بالدولار طبقًا لسعر الصرف السائد ، نحو ٩٥,٢ مليار دولار ، وبلغ متوسط نصيب الفرد منه نحو ١٤٩٠ دولارًا فى العام المذكور. وفى العام نفسه ، بلغت قيمة الدخل القومى الإجمالى المحسوب بالدولار - طبقًا لتعادل القوى الشرائية بين الدولار والجنيه- نحو ٢٣٥ مليار دولار ، وبلغ متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل نحو ٣٦٩٠ دولارًا[٦].

وتشير بيانات البنك الدولى ، إلى أنه وفقًا للمسح الذى تم إجراؤه عام ١٩٩٩م ، حصل أفقر ١٠٪ من السكان فى مصر على نحو ٣,٧٪ من الدخل ، وحصل أفقر ٢٠٪ على نحو ٨,٦٪ من الدخل ، وحصل الخمس الثانى من السكان على ١٢,١٪ من الدخل ، وحصل الخمس الثالث على ١٥,٤٪ من الدخل ، وحصل الخمس الرابع على ٢٠,٤٪ من الدخل ، وحصل الخمس الأعلى دخلاً على ٤٣,٦٪ من الدخل ، وحصل أغنى ١٠٪ من السكان على ٢٩,٥٪ من الدخل[٧].

وإذا قارنا هذه البيانات بنتائج المسح الذى أجرى عام ١٩٩١م والمنشور فى تقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم عام ١٩٩٨/١٩٩٩م ، فسنجد أن الحصة النسبية للفقراء ومتوسطى الدخل من إجمالى الدخل القومى ، تتدهور بصورة واضحة ، بينما تتزايد حصة الشريحة الأشد ثراء بصورة قوية. ففى عام ١٩٩١م حصل أفقر ١٠٪ من السكان على ٣,٩٪ من الدخل ، وحصل أفقر ٢٠٪ من السكان على ٨,٧٪ من الدخل ، وحصل ثانى خمس من السكان على ١٢,٥٪ من الدخل ، وحصل ثالث خمس من السكان على ١٦,٣٪ من الدخل ، وحصل رابع خمس من السكان على ٢١,٤٪ من الدخل ، وحصل الخمس الأعلى على ٤١,١٪ من الدخل ، بينما كانت حصة أعلى ١٠٪ من السكان ، نحو ٢٦,٧٪ من الدخل فى عام ١٩٩١م[٨].

لكن هذه البيانات التى تلقاها البنك الدولى من الحكومة المصرية ، لا تتضمن الدخول الضخمة المتحققة فى الاقتصاد الأسود ، والمتولدة عن نشاطات الاتجار بالمخدرات والعملات والسلاح والآثار والأعمال المنافية للآداب والفساد ، وغيرها من نشاطات الاقتصاد الأسود الذى يحصل كبار القائمين عليه (الذين ينتمون إلى الطبقة العليا) على الغالبية الساحقة من الدخول المتحققة فيه ، وبالتالى فإنها تضاف للدخول الحقيقية لهذه الفئة ، وتزيد من حصتها من الدخل على حساب الطبقتين الوسطى والفقيرة.

وسوف نحاول الاقتراب من التحولات فى الخريطة الطبقية من خلال تناول التحولات التى شهدتها هذه الطبقات كل على حدة..

ثانيًا : الطبقة الرأسمـالية

من الصعب تناول التحولات فى طبيعة ووضع الطبقة الرأسمالية المصرية فى الوقت الراهن بدون المرور بشكل سريع - وربما تلغرافي - على نشأتها وتطورها . وقد نشأت الطبقـة الرأسمالية المصرية فى نهايات القرن التاسع عشر بوصفها طبقة رأسمالية كبيرة منذ البداية ،

وجاءت نشأتها من رحم طبقة كبار الملاك ، أى أنها لم تتطور عبر التراكم التقليدى ، وإنما تشكلت بصورة فوقية. وشهدت انطلاقتها الكبيرة فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين ، فى فترة الحماية الجمركية والحرب العالمية الثانية التى أدت لقطع خطوط المواصلات ، وتوقف الجانب الأكبر من الواردات مما أفسح المجال أمام نمو الجهاز الإنتاجى المحلى لمواجهة الطلب المحلى ، وطلب القوات البريطانية الموجودة فى مصر من السلع المدنية.

وقد حملت هذه الطبقة فى داخلها تناقضات حادة بين مصالحها بوصفها طبقة رأسمالية وبين كونها فى الوقت ذاته تتشكل فى غالبيتها من كبار الملاك ، وهو التناقض الذى جعلها فى النهاية طبقة متذبذبة وغير حاسمة فى رسملة علاقات الإنتاج والنشاط الاقتصادى فى مصر. كذلك فإن الطبقة الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢م ، اتسمت بالتناقض بين ارتباط مصالح كبار الملاك منها بالمركز الاستعمارى الذى يستورد إنتاجهم من القطن ، وبين مقتضيات تطورها التى تصطدم بهيمنة الاستعمار وسيطرة صناعاته على السوق المصرية. كما تميزت الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢م بسيطرة المضاربة والتمويل الربوى على أنشطتها ذات الطابع الريعى فى الجانب الأعظم منها. وفضلاً عن كل ذلك فإن استثمارات الرأسمالية المصرية قبل عام ١٩٥٢م تركزت فى العقارات والمدارس ، بينما تركزت الصناعة فى مجالات الصناعات الغذائية والغزل والنسج والأسمدة ، وكانت كلها معتمدة على الخارج فى الحصول على الآلات والمعدات اللازمة لإقامتها ، أى أنها كانت تتسم بدرجة عالية من التبعية للخارج فى ذلك الحين.

وفيما بعد عام ١٩٥٢م وبالذات بعد إجراءات التمصير والتأميم ، أصبحت هناك رأسمالية دولة حقيقية فى مصر ، حيث كان اتجاه نظام "يوليو" إلى التغيير الهيكلى للصناعة - من خلال الدور المباشر للدولة- واضحًا منذ الخمسينيات عندما ساهمت الحكومة فى مجمع الحديد والصلب بحلوان ومصنع راكتا للورق بالإسكندرية ، وشركة كيما للأسمدة بأسوان ، ومصنع نسر لإطارات السيارات. وعندما انتهت الحكومة من مرحلة التأميم للصناعة المحلية، أصبح القطاع العام هو القوة المسيطرة المسئولة عن التنمية ، وأصبحت ملكية الدولة تمثل ٧٠٪ من الإنتاج ، و ٥٠٪ من العمالة ، و ٩٠٪ من جملة الاستثمارات الجديدة فى قطاع الصناعة المصرية[٩].

وكان من الواضح تمامًا أن الدولة الناصرية قد اختارت أن تقوم بالوكالة عن المجتمع بتحقيق التطور الصناعى واقتحام مجالات صناعية جديدة ضرورية اجتماعيًا ، وبناء قواعد لقدرة قطاع الصناعة على النمو الذاتى والتطور ، وذلك بعد أن أخفقت القوى الاجتماعية المنوط بها تحقيق هذا التطوير (الرأسمالية الصناعية الخاصة والقطاع العائلي) فى إنجازه فعلياً.

وقد ساهم الدور المحورى المباشر للدولة فى قطاع الصناعة فى تحقيق طفرات هائلة فى الإنتاج الصناعى المصرى ، كما ساهم فى اقتحام مجالات صناعية جديدة -كما هو واضح من الجدول رقم ١- خاصة بتطور الإنتاج الصناعى المصري. كما ساهم الدور المحورى للدولة فى تعبئة الفائض والقيام مباشرة بالاستثمارات الضرورية للتطور الاقتصادى ، فى رفع معدل الاستثمار فى مصر من ما يتراوح بين ١٣,٥٪ ، و ١٤٪ خلال خمسينيات القرن العشرين ، إلى ١٩,٧٪ خلال الخطة الخمسية الأولى ١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٣/ ١٩٦٤[١٠].

وكان النموذج الاقتصادى الناصرى متطابقا إلى حد بعيد مع النموذج النظرى لرأسمالية الدولة التى تحقق التوسع السريع فى التراكم الرأسمالى ، والتى تحل محل الرأسماليين غير الموجودين أو الأضعف من أن ينجزوا تحولاً رأسماليًّا سريعًا وقويًّا. وهذا النموذج ذو طابع انتقالى ، إذ إن من الحتمى تقريبًا أن يتحلل إلى الرأسمالية الخاصة أو الرأسمالية البيروقراطية ، خصوصًا إذا كان ينمو ويتطور فى ظل نظام ديكتاتورى بوليسى مثل النظام السائد فى مصر منذ الانقلاب الثورى فى يوليو ١٩٥٢م وحتى الآن . فالدول النامية التى تحاول توسيع نطاق وحجم التراكم لتسريع النمو وسد الفجوة بينها وبين الدول المتقدمة ، تقوم بالتدخل المباشر فى الاقتصاد ، وبناء أصول إنتاجية جديدة ، أو السيطرة على جزء مهم من الأصول القائمة وبالذات فى قطاع الصناعة ، وتقوم مجموعة من القيادات البيروقراطية بإدارة أجهزة الدولة والقطاع العام والهيئات الاقتصادية ، ويحصلون مقابل ذلك على مرتبات ومكافآت تضعهم فى الترتيب الأعلى للدخول. وفى غيبة الرقابة الشعبية الحقيقية التى لا تتوافر إلا فى ظل نظام ديموقراطى بشكل كامل ، فإن هذه الفئة تتحول مع الوقت ومع توافر آليات لتوحيد المصالح والرؤى من خلال القاعدة السياسية للسلطة ؛ سواء كانت حزبًا واحدًا أو كانت أجهزة الدولة نفسها ، ومع تكون نظام شبه مغلق يضمن ثبات التشكيلة الأساسية ، فإنها تتحول بالفعل إلى طبقة جديدة هى الرأسمالية البيروقراطية.

وتتمتع رأسمالية الدولة بوضع احتكارى يتيح لها الانفراد باستغلال المستهلك تحت شعارات قد تكون حقيقية فى البداية ، لكنها تتحول إلى شعارات زائفة إذا استمرت فى الأجل الطويل ، مثل شعار حماية المنتج الوطنى ، وغيرها من الشعارات التى تغطى الهدف الحقيقى ، وهو استغلال المواطن المصرى لصالح رأسمالية الدولة. ومع تراكم الثروات لدى أفراد هذه الفئة فإنه يحدث تناقض بين مصالح الفرد منها وبين المصلحة الجماعية للفئة ، فبينما يكون من مصلحة هذه الفئة الطبقية فى مجموعها أن تظل مسيطرة كفئة طبقية ، فإن مصلحة الفرد منها تقتضى أن يتم إفساح المجال للرأسمالية الخاصة حتى يستطيع استثمار التراكم الذى حققه

بشكل شرعى أو غير شرعي. ويكون من مصلحة الفرد أيضًا أن يتم تسهيل خروج الأموال للخارج حتى يستطيع أن يحول التراكم الذى حققه بشكل غير شرعى بالذات إلى الخارج ، بعيداً عن أى احتمالات للرقابة أو الضبط.

وقد أثبت التاريخ القريب أن الغلبة تكون للمصالح الفردية التى تقود الرأسمالية البيروقراطية إلى التحلل إلى رأسمالية خاصة ، وهو ما يحدث تدريجيًّا فى مصر منذ عهد الرئيس السادات وحتى الآن. وبالتالى فإن الرافد البيروقراطى الفاسد يشكل جزءًا مهمًا من الطبقة الرأسمالية التقليدية الراهنة فى مصر ، فضلاً عن أن الرأسمالية البيروقراطية نفسها ما زالت موجودة فى صورتها الأصلية ، وتهيمن بالفعل على ما تبقى من القطاع العام بعد بيع جانب كبير منه ، فى عمليات انطوت على درجة مروعة من الفساد وإهدار الأصول العامة التى هى ملك للشعب. وللعلم فإن الرأسمالية البيروقراطية هى واحدة من أفسد الأنماط الرأسمالية التى يمكن أن يبتلى بها أى شعب ، خصوصًا إذا كان محكومًا بنظام غير ديموقراطى لا يوفر رقابة شعبية حقيقية على هذه الرأسمالية البيروقراطية.

وعلى صعيد آخر ؛ فإنه ومنذ بدء الانفتاح الاقتصادى فى منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن ، تم فتح المجال تدريجيًّا أمام الرأسمالية التقليدية للعمل فى مجالات النشاط الاقتصادي كافة . ونظرًا لأن الطبقة الرأسمالية الكبيرة التى كانت تعمل فى النشاط الاقتصادى المشروع قد تعرضت لضربة كبيرة فى الستينيات - بسبب إجراءات التأميم - بما قضى عليها وعلى ثقافة الاستثمار ذى الطابع الاستمرارى القائم على توسيع السوق والقبول بمعدلات ربح معتدلة ، فإن الفئة الرأسمالية التى كان لديها تراكم وكانت جاهزة بالفعل للمشاركة فى النشاط الاقتصادى بعد الانفتاح ، كانت تتمثل فى القادمين من عالم الاقتصاد الأسود الذين يعملون فى مجال الاتجار بالمخدرات والعملات والسلاح والآثار والأعمال المنافية للآداب ، والفاسدين من كبار موظفى الدولة ، وكلهم لم يتضرروا من إجراءات التأميم لأنهم ببساطة يعملون خارج إطار القانون. وقد جاءت هذه الفئة وهى محملة بثقافة "الخبطة" السائدة فى عالم الاقتصاد الأسود ، والتى تعودت أيضًا على تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع فى النشاطات غير المشروعة ، فحاولت نقلها للنشاطات الاقتصادية المشروعة التى دخلت فيها ، رغم أن المبالغة فى معدلات الربح تؤدى إلى تقييد السوق ، وإطلاق التضخم ، وإحداث ركود طويل الأجل فى الاقتصاد. وعلى أى حال فإن جانبًا مهمًّا من الطبقة الرأسمالية المصرية التقليدية ، جاء بالفعل من عالم الاقتصاد الأسود ، وما زال محملاً بثقافة هذا العالم التى لا يمكن أن تبنى اقتصادًا قادرًا على النمو الذاتى المتواصل.

كذلك فإن عملية منح الأراضى الزراعية وأراضى البناء المملوكة للدولة ، لبعض رجال الأعمال من القطاع الخاص بأسعار منخفضة للغاية تمكنهم من الاتجار فيها وتحقيق أرباح طائلة - بصورة ارتبطت غالبًا باستغلال النفوذ السياسى ، أو دفع عمولات ضخمة - قد شكلت آلية رئيسية لتشكيل طبقة رأسمالية تقليدية مرتبطة بالولاء للرأسمالية البيروقراطية الحاكمة ، ولا تملك تاريخًا من العمل والإنتاج والتقاليد الاستثمارية ، بل تملك علاقات فاسدة وثقافة أكثر فسادًا من الصعب الانطلاق منها لبناء أى نهوض اقتصادى حقيقي.

وقد كانت العملية الكبرى لخصخصة القطاع العام المصرى نقطة صراع والتقاء بين الرأسمالية التقليدية المحلية والعالمية من جهة ، وبين الرأسمالية البيروقراطية المصرية من جهة أخرى ، وهى عملية تستحق أن نتعرض لها بصورة خاصة ؛ بحسبان أن الفساد الذى انطوت عليه قد شكل آلية للتراكم لدى البيروقراطية الفاسدة ولدى الرأسمالية التقليدية التى اشترت الأصول العامة بأقل من قيمتها ، كما أن عملية الخصخصة تعد إجمالاً ، آلية رئيسية للتحول فى الطبقة الرأسمالية بشقيها البيروقراطى والتقليدي.

ثالثًا: الخصخصة فى مصر .. الإشكاليات والتحولات الطبقية التى أفرزتها

شكل برنامج الإصلاح الاقتصادي الليبرالي ، الإطار العام الذى جرت فيه عملية الخصخصة فى مصر. وقد توجهت الحكومة المصرية نحو انتهاج هذا البرنامج نتيجة للأزمة الاقتصادية الحادة التى شهدتها مصر منذ عام ١٩٨٨م والتى تجسدت فى تراجع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى ، وارتفاع معدل التضخم ، وارتفاع معدل البطالة ، وتزايد عجز الميزان التجارى ، وتفاقم آثار مشكلة الديون وما تستنزفه خدمتها من إيرادات مصر من العملات الحرة ، وارتفاع عجز الموازنة العامة للدولة ، وتواضع أداء القطاع العام وتزايد مديونيته.

وكانت تلك الأزمة واحتياج الحكومة المصرية للاتفاق مع صندوق النقد الدولى من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية لمصر ، وتأكيد الجدارة الائتمانية لمصر لتمكينها من الحصول على قروض جديدة ؛ كلها عوامل حاسمة فى خلق اقتناع داخل الحكومة المصرية بالحاجة إلى إجراء تغييرات جوهرية فى السياسات الاقتصادية المصرية لحل الأزمة الاقتصادية التى تعرضت لها مصر منذ منتصف الثمانينيات وبخاصة منذ عام ١٩٨٨م. كما كان لموقف صندوق النقد الدولى - والدول الدائنة وضغوطها من خلال عملية إعادة جدولة الديون وتقديم قروض جديدة - أثر كبير فى قبول مصر للانعطافة فى سياساتها الاقتصادية باتجاه التحرير الشامل للاقتصاد المصرى ، فضلاً عن العوامل الداخلية الدافعة فى اتجاه انتهاج مثل هذه السياسة.

وبنظرة سريعة إلى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصرى قبل بدء برنامج الإصلاح الاقتصادى الأخير فى منتصف ١٩٩١م ، سنجد أن معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى المصرى قد انخفض من ٨,٧٪ عام ١٩٨٧م إلى ٣,٥٪ عام ١٩٨٨ ، ثم واصل انخفاضه ليسجل ٢,٧٪ ، ٢,٣٪ ، ١,٢٪ فى أعوام ١٩٨٩م ، ١٩٩٠م ، ١٩٩١م[١١].

أما معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (معدل التضخم) ، فإنه قد بلغ ١٨٪ ، ١٩,٣٪ ، ١٩,٢٪ ، ٢٠,٤٪ فى أعوام ١٩٨٨م ، ١٩٨٩م ، ١٩٩٠م ، ١٩٩١م[١٢] ، وهذا يعنى أن الاقتصاد المصرى كان يمر بحالة تباطؤ وتضخم حيث ترافق التباطؤ الاقتصادى مع ارتفاع معدل التضخم.

أما بالنسبة لمعدل البطالة ، فإنه بلغ نحو ١٤,٧٪ فى عام ١٩٨٦م ، واستمر فى الارتفاع بعد ذلك فى ظل قصور الاستثمارات الجديدة والتوسعات القائمة عن استيعاب الداخلين الجدد لسوق العمل. بحيث إن أعدادًا كبيرة منهم كانت تضاف إلى العدد الكبير من المتعطلين فعليًّا عن العمل[١٣].

أما بالنسبة للعجز التجارى المصرى ، فإنه ارتفع فى عام ١٩٩٠م إلى نحو ٦٦٣١ مليون دولار مقارنة بنحو ٤٩١٨ مليون دولار عام ١٩٨٩م ، كما أنه بلغ نحو ٥,٦ ، ٦,٥ مليار دولار فى عامى ١٩٨٧م ، ١٩٨٨م على التوالى[١٤]. أى أنه كان يدور بصفة عامة عند مستويات مرتفعة تقترب من خمس قيمة الناتج المحلى الإجمالى المحسوب على أساس أسعار الصرف وليس الناتج الحقيقى المحسوب بالدولار ، وفقًا للقدرة الشرائية للدولار فى السوق الأمريكية مقارنة بالقدرة الشرائية للجنيه المصرى فى السوق المصرية.

أما بالنسبة للديون الخارجية المصرية ، فقد بلغت نحو ٤٩٩٧٠ مليون دولار عام ١٩٨٨م، بما يوازى نحو ١٤٥,٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى المصرى طبقًا للبنك الدولي[١٥]. وقد بلغت ديون مصر ذروتها فى بداية التسعينيات وأصبحت خدمتها تمثل عبئًا كبيرًا على مصر ، وتستنزف جانباً كبيراً من إيرادات مصر من العملات الحرة.

أما بالنسبة لعجز الموازنة العامة للدولة والذى أدى دورًا كبيرًا فى تغذية التضخم منذ النصف الثانى من السبعينيات وحتى بداية الإصلاح الاقتصادى فى التسعينيات ، فإنه (أى العجز فى الموازنة العامة للدولة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي) بلغ نحو ٣٣,٥٪ عام ٨٧/ ١٩٨٨م ، ثم انخفض حتى بلغ ٢٠٪ عام ٩٠/ ١٩٩١م ، لكنه مع ذلك يبقى مرتفعاً بشكل كبير قبل بدء عملية تحرير الاقتصاد المصرى (راجع الجدول [٢]).

وعلى أي الأحوال ، فإن الأزمة الاقتصادية التى كانت تمسك بخناق مصر منذ نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات وحاجة الحكومة المصرية للتفاهم مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة من أجل إعادة جدولة الديون الخارجية المصرية وتأكيد الجدارة الائتمانية لمصر، قد دفعت الحكومة المصرية لتغيير سياساتها الاقتصادية بالاتفاق مع صندوق النقد الدولى .

وقد بدأت مصر برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى فى مارس ١٩٩٠م ، لكن الخطوات الفعلية لهذا الإصلاح بدأت مع برنامج تثبيت الاقتصاد ، الذى تم الاتفاق عليه بين مصر وصندوق النقد الدولى فى منتصف عام ١٩٩١م. وقد استهدف برنامج التثبيت تحقيق الاستقرار الاقتصادى فى مصر بصورة أساسية ، قبل أن تبدأ بعد ذلك عملية إعادة هيكلة بغرض تقليص الدور الاقتصادى للدولة ، وتعظيم الدور الاقتصادى للقطاع الخاص.

ومن بين قضايا التحول الاقتصادى فى إطار الإصلاح الاقتصادى الليبرالى ، ظل برنامج الخصخصة يمثل قضية خلافية بين الحكومة المصرية وبين صندوق النقد الدولى ، الذى ظل يعرقل إسقاط ٤ مليارات دولار من ديون مصر تمثل الشريحة الأخيرة من الديون التى تم الاتفاق على إسقاطها عن مصر ، بالتوازى مع تقدمها فى تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى[١٦]. ولم يتم إسقاطها فعليًّا إلا بعد مضى الحكومة المصرية فى خصخصة القطاع العام بشكل سريع ، بدءًا ببيع الشركات المملوكة للمحليات ، ثم بيع الشركات العامة والفنادق الكبرى بكل أشكال البيع أو الخصخصة.

وعندما طرحت فكرة الخصخصة فى بداياتها الأولى فى مصر ، كان المستهدف بالخصخصة - وفقًا للمطروح - آنذاك هو الشركات العامة الخاسرة بحسبان أن الخسارة تنم عن سوء الإدارة العامة ، وبالتالى فإن بيعها للقطاع الخاص الساعى لتحقيق أقصى ربح دائمًا يمكن أن يحولها إلى شركات رابحة. وكان هذا التصور للخصخصة وسيلة لحشد التأييد العام لفكرة الخصخصة ، لكنه لم يكن يعبر إطلاقًا عن النوايا الحقيقية التى ظهرت فيما بعد بشكل معلن والتى تتلخص فى تقليص الدور الاقتصادى للدولة إلى أقصى حد ، وبيع شركات القطاع العام الرابحة والخاسرة للرأسمالية التقليدية المحلية والأجنبية ، فى إطار تسييد النموذج الرأسمالى التقليدى فى مصر وربطه بالرأسمالية العالمية.

وقد مضت سنوات قبل أن يتم تحويل فكرة الخصخصة إلى واقع عملي. وعندما بدأ التطبيق ، لم يطرح للبيع سوى أفضل الشركات الرابحة ، وتم تناسى ما طرح فى البداية عن بيع الشركات الخاسرة عندما كان الهدف هو إقناع المواطنين بالفكرة التى لم تناقش إلّا بشكل

دعائى استغل المناخ العالمى المواتى بعد موجة الخصخصة فى بريطانيا والولايات المتحدة وبعض الدول الغربية الأخرى ، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتى السابق وانهيار نظامه القديم. باختصار خضعت مصر الشعب والنخبة الثقافية عند تطبيق برنامج الخصخصة لابتزاز الحالة العالمية ، وبخاصة وأن هذا الابتزاز تم عبر مواقف الدول الدائنة لمصر ، وعبر صندوق النقد الدولى الذى أصبح أهم أدواره هو أنه يعمل وكيلًا للدول الدائنة فى مواجهة الدول المدينة المتعثرة فى سداد ديونها نتيجة ضعف أدائها الاقتصادى ، وضعف كفاءة الإدارة الحكومية لاقتصادها كما هو الحال فى مصر. وقد ساهمت كل هذه الظروف والملابسات فى سيادة منطق أيديولوچى متعسف فى تناول القضية ، مما أدى إلى تجاهل مناقشة إشكاليات رئيسية فى قضية الخصخصة يمكن إيجازها على النحو التالي :

١ - إشكاليات الخصخصة

تواجه عملية بيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص (أى الخصخصة) عدداً من الإشكاليات التى تؤثر فى مسيرة الخصخصة وفى نتائجها على الاقتصاد فى الأجل القصير وفى المستقبل البعيد. ويمكن تركيز هذه الإشكاليات على النحو التالى :

أ. تواجه عملية الخصخصة فى مصر - أو فى أى دولة أخرى - إشكالية مهمة تتمثل فى أن القطاع العام هو الأساس الاقتصادى للنفوذ السياسى للرأسمالية البيروقراطية ، وفى إطار الخصخصة فإنه يتعين عليها بيعه لتفقد بذلك جانبًا رئيسيًّا من الأساس الاقتصادى لقوتها السياسية.

ونظرًا لأن هناك تناقضًا متصاعدًا يظهر تدريجيًّا بين مصالح رأسمالية الدولة كفئة ، وبين مصالح أفرادها بعد تراكم الثروات لدى الكثيرين منهم بشكل مشروع أو غير مشروع قانونياً ، فإن موقف الدولة بشأن هذه القضية ، يشهد عادة اضطراباً وتذبذباً فى كل الدول النامية حيث تتناقض المواقف داخل الحكومات ، وتتناقض مواقف قمم البيروقراطية المهيمنة إداريًّا على القطاع العام حسب موقع كل شخص من برنامج الخصخصة واستفادته أو تضرره منه.

ب. إن الدور الاقتصادى المباشر للدولة بوصفها منتجًا ومالكًا لشركات القطاع العام ، نشأ فى غالبية الأحوال نتيجة لعجز القطاع الخاص عن تنفيذ الاستثمارات الضرورية لتحقيق التقدم الاقتصادى ورفع مستويات المعيشة للمواطنين ، وسد فجوة التخلف عن الاقتصادات المتقدمة ، وبناء أسس اقتصاد قادر على التفاعل مع الاقتصاد الدولى من موقع

قوى. وبالتالى فإن تخلى الدولة عن هذا القطاع العام ، يمكن أن يعيد الاقتصاد المحلى إلى حالة الجمود إذا لم يقم القطاع الخاص باستخدام أرباح المشروعات التى تنتقل ملكيتها إليه فى تمويل إقامة استثمارات إنتاجية جديدة فى المجالات الأكثر تطوراً تكنولوجياً والتى من شأنها تطوير الاقتصاد بصفة عامة ، وفى مجال إنتاج السلع الاستثمارية والوسيطة والاستهلاكية التى يحتاج إليها المجتمع أو القادرة على اقتحام الأسواق الدولية بقدرة تنافسية عالية.

جـ. إن عملية الخصخصة تؤدى بطبيعتها إلى قطع الطريق على تنفيذ استثمارات خاصة جديدة ، حيث إن الأموال التى يدفعها القطاع الخاص لشراء أصول القطاع العام ، هى فى النهاية أموال كانت ستتحول كليًا أو جزئيًا لبناء استثمارات جديدة ، فتحولت إلى تمويل تداول أصول قائمة فعلياً ، مما يعنى دفع الاقتصاد إلى حالة من الجمود وربما الركود ، إلا إذا قامت الدولة باستخدام حصيلة الخصخصة فى بناء مشروعات إنتاجية جديدة ؛ حتى ولو كانت ستبيعها للقطاع الخاص فى المستقبل . لكن قيام الدولة ببناء مشروعات إنتاجية جديدة من حصيلة الخصخصة يتناقض مع فلسفة تقليص الدور الاقتصادى المباشر للدولة الذى يقف وراء عملية الخصخصة ، وبذلك فإنه يكون من المرجح أن تخلق الخصخصة ميلاً ركودياً فى الاقتصاد فى الأجل القصير على الأقل.

د. إن الخصخصة التى تتضمن مبرراتها لبيع القطاع العام أنه مركز للفساد الحكومى ، قد تكون مناسبة لعمليات فساد تفوق كل ما عداها من فساد. وبالتالى فإنها قد تؤدى لحدوث نقلة فى الفساد من مجرد وجود عمليات فساد فى الاقتصاد إلى أن يصبح طابعًا للاقتصاد إذا تمت هذه الخصخصة فى غياب الرقابة الصارمة من الأجهزة الرقابية فى الدولة ، وإذا تمت فى غياب الرقابة الشعبية عليها من ممثلى الشعب ، وهذه الرقابة الشعبية لا يمكن أن تتحقق إلا فى نظام ديمقراطى حقيقى. والواقع أن علمية الخصخصة أدت فى كل مكان تقريباً ، من مصر إلى ألمانيا ، إلى ظهور عمليات فساد كبيرة تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر.

٢ - إشكاليات تقييم الشركات المطروحة للخصخصة

لا تقتصر الإشكاليات المتعلقة بالخصخصة على الإشكاليات العامة ، إذ إن هناك إشكاليات فرعية تتعلق بتقييم الشركات العامة المطروحة للخصخصة . فهناك طريقتان أساسيتان لتقييم المشروعات العامة المطروحة للخصخصة . الأولى تحكمية ، وتتلخص فى قيام جهة حكومية أو جهة محلية أو أجنبية مخولة من قبل الحكومة وهيئاتها بعملية التقييم مباشرة . وفى حالة قيام لجنة من الخبراء الحكوميين أو غير الحكوميين المكلفين من قبل

الحكومة بتقييم أصول الشركات العامة المطروحة للخصخصة ، فإنه تكون هناك احتمالات لأن يقوم أعضاء هذه اللجنة بتخفيض أسعار هذه الأصول عن قيمتها السوقية الحقيقية عند طرحها للبيع ، لصالح مستثمر أو مجموعة مستثمرين ، وذلك مقابل رشاوى وعمولات. كما أنه تكون هناك احتمالات بمغالاة اللجان الحكومية فى أسعار تقييم الشركات العامة التى لا تريد الحكومة بيعها فعلياً حتى لا تتم عملية البيع ، وحتى تكون هناك مبررات لرفض خصخصة هذه الشركات لدى التفاوض مع صندوق النقد الدولى والدول الدائنة.

أما الطريقة الثانية لتقييم الأصول العامة المطروحة للخصخصة ، فهى التقييم التلقائى أو السوقى الناتج عن التفاعل بين العرض والطلب ، من خلال المزادات والعطاءات والبيع التدريجى للأسهم فى البورصة.

ويمكن القول إن عمليات البيع بالمزاد أو العطاءات لا تشكل بالضرورة إعمالاً لآليات السوق بصورة حقيقية لأن الحكومة يمكن أن تتحكم فى العرض خلال قيامها بتحديد الشركات المطروحة للبيع فى فترة معينة ، كما أنها يمكن أن ترفض وتوقف البيع إذا لم يصل سعر التقييم السوقى للشركة العامة المطروحة للخصخصة خلال المزاد أو العطاءات إلى الحد الأدنى الذى حددته الحكومة سعرًا للشركة. وبالمقابل فإن كبار المستثمرين يمكن أن يعقدوا فيما بينهم اتفاقات وترتيبات لتحديد سعر تلك الشركات عند مستوى يحقق مصلحة هؤلاء المستثمرين ، وبالتالى فإن أسعار بيع هذه الشركات لن تعكس تفاعلاً حرًا بين العرض والطلب ، وإنما ستعكس تفاعل الإرادات الاحتكارية لقوى الطلب ممثلة فى كبار المستثمرين، مع قوى العرض ممثلة فى الدولة.

أما فيما يتعلق ببيع الشركات العامة من خلال طرح أسهمها فى البورصة ، فإنه حتى يتم ذلك بكفاءة ، لا بد من أن يكون من خلال بورصة قوية لديها قاعدة واسعة من صغار ومتوسطى المستثمرين فضلاً عن كبارهم ، ولديها شركات صانعة للأسواق ، ولديها ضوابط تمنع تحولها لساحة للمضاربات ولمحترفى "الخبطات" والحركة الساخنة.

٣ - نمـاذج الخصخصة

قامت الحكومة المصرية منذ بدء برنامج الخصخصة وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ببيع عدد ضخم من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التى كانت تملكها المحليات ، كما تم بيع ١٤٧ شركة من شركات القطاع العام ، فضلاً عن ٣٨ مصنعًا تم بيعه أو تأجيره. وقد بلغت قيمة الشركات الحكومية التى تم بيعها فى إطار برنامج الخصخصة - منذ بدئه حتى نهاية عام

٢٠٠١م - نحو ١٦٨١٤ مليون جنيه مصرى ، حسب بيانات وزارة قطاع الأعمال العام فى تقريرها عن برنامج الخصخصة.

(أ) صفقة بيبسى كولا

تعد صفقة بيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (شركة بيبسى كولا المصرية) واحدة من أهم وأكبر صفقات خصخصة الشركات المصرية العامة حتى الآن. كما تعد عملية تقييمها والسعر النهائى الذى بيعت به نموذجاً تطبيقياً للإشكاليات والمحاذير المرتبطة بعملية التقييم أيًّا كان الطرف الذى يقوم بها.

وتبدأ صفقة بيع "بيبسى كولا المصرية" بصدور تكليف من الحكومة المصرية فى ٣ فبراير ١٩٩٣م لبيع الشركة وتوسيع قاعدة مالكيها. وتم طرح كراسات الشروط للراغبين فى الشراء فى مارس من العام ذاته وسط محاولات دعائية لترويج عملية بيع الشركة.

وكان مكتب الخبرة الأمريكى "كوبر أند ليراند" قد تولى تقييم أصول الشركة وقدرها بنحو ٧٦ مليون جنيه مصرى ، لكن الشركة القابضة للصناعات الغذائية رأت أن السعر الذى قدره المكتب الأمريكى لأصول الشركة أقل مما ينبغى ، مما جعلها ترفض نتائج التقييم التى أعدها المكتب المذكور ، وتطلب إعادة التقييم مرة أخرى ، مع التأكيد على أن بيع الشركة سوف يتم للشركة أو المستثمرين الذين يعرضون أعلى سعر وأفضل شروط.

ونظراً لأن الشركة تملك قطعة أرض كبيرة فى شارع مصطفى كامل فى الإسكندرية ، فإن سعر تقييم الشركة ارتفع لدى إدخال قيمة هذه الأرض فى الحسبان كأرض يمكن استخدامها فى أى غرض ، وليس كأرض مستخدمة فى غرض معين لا يمكن تغييره.

ولدى إعادة تقييم أصول شركة بيبسى كولا المصرية تم تقدير أقصى قيمة سوقية لها عند ١٤٠ مليون جنيه مصرى وذلك من خلال المكتب الاستشارى للشركة القابضة للصناعات الغذائية. حيث أوصى المكتب بأن تكون قيمة بيع شركة بيبسى كولا المصرية بما يتراوح بين ١٠٠ ، ١٤٠ مليون جنيه مصرى ، علماً بأن شركة بيبسى كولا المصرية تملك ٨ مصانع لتعبئة الزجاجات ، و١٨ خطًا إنتاجيًّا بطاقة خمسين مليون صندوق ، فضلاً عن أسطولها الضخم من سيارات النقل التى تقوم بتوزيع المنتجات فى أنحاء مصر كافة ، كما يتراوح حجم المبيعات السنوية للشركة بين ٧٠ ، ٨٠ مليون جنيه مصرى بأسعار عام ١٩٩٣[١٧]. وقد تولى بنك القاهرة عملية ترويج وبيع شركة بيبسى كولا المصرية.

وعلى الجانب الآخر بدأت الشركات ورجال الأعمال المعنيين بعملية خصخصة شركة بيبسى كولا المصرية فى التنافس من أجل الفوز بالشركة. وكان أبرز المتنافسين الذين قدموا عروضاً لشراء شركة بيبسى كولا المصرية هم رجل الأعمال المصرى محمد نصير متضامنًا مع شركة بيبسى كولا العالمية ، وشركة كوكا كولا العالمية ، ومحمود وهبه رئيس جمعية رجال الأعمال الأمريكيين من أصل مصرى والذى تقدم بعرض لشراء الشركة بالاشتراك مع عدد من رجال الأعمال المصريين الأمريكيين.

وقد تركزت العروض الجدية للشراء فى العرض الذى قدمه رجل الأعمال المصرى محمد نصير بالتضامن مع شركة بيبسى كولا العالمية ، ومع رجل الأعمال السعودى محمد بقشان ، والعرض الذى قدمته شركة مصروب المصرية.

وقد كلف رجل الأعمال المصرى محمد نصير و شركاؤه ، (أى شركة بقشان السعودية وشركة بيبسى كولا العالمية) إحدى الشركات المتخصصة بتقييم أصول الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كولا المصرية. وقد قدرت تلك الشركة قيمة أصول شركة بيبسى كولا المصرية بنحو ٥٦ مليون جنيه مصرى فى البداية تم رفعها إلى٧٤ مليون جنيه مصرى بعد ذلك[١٨].

ومع وجود عرض من شركة مصروب المصرية بلغت قيمته ١٠٣ مليون جنيه مصرى ويشتمل على ٢٣ مليون جنيه قيمة أرض متنازع عليها ، قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاؤه برفع سعر تقييم شركة بيبسى كولا المصرية إلى ١٢٩ مليون جنيه مصرى[١٩].

وبالمفاضلة بين العرضين تم اختيار عرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه (محمد بقشان وشركة بيبسى كولا العالمية) تطبيقًا لمبدأ البيع لمن يتقدم بأعلى سعر وأفضل شروط ، والذى أعلنت الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن تطبيقه لدى خصخصة أى من الشركات التابعة لها. ومع استقرار الشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية على عرض رجل الأعمال المصرى محمد نصير وشركاه لشراء شركة بيبسى كولا المصرية ، بدأت الشركة المصرية القابضة فى التفاوض مع المشترين لزيادة قيمة عرضهم لشراء الشركة المصرية. وقد استمرت تلك المفاوضات لمدة أربعة أشهر ، انتهت فى ديسمبر ١٩٩٣ بتوقيع الاتفاق المبدئى لبيع الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) إلى شركة "ألكان" المصرية (محمد نصير) وشركة بيبسى كولا العالمية ، وشركة بقشان السعودية. وتم توقيع عقد البيع فى أبريل ١٩٩٤ بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنيه مصرى ، مع شرط أن يقوم

المشترون باستثمار ١٨٠ مليون جنيه مصرى خلال السنوات الخمس التى تلى عملية نقل الملكية إليهم. وقد توزعت الشركة المصرية بين المشترين على النحو التالى: شركة "ألكان" المصرية (محمد نصير) ٤٩٪ ، وشركة بقشان السعودية ٤٩٪ ، شركة بيبسى كولا العالمية ٢٪. مع احتفاظ رجل الأعمال المصرى محمد نصير بحق الإدارة ومن بعده ابنه. وقد تضمنت شروط بيع شركة بيبسى كولا المصرية أن يتم تمليك ١٠٪ من الأسهم للعاملين بالشركة ، وطرح ٣٠٪ من الأسهم للمستثمرين فى سوق الأسهم خلال عامين من شرائها. كذلك تضمنت الشروط أن يحتفظ اتحاد المشترين بكل العاملين بشركة بيبسى كولا المصرية لمدة ٣ سنوات على الأقل بعد انتقال ملكية الشركة إليهم. وكان عدد العمال فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات المعروفة بشركة بيبسى كولا المصرية يبلغ ٤١٦٠ عاملاً عند بيعها من الحكومة المصرية إلى اتحاد المشترين فى أبريل ١٩٩٤. وقد أشار رجل الأعمال المصرى محمد نصير إلى أن الشركة عندما قام مع شركائه بشرائها لم تكن تحتاج لأكثر من ١٨٦٠ عاملاً لتشغيلها بكفاءة فى الأوقات العادية من السنة ، يضاف إليهم نحو ٦٠٠ عامل موسمى فى فترة الصيف التى يرتفع خلالها الطلب على منتجات شركات المياه الغازية. وبرغم تحفظه على عدد العمال الأكبر من احتياجات العمل فى الشركة ، فإنه أشار إلى أن أجورهم كانت متدنية للغاية مما جعل تكلفة احتفاظه بهذه العمالة منخفضة بشكل يمكنه من الاحتفاظ بها خلال فترة ثلاث السنوات التى لا يمكنه فصل العمال[٢٠] فيها والتى أصبح بعدها حرا فى التصرف إزاءهم.

وفى أغسطس ١٩٩٤م انتهت مصلحة الشركات المصرية من إجراءات خصخصة الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات صاحبة امتياز تعبئة بيبسى كولا العالمية فى مصر (بيبسى كولا المصرية) ، وتم تحويلها من مظلة القانون ٢٠٣ لقطاع الأعمال العام إلى القانون ٥٩ الخاص بالشركات المساهمة.

وفى عام ١٩٩٥م قام رجل الأعمال المصرى محمد نصير ببيع نحو ٤٠٪ من حصته فى الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) إلى مجموعة بقشان السعودية ، وبذلك يصبح نصيب محمد نصير نحو ٢٨٪ فقط من أسهم الشركة ، بينما ارتفع نصيب مجموعة بقشان السعودية إلى نحو ٧٠٪ من أسهم شركة بيبسى كولا المصرية. وقد سوَّغ رجل الأعمال المصرى إقدامه على بيع جزء كبير من حصته إلى شركائه السعوديين ، بأن ذلك سيوفر له التمويل اللازم للاستثمارات الجديدة التى ستمكن الشركة من إنشاء عدد من مصانع التعبئة لزيادة حصتها فى السوق المصرية[٢١].

هذا التسويغ غير مقنع فى الحقيقة لأن تلك الاستثمارات قد توزع عبؤها على كل الشركاء ولم يتحملها رجل الأعمال المصرى بمفرده. وربما يكون هناك اتفاق منذ البداية بين رجل الأعمال المصرى محمد نصير وبين مجموعة بقشان السعودية على أن يبيع لهم جانباً من نصيبه بعد إتمام عملية الشراء حيث إن ارتفاع حصة رجل الأعمال المصرى فى الشركة المشتراة عند شرائها واحتفاظه بحق الإدارة ؛ ربما يكونان قد ساهما فى جعل الحكومة المصرية والشركة المصرية القابضة للصناعات الغذائية أكثر استعدادًا لبيع شركة بيبسى كولا المصرية لمجموعة المشترين ، بحسبان أن كون المشترى الرئيسى مصرياً ، يوفر غطاءً إعلاميًّا لتسويغ البيع أمام الشعب وقوى المعارضة المتحفظة على بيع القطاع العام للأجانب.

وفى عام ١٩٩٩ أعلنت شركة بيبسى كولا أنها اشترت حصة تبلغ ٧٧٪ من الشركة المصرية لتعبئة الزجاجات (بيبسى كولا المصرية) ، وبلغ حجم الصفقة ٤٠٠ مليون دولار[٢٢]. وإذا حولنا قيمة هذه الصفقة إلى جنيهات مصرية وفقاً لسعر الصرف السائد عام ١٩٩٩ ، فإن قيمة بيع ٧٧٪ من شركة بيبسى كولا ، بلغ نحو ١٣٨٠ مليون جنيه ، بينما بيعت الشركة كلها من الحكومة للمشترين من القطاع الخاص بقيمة ١٥٧,٦ مليون جنيه فقط ، وهو ما يؤكد أن هناك مبررات قوية للشك بأن هناك فسادًا كبيرًا فى هذه الصفقة التى أدت لإهدار أصل إنتاجى بأقل من قيمته الحقيقية بكثير.

وفضلاً عن التحفظات بشأن سعر المصانع وخطوط الإنتاج وأسطول السيارات ، فإن تقييم سعر الأرض المملوكة للشركة كان مثيراً للجدل ، إذ إن سعر التقييم لم يضع فى الحسبان احتمالات استخدام تلك الأرض فى أغراض غير بناء المصانع أو المخازن ، مثل بناء العقارات أو غيره ، علماً بأنه ليس هناك نصًا يلزم الشركة بعدم استخدام الأرض فى أغراض أخرى بعد أن مر أكثر من خمس سنوات على بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص. وتملك الشركة أراضِى فى شارع مصطفى كامل بالإسكندرية ، وسعرها كأرض بناء يوازى نصف الثمن الذى بيعت به الشركة كلها ، كما تملك الشركة أرضًا فى شارع اهرم بالقاهرة وإذا قدرت قيمة هذه الأراضى وفقاً لأسعار السوق للأراضى التى تستخدم للبناء فإنها تفوق إجمالى سعر بيع الشركة من القطاع العام إلى القطاع الخاص.

(ب) صفقة بيع شركة النصر للغلايات (المراجل البخارية)

تُعَدّ هذه الصفقة علامة مميزة على الفساد الذى يمكن أن يكتنف عملية الخصخصة. وتبلغ المساحة المقامة عليها الشركة ٣١ فدانًا أى ١٣٠,٢ ألف متر مربع ، وتقع الشركة فى منطقة منيل شيحة على النيل مباشرة قبالة حى المعادى على الجهة الأخرى من النيل.

وقد قدمت خمسة عروض لشراء هذه الشركة عند عرضها للبيع ، وكل العروض قدمت من شركات أجنبية تنتمى إلى الولايات المتحدة وكندا وفرنسا وإيطاليا واليابان. وكانت الشركة قبل خصخصتها تضم ١١٠٠ عامل ، وكانت تنتج أوعية الضغط من طن واحد إلى ١٢ طنًا ، وبسعات تصل إلى ١٣٠٠ طن بخار فى الساعة ، ومراجل توليد الكهرباء ، وأوعية غازات سائلة ، ووحدات تنقية مياه الشرب وتحلية مياه البحر ، وغيرها من المنتجات. وكانت الشركة تحقق أرباحاً حتى العام المالى ١٩٩١ ، قبل أن تدخل فى توسعات استثمارية حولتها إلى شركة مديونة وخاسرة قبل أن يتم بيعها. وربما كان دفع هذه الشركة إلى هاوية الديون والخسارة عملاً متعمدًا لتبرير بيعها ، لأنه ليس هناك أى منطق فى دخول شركة سيتم بيعها فى استثمارات جديدة توقعها فى أزمة مديونية. لكن "تخسير" الشركات الرابحة والمهمة هو سلوك تلجأ إليه الجهات المسئولة عن خصخصة القطاع العام فى كثير من البلدان النامية لتبرير بيع شركات استراتيجية تقوم بدور حيوى فى الاقتصاد ، فى مواجهة المعارضين لهذا البيع. وللعلم فإن الشركة قبل خصخصتها كانت تتبع الشركة القابضة للصناعات الهندسية ، والتى كان يرأس مجلس إدارتها عبد الوهاب الحباك ، الذى يعد أحد رموز الفساد فى مصر ، والذى حوكم بعد ذلك بعد أن أدت خلافات عائلية خاصة بعلاقته بزوجتيه إلى كشف جانب من فساده.

وقد أسندت عملية تقييم ثمن الشركة إلى بيت خبرة أمريكى يتبع شركة "بكتل" العقارية العملاقة. وتم تقدير ثمن الشركة من قبل بيت الخبرة المذكور بما يتراوح بين ١٦ ، ٢٤ مليون دولار[٢٣]. وهو سعر يقل كثيرًا عن عشر سعر الأرض المقامة عليها الشركة لو تم تقييمها كأرض بناء. وهذا يؤكد أن بيت الخبرة الأمريكى "بكتل" وضع تقديره المتدنى لسعر الشركة لصالح المشترين المحتملين ، وعلى رأسهم الشركة الأمريكية التى تقدمت بعرض لشراء الشركة المصرية.

وبرغم احتجاجات عمال الشركة على طرحها للخصخصة ، فإن عملية الخصخصة مضت قدمًا. وفى ١٣/ ١٢/ ١٩٩٤م قام مجلس إدارة الشركة بالحصول على موافقة الجمعية العامة لشركة الصناعات الهندسية ببيع الأصول الثابتة للشركة بمبلغ ١١ مليون دولار ، وبيع المخزون بمبلغ ٦ ملايين دولار بحيث تصبح القيمة الإجمالية للشركة ومخزونها ١٧ مليون دولار. وتم البيع إلى شركة أمريكية – كندية هى شركة "بابكو أند ويلكوكس" ، دون التزام الشركة المشترية بسداد الديون والضرائب المستحقة على شركة النصر للغلايات. وبعد خصم هذه المستحقات ، أصبح المتبقى من ثمن الشركة نحو ٢,٥ مليون جنيه مصرى أى أقل من ثلاثة أرباع مليون

دولار . وبعد عملية البيع تم إسناد عملية محطة كهرباء الكريمات بقيمة ٦٠٠ مليون دولار إلى الشركة الأمريكية - الكندية المشترية لشركة المراجل البخارية المصرية[٢٤].

وللعلم فإنه كان هناك عرض أفضل يقضى بشراء الشركة والالتزام بسداد ديونها والضرائب المستحقة عليها ، مع دفع عشرة ملايين دولار ، أى ما يوازى ٣٣,٥ مليون جنيه مصرى ، لكن المسئولين عن خصخصة الشركة اختاروا العرض الأسوأ فى تجسيد فج للفساد وإهدار المال العام. ولأن الفساد اتخذ أبعادًا درامية فى هذه الصفقة فإن الأمر انتهى بإيقاف إنتاج الغلايات العملاقة التى تعتمد عليها محطات الكهرباء ، فقد وجدت الشركة الأمريكية - الكندية التى اشترت الشركة أن مصلحتها تقتضى أن تشترى مصر المراجل البخارية من الخارج بدلاً من إنتاجها محلياً ، أما العمالة فإن صفقة البيع لم تضمن حمايتها إلا لثلاثة أعوام. وبذلك كسبت الشركة الأجنبية المشترية ، السوق المصرية وأرض الشركة ودمرت واحدة من أهم صناعاتنا الوطنية. وهذه الصفقة ، تعد تجسيدًا لفساد الرأسمالية البيروقراطية ، وما يمكن أن يسببه من تخريب اقتصادى ، من جهة ، وتجسيدًا أيضًا لنمط تعامل الرأسمالية العالمية مع الأصول الاقتصادية المهمة المملوكة للدولة فى البلدان النامية والرغبة فى السيطرة عليها.

(جـ) الأهرام للمشروبات

شكلت صفقة بيع شركة الأهرام للمشروبات من القطاع العام إلى القطاع الخاص ، واحدة من الصفقات المثيرة للجدل ، والتى ثارت بشأنها شبهات الفساد. وقبل خصخصتها بلغ رأس المال الدفترى لشركة الأهرام للمشروبات ٩٠ مليون جنيه موزعة على ٤,٥ مليون سهم ، وبلغ عدد العاملين بها ٣١١٥ عامل ، وبلغ صافى ربح الشركة بعد خصم الضرائب فى العامين الماليين ٩٤/ ١٩٩٥ ، ٩٥/ ١٩٩٦م. على الترتيب نحو ٤٣ ، ٤٥ مليون جنيه[٢٥].

والشركة مقامة على قطعة أرض كبيرة فى حى بين السرايات قبالة نهاية حرم جامعة القاهرة وعلى تخوم حى الدقى وحى المهندسين.

وعندما تقرر طرح هذه الشركة للخصخصة لم يكن حامد فهمى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما - والتى تتبعها الشركة- متحمسًا لخصخصتها ، ووضع شروطاً للبيع تتضمن بيع الشركة لمدة ٥ سنوات ، يقوم بعدها المالكون الجدد بنقل الآلات والعمال إلى موقع جديد ، ويعيدون الأرض المقامة عليها المصانع فى الجيزة والإسكندرية إلى الشركة القابضة ، أى أن البيع يكون للآلات وللعلامة التجارية والمكانة الكبيرة فى السوق ، أما الأرض فإنها تترك للمشترين لمدة ٥ سنوات كمرحلة انتقالية لحين قيامهم بنقل المصانع إلى

موقع جديد ، وعندها يعيدون الأرض للشركة القابضة ، وهو ما جعل المسئولين بوزارة قطاع الأعمال التى تشرف على عملية الخصخصة ، يتهمون الشركة بأنها تبيع الهواء[٢٦]. كما أصر حامد فهمى رئيس الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما على أن يكون بيع الشركات التابعة للشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما التى يرأسها ، عن طريق المنافسة والمزايدة بين المستثمرين ، وليس لمستثمر إستراتيجى واحد. لكن وزارة قطاع الأعمال العام (كان د. عاطف عبيد رئيس الوزراء السابق هو وزير قطاع الأعمال العام آنذاك) فضلت أسلوب التفاوض المباشر والبيع لمستثمر إستراتيجى ، وقرر الوزير تقسيم الشركة القابضة للإسكان والسياحة والسينما إلى شركتين إحداهما للعقارات والإسكان تحت رياسة حامد فهمى ، وأخرى للسياحة والسينما ، ثم سحبت الشئون المالية والإدارية من حامد فهمى الذى احتج على ذلك بأن قدم استقالته[٢٧].

وبعد مفاوضات ، تم بيع ٧٥٪ من أسهم شركة الأهرام للمشروبات إلى ٧ مؤسسات مالية أمريكية (صناديق استثمار) بقيمة ٢٣١ مليون ، واحتفظت الشركة القابضة بالأرض ملكاً لها ، واحتفظت بنسبة ١٥٪ من الأسهم ، فى حين آلت نسبة ١٠٪ من الأسهم لاتحاد العمال[٢٨].

وطبقاً لهذه الصفقة فإن القيمة الإجمالية للشركة -بما فى ذلك حصة الشركة القابضة واتحاد العمال - بدون الأرض بلغت نحو ٣٠٨ ملايين جنيه. وكما ذكرنا آنفاً فإن الربح الصافى للشركة بلغ ٤٥ مليون جنيه عام ٩٤/ ١٩٩٥م ، وبذلك فإن هذه الشركة كان يمكنها من خلال الأرباح الصافية فقط ، أن تحقق كل الثمن الذى قدرت به عند البيع خلال ٦٠ , ٦ سنة فقط. والحقيقة أنه ليس هناك أى منطق يمكنه تفسير بيع هذه الشركة للأمريكيين أو لغيرهم ، فالشركة كانت تحقق أرباحاً كبيرة ، وكانت تضيف بالتالى إلى مالية الدولة بشكل يعزز قدرات الحكومة على تمويل استثماراتها الجديدة وإنفاقها العام.

وقد ظهر واضحًا حجم الفساد الذى انطوت عليه صفقة بيع الأهرام للمشروبات ، عندما عرضت شركة "هاينيكن" العالمية شراءها ، حيث عرضت هذه الشركة فى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ ، شراء كل أسهم شركة الأهرام للمشروبات وعدد أسهمها ٤٩ , ٢٠ مليون سهم بسعر ١٤ دولارا للسهم ، أى بقيمة إجمالية تبلغ ٩ , ٢٨٦ مليون دولار ، أى ما يوازى ١٣٢٥ مليون جنيه مصرى ، (راجع الإعلان عن عرض الشراء المنشور فى جريدة العالم اليوم بتاريخ ١٤/ ٩/ ٢٠٠٢). وإذا خصمنا من هذا السعر ، قيمة شركة "الجونة" للمشروبات التى كانت شركة الأهرام للمشروبات قد اشترتها فى فبراير عام ٢٠٠١ ، بقيمة ٢٠٠ مليون

جنيه (راجع جريدة الشرق الأوسط اللندنية ، ٢٦/ ٩/ ٢٠٠٢م) ، فإن السعر المعروض من شركة "هاينيكن" العالمية لشراء شركة الأهرام للمشروبات الأصلية يصبح ١١٢٥ مليون جنيه تقريبًا ، أى ما يوازى ٣,٧ مرة قدر السعر الذى بيعت به الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص!!! فهل هناك قرينة أهم من ذلك على أن صفقة بيع الشركة من القطاع العام للقطاع الخاص ، كانت فاسدة ولابد من محاسبة القائمين عليها ؟

ويظهر إهدار المال العام - فى عملية الخصخصة - من ضخامة الفارق بين أسعار بيع بعض الشركات العامة للقطاع الخاص ، وبين أسعار هذه الشركات وأسهمها بعد ذلك ، وأبرز الأمثلة على ذلك الشركة المصرية لخدمات التليفون المحمول التى بيعت لمستثمر إستراتيجى هو نجيب ساويرس بقيمة ١٠ جنيهات للسهم ، وبعد بيعها ارتفع سعر السهم سريعاً ليصل خلال عامين من بيعها ، إلى ١٨٠ جنيهًا ، قبل أن يتراجع ضمن حالة الاضطراب وعمليات التلاعب التى تشهدها البورصة المصرية والتى وقع الآلاف من صغار المستثمرين المنتمين للطبقة الوسطى ضحية لها.

وهناك مؤشر آخر يدلل على حجم إهدار المال العام الذى انطوت عليه عملية الخصخصة وهو يتعلق بالفارق بين التقديرات الخاصة بالقيمة السوقية لقطاع الأعمال العام وبين القيمة الفعلية التى بيعت شركاته بها. وقبل البدء فى عملية بيع القطاع العام كانت التقديرات الخاصة بقيمته السوقية متفاوتة بدرجات عالية فقد أشار رئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية فى أبريل ١٩٩٠ إلى أن قيمة أصول القطاع العام تتراوح بين ٨٤ ، ١٠٠ مليار جنيه[٢٩] ، أى تتراوح بين ٤٢ ، ٥٠ مليار دولار ؛ حيث بلغ سعر الدولار فى المتوسط فى عام ١٩٩٠ نحو ٢ جنيه مصرى حسبما تشير بيانات صندوق النقد الدولى (IMF, International Financial Statistics Yearbook 1995). وفى الوقت نفسه تقريبًا أشار أحد الكتاب إلى أن القيمة السوقية لشركات القطاع العام تبلغ وفقًا للتقديرات الحكومية نحو ٣٤٥ مليار جنيه[٣٠] ؛ أى ١٧٢,٥ مليار دولار بأسعار عام ١٩٩٠م . ويشير رئيس الوزراء السابق د. كمال الجنزورى ، وكان وزيرًا للتخطيط ونائبًا لرئيس الوزراء فى عام ١٩٩١م ، إلى أن قطاع الأعمال يحكم استثمارات قيمتها ١٢٤ مليار جنيه مصري[٣١] ، أى نحو ٣٧ مليار دولار وفقًا لسعر صرف الجنيه مقابل الدولار عام ١٩٩١م ؛ وهو يقصد غالبًا القيمة الدفترية لشركات قطاع الأعمال العام ، وليس القيمة السوقية لها. وفى عام ١٩٩٣م أشار وكيل أول بنك الاستثمار القومى إلى أن القيمة الفعلية لشركات القطاع العام تزيد على ٥٠٠ مليار جنيه

مصرى [٣٢] ؛ أى نحو ١٥٠ مليار دولار أمريكى ، وفقًا لسعر صرف الجنيه المصرى فى العام المذكور.

وإذا كانت تلك هى التقديرات المتفاوتة لقيمة القطاع العام ، فإنه عندما كانت الدولة قد باعت ١٣٥ شركة عامة ، فإن عائد البيع كان قد بلغ حسب تصريحات د. مختار خطاب وزير قطاع الأعمال العام نحو ١٤,٨ مليار جنيه. كما أشار الوزير إلى أن قيمة الشركات التى مازالت مملوكة للدولة تبلغ ١٠ مليارات جنيه ، يضاف إليها ٤ مليارات جنيه قيمة الأسهم المملوكة للدولة فى الشركات التى تمت خصخصتها[٣٣].

ويمكن القول فى النهاية إن برنامج الخصخصة المصرى قد جاء تحت ضغط التناقضات الداخلية للرأسمالية البيروقراطية المصرية ، وتحت الضغوط الأكثر فعالية للدول الدائنة وصندوق النقد الدولى عليها فى ظل أزمتها الاقتصادية ، مقابل إسقاط جزء من الديون الخارجية المصرية وجدولة الجزء الباقى. وقد أدى هذا البرنامج إلى نقل جزء من الأصول العامة التى بنيت بأموال الشعب ، إلى القطاع الخاص بأسعار أقل كثيرًا من قيمتها الحقيقية فى السوق كما هو واضح من النماذج التى عرضناها لبعض صفقات الخصخصة. وبغض النظر عما يعنيه ذلك من فساد ، فإن النتيجة هى أن الرأسمالية التقليدية المحلية قد عززت أصولها بما سيطرت عليه من أصول عامة ، وأضافت لرصيدها تراكمًا جاهزًا يتمثل فى الفارق بين الأسعار التى دفعتها من أجل الحصول على الأصول العامة ، وبين القيمة السوقية الحقيقية لهذه الأصول العامة. كما أن الأفراد الذين ينتمون للرأسمالية البيروقراطية والذين حصلوا على عمولات فى هذه الصفقات ، قد أضافوا قيمة هذه العمولات إلى التراكم المالى الذى حققوه. ونتيجة الطبيعة غير المشروعة لجانب من هذا التراكم ، فإن تهريب الأموال للخارج يصبح حلًا للهروب من المساءلة المحتملة فى الداخل ، وهو ما يفسر الحجم الضخم للأموال المصرية الموجودة فى الخارج ، والتى يعود جانب منها للفاسدين من الرأسمالية البيروقراطية ، وجانب آخر للرأسمالية العاملة فى الاقتصاد الأسود ، إلى جانب الأموال التى خرجت بصورة مشروعة ، أو نمت فى الخارج.

كذلك يمكن القول إن عملية الخصخصة ساهمت فى تكريس السمة الأساسية للطبقة الرأسمالية التقليدية المصرية بوصفها طبقة تفتقد روح الاقتحام والمبادرة ، حيث إن عملية الخصخصة برمتها هى بيع لمشروعات جاهزة ، وغالبيتها الساحقة تحقق أرباحًا ولها سوقها المتحققة فعليًا ، ولا تنطوى على مخاطرة ، وبالتالى فإن شراء القطاع الخاص لمثل هذه المشروعات لا يساهم فى بناء خبرات استثمارية ملهمة للقطاع الخاص ، بل إنه يكرس الأداء

الروتينى ، وضعف القدرات الاقتحامية للطبقة الرأسمالية المصرية ، كما أنه يكرس من ناحية أخرى أسوأ ما فى الثقافة الاستثمارية لهذه الطبقة وتحديدًا ثقافة الخبطة التى تتركز هنا فى عملية الشراء ذاتها بأقل قيمة ممكنة ، مع تفادى كل عناصر المخاطرة التى تنطوى عليها عملية إنشاء أصل إنتاجى جديد ، علمًا بأن هذه المخاطرة والحسابات المرتبطة بها ، هى التى تقوم بالدور الرئيسى فى تطوير مهارات الرأسمالية التقليدية فى الإنتاج والتسويق.

كذلك فإن قيام الشركات الأجنبية بشراء عدد من الشركات العامة المهمة التى طرحت للخصخصة قد أدى إلى تزايد دور ونفوذ الرأسمالية العالمية فى الاقتصاد المصرى ، وبخاصة أن الكثير من "الصناعات" المصرية ، هى مجرد عمليات تجميع لسيارات أو سلع معمرة تنتجها شركات رأسمالية دولية النشاط ، بما أدى إجمالاً إلى تعزيز دور ونفوذ الرأسمالية العالمية فى الاقتصاد المصري.

وإضافة لكل ما سبق ؛ فإن رأسمالية المقاولات تشكل قطاعًا مهمًا من الرأسمالية المصرية بشقيها التقليدى والبيروقراطي. وقد تعودت هذه الفئة من الرأسمالية المصرية ، على الحصول على أراضى الدولة بأسعار منخفضة للغاية ، وتعودت على تحقيق معدلات ربح بالغة الارتفاع ، وتعودت أيضًا على الحصول على مقاولات تنفيذ أعمال عامة فى ظروف تفتقد للشفافية ، ويتداخل فيها النفوذ السياسى والمالى والعمولات لتحديد من ترسو عليه الأعمال العامة ، ودرجة التدقيق فى مدى التزامه بالمواصفات المطلوبة فى هذه الأعمال. وقد شكلت هذه الفئة الرأسمالية - برافديها التقليدى والبيروقراطي- عاملاً رئيسيًا فى دفع الاقتصاد المصرى نحو الأزمة التى يمر بها منذ عدة أعوام بسبب عجزها عن تسويق عقاراتها المسعرة بأسعار مبالغ فيها كثيرًا ، وعجزها بالتالى عن سداد مديونياتها للبنوك ، وكل ذلك نتيجة شراهتها غير المنطقية ، ورفعها لمعدلات الربح لمستويات تنطوى على درجة مروعة من استغلال المستهلكين الذين لا يتمتعون بحماية حقيقية فى الاقتصاد المصري.

أما الرأسمالية الزراعية التى شهدت توسعا فى نفوذها الاقتصادى فى الأراضى الجديدة ، وأيضًا فى الأراضى القديمة بعد صدور قانون تحرير إيجارات الأراضى الزراعية ، وبعد انتهاء الدورة الزراعية ، فإنها توسعت فى زراعة الفواكه والخضر على حساب المحصولات الإستراتيجية مثل القمح والذرة ، كما أن تسمين المواشى وتربية الدواجن والأرانب ونحل العسل قد أصبحا من أهم نشاطاتها الاقتصادية فى الوقت الراهن. وهذه الرأسمالية لا تخضع لأى رقابة حقيقية لضمان مراعاة إنتاجها الزراعى والحيوانى والسمكى للاعتبارات البيئية والصحية ، مما شجعها على الإفراط فى استخدام المبيدات الضارة ومنشطات النمو الضارة

بالصحة أيضًا ؛ من أجل رفع إنتاجية الأرض ولو على حساب صحة البشر فى مصر ، فى غياب أى رقابة فعالة عليها.

أما الرأسمالية التجارية التى تقوم بالنشاط التجارى الداخلى والخارجى ، فإنها تحتل موقعًا قيادياً فى الاقتصاد المصرى ، وتحصل على أرباح أكبر كثيرًا من أرباح المنتجين للسلع الزراعية بالذات ، فى غيبة أى نظام لحماية المنتجين يضع ضوابط لمعدل ربح رجال الأعمال العاملين فى قطاع التجارة. وتسيطر الرأسمالية التقليدية على هذا القطاع بدرجة عالية ، بينما تحتفظ الرأسمالية البيروقراطية بمواقع أقل أهمية فيه ، خصوصًا بعد أن تمت خصخصة كثير من شركات التجارة الداخلية والخارجية بصورة عززت السيطرة الرأسمالية التقليدية عليه.

رابعًا : الطبقة الوسطى

تتسع الطبقة الوسطى لتشمل أصحاب المشروعات الصغيرة ذات الطابع الفردى أو العائلى ؛ وهى فئة تزايد حجمها كثيرًا منذ بدء هجرة العمالة المصرية للخارج على نطاق واسع منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى الآن ، إلى جانب بنيتها الرئيسية من المهنيين من خريجى النظام التعليمى والعاملين فى مجالات الفن والثقافة والبحث والتطوير. وتعد هذه الطبقة هى معمل المجتمع وأكثر طبقاته تعبيرًا عن حالته العامة ، فهى أكثر الطبقات محافظة وجموداً وركوداً فى أوقات الجمود الاجتماعى العام ، وهى أيضًا المعمل المنتج لأفكار النهوض فى أوقات النهوض الاجتماعى ، وتشكل القطاعات المتعلمة والمثقفة منها وقودًا أساسيًّا لأى عملية للتغيير الاجتماعى بالذات فى الوقت الراهن. وعلى سبيل المثال ، فإن عمليات التغيير الكبرى فى بلدان شرقي أوروبا فى الخمسة عشر عامًا الأخيرة قد قامت بالأساس على أكتاف الطبقة الوسطى. وقد أضيف إلى المكونات التاريخية لهذه الطبقة رافد جديد تمثل فى المصريين العاملين فى الخارج - أيًّا كانت درجة تعليمهم- الذين تمكنوا من تكوين مدخرات مولوا من خلالها إقامة مشروعات صغيرة أو متوسطة. وهذا الرافد - الذى تأثر جانب كبير منه بالثقافة السائدة فى المجتمعات الأقل انفتاحًا وتحضرًا التى عمل فيها- شكل عاملاً مهمًا فى الارتداد الاجتماعى الذى شهدته مصر منذ منتصف السبعينيات وحتى الآن بالذات فيما يتعلق بقضايا الحريات الشخصية ، وتعليم وعمل المرأة ، والادخار فى القطاع المصرفى ، وغيرها من القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وقد تعرضت هذه الطبقة لنهب حقيقى وغير مسبوق لمدخراتها وممتلكاتها خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ، وما زالت تدفع جانبًا مهمًا من تكاليف السياسات الاقتصادية المتخبطة

للحكومة المصرية. وقد تعرضت هذه الطبقة لنهب مدخراتها من قبل شركات توظيف الأموال التى استغلت الدين وقدمت نفسها -للمصرين العاملين فى الخارج ولجانب مهم من المدخرين فى الداخل- على أنها نموذج للاستثمار الإسلامى ، وساعدتها الصحف القومية والتليفزيون وبعض كبار رجال الدين الرسميين وغير الرسميين فى كسب ثقة المدخرين الذين أودعوا أموالهم فيها ، فى ظل تغاضى حكومى عن مخالفاتها بسبب تورط بعض الرموز الحكومية والإعلامية القيادية فى إيداع مدخراتهم لدى هذه الشركات الفاسدة ، التى قدمت لتلك القيادات الفاسدة معدلات ريع استثنائية ضمن ما سمى بكشوف البركة. وتعرضت تلك الشركات لهزة عنيفة عندما حدثت أزمة أسواق المال العالمية عام ١٩٨٧م ، وعندما تدهورت أسعار الذهب بشدة ، حيث كانت تستثمر جزءاً من الأموال المتاحة لها فى الذهب وأسواق المال ، فضلاً عن الشبهات التى حامت حول ضلوعها فى نشاطات الاقتصاد الأسود. وعلى أى الأحوال فإن تلك الشركات انهارت كأنها فقاعة ، وخلفت وراءها مدخرات ضائعة بمليارات الجنيهات تعود كلها تقريبًا للطبقة الوسطى.

ولم يكن الإشراف الحكومى على تصفية أصول هذه الشركات لرد أموال المدخرين لديها يتسم بدرجة مقبولة من الكفاءة أو النزاهة ، وانتهى الأمر فعليًّا بضياع مدخرات كبيرة للطبقة الوسطى.

ومع أزمة الركود التضخمى التى ضربت الاقتصاد المصرى فى الفترة من عام ١٩٨٨م ، وحتى السنوات الأولى من تسعينيات القرن العشرين والتى أشرنا آنفًا إلى البيانات المعبرة عنها ، وإلى أنها كانت سببًا رئيسيًّا فى دفع الحكومة المصرية لتبنى برنامج الإصلاح الاقتصادى الليبرالى ، أدت معدلات التضخم المرتفعة إلى إفقاد مدخرات الطبقة الوسطى لجانب كبير من قدراتها الشرائية ، حيث كانت معدلات الفائدة فى الفترة من ١٩٨٦ حتى منتصف عام ١٩٩٠م ، تقل كثيرًا عن معدل التضخم السائد فى مصر ، بما يعنى أن سعر الفائدة الحقيقى ، كان سلبيًا . وإذا نظرنا للجدول ٣ ، نجد أن سعر الفائدة الاسمى بلغ ١٣٪ خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٨٨ ، وارتفع إلى ١٤٪ خلال عامى ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م ، وبالمقابل بلغ معدل التضخم فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م على التوالى نحو ٢٣,٩٪ ، ١٩,٧٪ ، ١٧,٧٪ ، ٢١,٣٪ ، ١٦,٨٪ بالترتيب. وهذا يعنى أن سعر الفائدة الحقيقى فى مصر كان سلبيًّا وبلغ نحو - ١٠,٩٪ ، - ٦,٧٪ ، - ٤,٧٪ ، - ٣,٧٪ ، - ٢,٨٪ فى أعوام ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ ، ١٩٨٨ ، ١٩٨٩ ، ١٩٩٠م على التوالي . ولأن الجانب الأعظم من المدخرات فى الجهاز المصرفى ، يعود عادة للطبقة الوسطى فإنها كانت بالتأكيد

الطبقة الأشد تضررًا من سيادة أسعار فائدة حقيقية سلبية فى تلك الفترة ، قبل أن تتحول تلك الفائدة إلى إيجابية بعد عام ١٩٩١.

وبرغم وجود أسعار فائدة حقيقية إيجابية فى الوقت الراهن ، فإن الطبقة الوسطى ، تعرضت مجددًا ولا تزال تتعرض لتآكل قيمة مدخراتها بسبب التدهور المتواصل والسريع لسعر صرف الجنيه المصرى ، ولقدرته على شراء السلع والخدمات الأجنبية وحتى المحلية. وقد انخفض سعر صرف الجنيه المصرى من ٠,٢٩ دولار أمريكى عام ١٩٩٩ ، إلى ٠,٢٧ دولار عام ٢٠٠٠ ، إلى ٠,٢٥ دولاراً عام ٢٠٠١ ، إلى ٠,٢٢ دولار عام ٢٠٠٢ ، إلى ٠,١٥ دولار فى الوقت الراهن طبقًا للأسعار الرسمية ، ونحو ٠,١٤ دولار فى السوق السوداء. كما انخفض سعر صرف الجنيه المصرى مقابل العملة الأوروبية من ٠,٣١ يورو عام ٢٠٠٠ ، إلى ٠,٢٧ يورو عام ٢٠٠١ ، إلى ٠,٢٣ يورو عام ٢٠٠٢ ، إلى نحو ٠,١٣ يورو فى الوقت الراهن طبقًا للأسعار الرسمية[٣٤] ؛ ونحو ٠,١٢ يورو وفقًا للأسعار السائدة فى السوق السوداء.

وللعلم فإن ودائع القطاع العائلى - التى تصنف إجمالاً على أنها ودائع الطبقة الوسطي- بلغت نحو ١٨٠ مليار جنيه فى أبريل من العام الجارى ، بما شكل نحو ٦٧٪ من إجمالى الودائع بالعملة المحلية فى الجهاز المصرفى ، مقابل ١١٪ للقطاع الخاص أو الرأسمالية التقليدية، ونحو ٢٢٪ للحكومة وقطاعها العام[٣٥].

وكما هو واضح من البيانات فإن الطبقة الوسطى هى الأكثر تضررًا من تآكل القدرة الشرائية للمدخرات الموجودة بالجهاز المصرفى ، نتيجة تدهور سعر صرف الجنيه ، مقابل العملات الحرة الرئيسية. كذلك تعرضت الطبقة الوسطى لنهب آخر من خلال البورصة المصرية التى شهدت عمليات تلاعب وتحايل واسعة النطاق من قبل كثير من الشركات المدرجة فى البورصة ، وأيضًا من قبل كثير من شركات السمسرة ، حيث ساهم ضعف الرقابة فى السوق وعدم وجود عقوبات رادعة ، فى استمرار مسلسل المخالفات الحادة ، وتلاعب الشركات بصغار ومتوسطى المستثمرين ، سواء عن طريق استخدام المعلومات الداخلية أو تلاعب شركات السمسرة والسجلات بالمستثمرين ، أو التلاعب فى تحريك أسعار الأسهم صعودًا وهبوطًا بالتعاون بين الشركات صاحبة الأسهم ، وبين بعض شركات السمسرة لتحقيق أرباح استثنائية وغير مشروعة للاثنين ، والضحية دائمًا صغار المستثمرين.

وعلى صعيد آخر ، فإن ارتفاع معدل البطالة بين المتعلمين المنتمين للطبقة الوسطى ، يشكل تعطيلاً لطاقة هذه الطبقة ، بما يؤدى فى النهاية إلى تخفيض حصتها من الدخل ، فضلاً عن أن المشكلات الاجتماعية الناجمة عن ارتفاع معدل البطالة ، تؤدى إلى الإضرار بالتماسك الاجتماعى لهذه الطبقة.

وتشير البيانات الرسمية إلى أن عدد العاطلين قد بلغ ٢ مليوني عاطل فى العام المالى ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣ ، بما شكل نحو ٩٠ , ٩٪ من قوة العمل المصرية وفقًا للبيانات الرسمية[٣٦]. ثم إن الإحصاءات المستخرجة من بيانات اللجنة العليا للتشغيل برئاسة رئيس الوزراء الحالى ، تشير إلى أن العدد الإجمالى للمتعطلين بلغ ٤٣٦ , ٣ مليون عاطل عام ٢٠٠١م ، حيث أشارت بيانات تلك اللجنة إلى أن هناك ٠٥ , ٢ مليون عاطل اعترفت بهم بوصفهم عاطلين ، يضاف إليهم نحو ٦٦٠ ألف سيدة رأت اللجنة أن شروط التشغيل لا تنطبق عليهن باعتبارهن من النساء من خريجات النظام التعليمى اللاتى تزوجن ويعشن حياة مستقرة!! وكأن زواج المرأة واستقرارها يخرجها فى العرف الحكومى المصرى من الحاجة للعمل ، وربما من قوة العمل ، برغم أنهن فى سن العمل ، ويرغبن فى العمل وقادرات عليه!!

ويضاف إليهم نحو ٤٤٠ألف عاطل من غير المؤهلين ، ونحو ٢٨٦ ألفًا من العاطلين من خريجى النظام التعليمى قبل عام ١٩٨٤م ، أو بعد عام ٢٠٠٠م[٣٧]. ومن بين هؤلاء العاطلين ، هناك نحو ٥ ملايين عاطل من خريجى النظام التعليمى ، وينتمى عدد كبير منهم للطبقة الوسطى التى تعانى أكثر من غيرها من التزايد السريع فى معدل البطالة فى مصر فى السنوات الأخيرة.

وجدير بالذكر أن الفساد قد استشرى أيضًا فى شرائح مهمة من الطبقة الوسطى ممن يعملون فى الوظائف التى تتيح لهم صلاحيات كبيرة فى منح التراخيص أو تحصيل الضرائب أو الجمارك ، دون وجود رقابة فعالة عليهم. وللعلم فإن انتشار الفساد فى الفئات الوسطى والدنيا من المجتمع هى آلية مدمرة للقيم الإيجابية للمجتمع ، وهى أيضاً آلية لخلق تساهل اجتماعى مع الفساد المنتشر فى الطبقة العليا.

خامسًا : الطبقة الدنيا

وفقًا للعلاقة بوسائل الإنتاج ، تعد طبقة العمال أو البروليتاريا هى الطبقة الدنيا التى تتعرض للاستغلال من الرأسماليين الذين يقومون بالاستيلاء على فائض القيمة الذى يخلقه عنصر العمل. وتتسع الطبقة الدنيا لتشمل فقراء الفلاحين والعمال الزراعيين الأجراء ، فضلاً

عن فقراء المدن الذين يعملون فى الخدمات المنزلية والقطاع غير الرسمى المشروع وغير المشروع. لكن إذا أخذنا بمستوى الدخل محدِّدًا للطبقة ، فإن طبقة العمال الصناعيين لا تدخل ضمن أدنى فئات المجتمع دخلاً ؛ حيث تتكون هذه الفئات من صغار الموظفين العاملين فى الجهاز الحكومى ، والذين لا توجد لديهم فرصة لزيادة دخولهم بصورة مشروعة أو غير مشروعة إذا لم تكن لهم تعاملات مباشرة مع الجمهور ، أو إشراف على ملكيات الدولة ، إضافة للعاملين البؤساء فى القطاع الهامشى ، والعمال الذين يعملون فى المصانع الصغيرة المعتمدة على آلات ومعدات بدائية ، والذين لا يتمتعون بحماية نقابية حتى ولو كانت من قبيل النقابات العمالية الصفراء. ويضاف إلى هؤلاء الفقراء العاطلون عن العمل أيًّا كان مستواهم التعليمى ، خصوصًا إذا طالت بطالتهم لسنوات طويلة تستهلك ميراثهم أو ملكياتهم الصغيرة.

وقد أشرنا فى موضع سابق إلى حصة أفقر ١٠٪ ، وأفقر ٢٠٪ من السكان فى مصر من الدخل ، وهؤلاء يشكلون الطبقة الدنيا فى مصر ، والتى تتسم بأنها مكونة من موزايك من البشر والفئات التى يجمعها الفقر والبؤس والتعرض للاستغلال والقهر من قبل فئات أخرى تعمل فى الاقتصاد المشروع وغير المشروع ، ويجمعها أيضًا تجمع جزء مهم منها فى أحزمة هائلة من المناطق العشوائية المحيطة بالمدن الكبرى ، وبالذات مدينة القاهرة ، وهى أحزمة للفقر والتلوث البيئى ، وانعدام التخطيط ، وتتسم بضعف سلطة الدولة فيها بما يتركها نهبًا للعنف الجنائى ، وانتشار الجهل والمرض والخرافات. كما تتعرض الطبقة الدنيا بكل مكوناتها للتهميش التام تقريبًا على الصعيد السياسى ، وهذه الطبقة تتسم بأنها غير منظمة ، ويمكن أن تتحول إلى قوة مدمرة فى لحظات الاضطراب الاجتماعى لأنها ببساطة تعانى من حرمان مروع ، وتفتقد فى الوقت نفسه للوحدة أو التنظيم السياسى الذى يمكن أن يعقلن حركتها الاجتماعية وانفجاراتها عندما تحدث.

جدول رقم (١)

تطور قيمة الإنتاج الصناعى فى الأعوام ١٩٥٢ ، ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٦٦م

القيمة بالمليون جنيه وبالأسعار الجارية

النشاط الصناعى	١٩٥٢م	١٩٦٠م	١٩٦٥م	١٩٦٦م*	نسبة الزيادة فى عام ١٩٦٦ مقارنة بعام ١٩٥٢
الصناعات البترولية	٣٤,٢	٦٦,٤	١٠١,١	١٠٣,٢	٢٠١,٨٪
الصناعات التعدينية	٣,٦	٧,٥	١٠,٩	١١,٨	٢٢٧,٨٪
الصناعات الكيماوية والدوائية	٢٠,٥	٤٩,١	١٤٠,٠	١٥٠,٩	٦٣٦,١٪
الصناعات الغذائية	١٢٢,٣	١٧٧,١	٢٨٥,٤	٣٠٨,٤	١٥٢,٢٪
الصناعات الهندسية والكهربائية	٣٠,١	٨٠,٩	١٦٠,٠	١٧١,٠	٤٦٨,١٪
صناعة مواد البناء والحراريات	٨,٤	٢٠,٠	٣٠,٨	٣٤,٦	٣١١,٩٪
صناعة الغزل والنسج	٨٤,٦	٢٣٠,٥	٣٥٧,٨	٣٧٤,٥	٣٤٢,٧٪
الطاقة والكهرباء	١٠,١	٢٩,٤	٥٤,٧	٥٨,٩	٤٨٣,٢٪
الإجمالى	٣١٣,٨	٦٦٠,٩	١١٤٠,٧	١٢١٣,٣	٢٨٦,٧٪

* لا يشمل الحصر إنتاج الورش الحكومية ، ولا المصانع الحربية للمجهود الحربى ، وصناعة حلج وكبس القطن ، والطحن والخبز ، وتعبئة الشاى ، والطباعة والنشر.

المصدر: رئاسة الجمهورية ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب السنوى للإحصاءات العامة ، الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٢-١٩٦٦ ، القاهرة ، يونيو ١٩٦٧.

جدول رقم (٢)

إيرادات ونفقات وعجز الموازنة العامة للدولة فى مصر قبل وبعد البدء فى تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي

العام المالي	الإيرادات العامة بالمليون جنيه مصري	الإنفاق العام بالمليون جنيه مصري	عجز الموازنة بالمليون جنيه مصري*	عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي*
١٩٨٨/٨٧	١٩٠٢٠	٣٣٤٦٠	١٤٤٤٠	٣٣,٥٪
١٩٨٩/٨٨	٢١٢٦٧	٣٣٤٠٠	١٢١٣٣	٢٦,٧٪
١٩٩٠/٨٩	٢٣٤٨٨	٣٤٢٣٠	١٠٧٤٢	٢٢,٤٪
١٩٩١/٩٠	٣٢١٣٠	٤٢١٦٨	١٠٠٣٨	٢٠٪
١٩٩٢/٩١	٤١٤٠٦	٥٤٧٣٥	٦١٥٧	١١,٦٪
١٩٩٣/٩٢	٤٦٧٠٣	٥٢٢٢٣	٥٥٢٠	٤,١٪
١٩٩٤/٩٣	٥١٧١١	٥٥٣٢٥	٣٦١٤	٢,٦٪
١٩٩٥/٩٤	٦١٩٧٧	٧٠٥٤١	٨٥٦٤	٥,٩٪
١٩٩٦/٩٥	٦٠٨٩٣	٦٣٨٨٩	٢٩٩٦	١,٩٥٪
١٩٩٧/٩٦	٦٤٤٩٨	٦٦٨٢٦	٢٣٠٠	١٪
١٩٩٨/٩٧	٦٧٩٦٣	٧٠٧٨٣	٢٨٢٠	١,١١٪
١٩٩٩/٩٨	٧٣٢٧٩	٨٦٠٠٩	١٢٧٣٠	٤,٧٪
٢٠٠٠/٩٩	٧٩٣٨٥	٩٥٠٩٦	١٥٧١١	٥,٤٩٪
٢٠٠١/٢٠٠٠	٩٧٩٣٨	١١٢٦١٤	١٤٦٧٦	٤,٨٪

* لابد من الإشارة إلى أن بيانات الجهاز المركزى للمحاسبات تشير إلى أن العجز الحقيقى فى الموازنة العامة يفوق الرقم الرسمى المعلن بصورة هائلة ، وهو بلغ فى عام ٢٠٠١م على سبيل المثال نحو ٩,٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى (راجع، جريدة الأهرام ٢٠/ ٤/ ٢٠٠٣م).

المصدر : جمعت وحسبت من البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية المجلد ٥٢ ، العدد الرابع ، القاهرة ١٩٩٩م ، ص ٧٨ ، المجلد ٥٤ ، العددان الأول والثانى ، القاهرة ٢٠٠١م ، ص ١١٤.

جدول رقم (٣)

معدل ارتفاع أسعار المستهلكين وأسعار الفائدة الاسمية والحقيقية فى مصر خلال الفترة من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٠

السنة	سعر الفائدة الاسمي	معدل ارتفاع أسعار المستهلكين (مؤشر معدل التضخم)	سعر الفائدة الحقيقي
١٩٨٦	٪١٣	٪٢٣,٩	-٪١٠,٩
١٩٨٧	٪١٣	٪١٩,٧	-٪٦,٧
١٩٨٨	٪١٣	٪١٧,٧	-٪٤,٧
١٩٨٩	٪١٤	٪٢١,٣	-٪٧,٣
١٩٩٠	٪١٤	٪١٦,٨	-٪٢,٨

المصدر: جمعت وحسبت من : IMF, International Financial Statistics Yearbook 2001, p.108&127

obeikan.com

هوامش الدراسة

(١) د. عبد الباسط عبد المعطى (الباحث الرئيسى والمحرر) ، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر ، منتدى العالم الثالث ، مكتبة ٢٠٢٠م ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ٢٠٠٢م ، ص ٣٧.

(٢) كارل ماركس ، نقد الاقتصاد السياسى ، مأخوذ من أ.ك أوليدوف ، الوعى الاجتماعى ، ترجمة ميشيل كليو ، دار ابن خلدون ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨٢م ، ص ٧.

(٣) التقرير الإستراتيجى العربى ١٩٩٧م ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ١٩٩٨م ، ص ٣٢٧.

(٤) وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، مايو ٢٠٠٣م ، ص ١ ، ص ٤.

(٥) البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، ديسمبر ٢٠٠٢م ، جدول ٦.

(٦) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ٢٠٠٢ ، ٢٠٠٤م ، جدول ١.

(٧) World Bank, World Development Indicators 2003, p. 64.

(٨) البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٨/ ١٩٩٩م ، جدول ٥.

(٩) الاقتصاد المصرى فى ربع قرن ١٩٥٢-١٩٧٧م ، دراسة تحليلية للتطورات الهيكلية ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثالث للاقتصاديين المصريين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مارس ١٩٧٨م ، القاهرة ص ٢٦٦.

(١٠) روبرت مابرو ، وسمير رضوان ، التصنيع فى مصر (١٩٣٩-١٩٧٣م) .. السياسة والأداء ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨١م ، ص ٦٩.

(١١) IMF, World Economic Outlook1994, p.116.

(١٢) IMF, World Economic Outlook1994, p.124.

(١٣) أحمد السيد النجار ، الآثار السياسية لمشكلة البطالة فى الوطن العربى ، فى محمد صفى الدين أبو العز (مشرف) ، مشكلة البطالة فى الوطن العربى (دراسة استطلاعية) ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٢م ، ص ١٩١.

(١٤) IMF, Direction of Trade Statistics Yearbook 1994,p.183.

(١٥) جمعت وحسبت من : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٠م ، ص ٢١٤ ، ٢٥٠.

(١٦) أحمد السيد النجار ، الإصلاح الاقتصادى فى الدول العربية.. حالة مصر ، المغرب ، اليمن ، سلسلة قضايا إستراتيجية ، المركز العربى للدراسات الإستراتيجية ، الجيزة (مصر) ، العدد ٣ ، مايو ١٩٩٦م ، ص ٢٦.

(١٧) جريدة العالم اليوم ١١/ ٣/ ١٩٩٣م.

(١٨) من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصرى محمد نصير ، تم إجراؤه فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥م .

(١٩) جريدة الأهرام ٢٨/ ٧/ ١٩٩٣م .

(٢٠) من حوار مباشر مع رجل الأعمال المصرى محمد نصير ، تم إجراؤه فى مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام عام ١٩٩٥م.

(٢١) جريدة الحياة اللندنية ، ٧/ ٦/ ١٩٩٥م.

(٢٢) جريدة الأهرام ، ٥/ ٢/ ١٩٩٩م.
(٢٣) جريدة العربى ، ١٨/ ٤/ ١٩٩٤م.
(٢٤) أحمد السيد النجار ، نتائج برنامج الخصخصة..إنجاز أم كارثة ، جريدة الأهرام ٣١/ ٧/ ٢٠٠٠م.
(٢٥) وزارة قطاع الأعمال العام ، ملف الباحثين.
(٢٦) جريدة الوفد ، ٣٠/ ٦/ ١٩٩٦م.
(٢٧) جريدة العربى ، ٩/ ٩/ ١٩٩٦م.
(٢٨) مجلة المصور ، ٢٢/ ١١/ ١٩٩٦م.
(٢٩) إبراهيم نافع ، بهدوء ، بيع القطاع العام بين الواقع والشعارات ، جريدة الأهرام ، ٢٠/ ٤/ ١٩٩٠م.
(٣٠) عبد القادر شهيب ، روز اليوسف ، ٢٣/ ٤/ ١٩٩٠م .
(٣١) جريدة الأهرام ٢٣/ ١٢/ ١٩٩١م.
(٣٢) تقييم أصول الشركات المطروحة للبيع : ما الضوابط ؟ ، مجلة آخر ساعة ، ٢/ ٦/ ١٩٩٣م.
(٣٣) فى تقرير لوزارة قطاع الأعمال العام..خصخصة ٢٥٩ شركة ومصنعا بقيمة إجمالية ١٤,٨ مليار جنيه ، جريدة الأهرام ، ٦/ ٨/ ٢٠٠٠م.
(٣٤) جمعت وحسبت من: وزارة التجارة الخارجية ، النشرة الاقتصادية الشهرية ، سبتمبر ٢٠٠٣م ، ص ١٩.
(٣٥) البنك المركزى المصرى ، النشرة الإحصائية الشهرية ، يوليه ٢٠٠٣م ، ص ١٣.
(٣٦) المرجع السابق مباشرة ص ٦٧.
(٣٧) أحمد السيد النجار (رئيس التحرير) ، تقرير الاتجاهات الاقتصادية الإستراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠٣م ، ص ٢٣٨.

٢٠ مواطنة المرأة : جدلية التمكين والتهميش ..

د . سلوى شعراوى جمعة

مقـــــدمـة

منذ ظهور دعوة قاسم أمين عام ١٨٩٩م لتحرير المرأة وتعليمها وإفساح الطريق لمشاركتها فى الحياة الاقتصادية والسياسية بوصفها ركيزة لتطوير وتحديث المجتمع وحتى بداية القرن الواحد والعشرين ؛ استطاعت المرأة المصرية أن تحقق كثيرًا من الإنجازات ، وأن تحصل على كثير من المكتسبات التى تشكل فى جوهرها الحقوق والواجبات المرتبطة بمفهوم المواطنة. ومن أهم هذه المكتسبات: حق الانتخاب والترشيح ، وحقها فى منح جنسيتها لأبنائها ، بالإضافة للوصول إلى كثير من مراكز صنع القرار ؛ فأصبحت وزيرة ، وقاضية ، وسفيرة ونائبة فى البرلمان ، ورئيسة للجامعة ، ومساعدة وزير ، ورئيسة لعدد من الأحياء والمدن .

يشير تقرير الأمم المتحدة لأهداف الألفية إلى أن مصر تخطو بخطوات واثقة نحو سد الفجوة ما بين الذكور والإناث فى التعليم الأساسى ، حيث بلغت نسبة الطالبات بالتعليم الابتدائى والإعدادى عام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١م حوالى ٤٧٪ ، وتصل النسبة إلى ٤٨٪ بالتعليم الثانوى والجامعى ، وبلغت نسبة النساء فى القوى العاملة ٢٦,٣٪ عام ٢٠٠٠م. وتشير مؤشرات الصحة إلى تحسُّن صحة المرأة والطفل ، حيث انخفضت نسبة وفيات الرضع من ٦٨ حالة وفاة لكل مائة ألف عام ١٩٩٩م ، إلى ٤٤ عام ٢٠٠٠م. وانخفضت نسبة الوفيات بين الأمهات من ١٤٧ حالة وفاة لكل مائة ألف عام ١٩٩٢/ ١٩٩٣ ، إلى ٨٤ حالة فى عام ٢٠٠٠م [١]. كما تم تعديل بعض القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية والأسرة وذلك لإزالة التمييز ضد المرأة.

وخلال هذه الحقبة لم يتوقف الجدل العام حول المرأة ودورها ومكانتها فى المجتمع بوصفها مواطنة. فهى تارة تُصور على أنها ضحية للعادات والتقاليد والقيم الثقافية السائدة ، التى تحد من قدرتها على الحصول على حقوقها بوصفها مواطنة ، وتحول دون مشاركتها فى

تحديث وتنمية المجتمع ، وتهمش من دورها ، وقد بلغ ذلك حدًّا دفع البعض للتساؤل عن مواطنة المرأة ، وهل هى مواطنة منقوصة ؟ وكيفية أو سبل تمكينها لتصبح مواطنة من الدرجة الأولى؟ وتارة أخرى تُصور المرأة على أنها قوة كاسحة ، "فالنساء قادمات" بعد أن حصلن على كل الحقوق ، وأنه قد حان الوقت للمطالبة بمساواة الرجل بالمرأة ، وإنشاء مجلس قومى للرجال يدافع عن مكانتهم ويتبنى قضاياهم.

وأحيانًا أخرى يتم تعظيم الدور الإنجابى للمرأة على دورها الإنتاجى ، ويصبح دورها فى رعاية أسرتها هو الدور المحورى ، وهو الدور الذى عادةً ما يصور على أنه يتعارض مع خروجها إلى العمل أو المشاركة فى الحياة السياسية ، وعادة ما تُغلف هذه الصورة بأطُر دينية.

والملاحظ أن جدلية تمكين أو تهميش المرأة ليست بظاهرة جديدة ، سواء على المستوى الوطنى أو الإقليمى أو العالمى و إن اختلفت فى حدتها من دولة لأخرى.

فأفلاطون (٤٢٧- ٣٤٧ ق.م) فى سعيه لبناء المدينة الفاضلة دعا إلى تعليم النساء ومشاركتهن فى تحمل أعباء الحياة السياسية. أما أرسطو من بعده فقد دعا إلى ضرورة إبعاد النساء عن المشاركة فى الحياة السياسية ، وقصر دورهن على رعاية الأسرة. وفى القرن الثالث عشر الميلادى طالب ابن رشد الفيلسوف العربى الإسلامى بضرورة مشاركة المرأة فى "إنتاج وحفظ الثروة المادية والفكرية للمجتمع" ، وقال إن: "السبب فى ضياع المدن وهلاكها أن حياة المرأة فيها تنقضى كحياة النبات ، فهى لا تُساهم فى صنع الثروة المادية والمعنوية للمجتمع أو الحفاظ عليها[٢]. وعلى الجانب الآخر دعا الغزالى الفليسوف العربى الإسلامى أيضًا إلى تفرغ الرجال فى المجتمع لشئون الفكر والسياسة وترك الأعمال المنزلية للنساء[٣].

ولقد استمر الجدل العام حول تمكين وتهميش المرأة إلى وقتنا هذا ، برغم كل الجهود التى بُذلت ، وبرغم كل المكاسب التى تحققت ، الأمر الذى يعكس الحاجة إلى تقديم رؤية واقعية تسمح لنا بإقرار المكتسبات والإنجازات ، سواء على مستوى الممارسة أو الحقوق والواجبات ، دون أن نغض البصر عن الإخفاقات والمعوقات التى تحول دون تحقيق التأثير الحقيقى لمواطنة المرأة فى المجتمع.

وتهدف هذه الورقة إلى دراسة أبعاد الجدل الدائر حول مواطنة المرأة ومواقف الأطراف الفاعلة فيه ، والإستراتيجيات المستخدمة للتمكين أو التهميش ، وأخيرًا محاولة تقديم بديل يتلاءم مع الواقع المصرى ، ويسمح بتفعيل مواطنة المرأة فى المجتمع.

أولًا : المفهـــوم

المواطنة هى الإطار القانونى الذى يحدد العلاقة بين الفرد والدولة وعلاقته بغيره من الأفراد ، ويتمثل فى مجموعة من الحقوق والواجبات فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[٤]. ولقد تعرض المفهوم فى السنوات الأخيرة لكثير من التحديات التى فرضتها المتغيرات العالمية السائدة ، مثل: العولمة وثورة الاتصالات والمعلومات ، والتى أضعفت من مفهوم السيادة بالمعنى التقليدى ، وساعدت على ظهور مفهوم المواطن العالمى. وانشغل الباحثون فى محاولةٍ لتحديد الجديد الذى طرأ على المفهوم ؛ ومن ثم محاولة تقديم إعادة صياغة للمفهوم تتلاءم مع هذه المتغيرات العالمية ، ومنها: بروز قضايا المرأة على أولويات الأجندة الدولية.

وفى هذا الإطار ، ومن خلال ما يُعرف بدراسات المرأة ، ظهرت بعض الأصوات التى تدعو إلى إعادة صياغة مفهوم المواطنة من منظور نسائى. وتنطلق الدعوة من أنّ مفهوم المواطنة بوضعه الحالى يبدو وكأنه مفهوم محايد.فأدبيات الفكر السياسى القديمة والدساتير والقوانين تتحدث عن المواطن الفرد بصفةٍ مجردة ، دون التفرقة بين النساء والرجال ، الأمر الذى يُعطى انطباعًا بالعدالة والمساواة فى الحقوق والواجبات. إلا أن مفهوم المواطنة فى سياق هذا التناول يمثل – فى الحقيقة – مفهومًا متحيزًا ضد النساء ، ولا يعكس أوضاعًا وإمكانيات واحتياجات المرأة. فتفسير مفهوم المواطنة فى ظل ميراث ثقافى يُعلى من وضعية الرجل فى المجتمع استنادًا إلى نظم عائلية أبوية أو تفسيرات خاطئة للدين أو العادات والتقاليد ؛ إنما يحوى فى طياته بذور الظلم وعدم المساواة [٥] ؛ حيث عادةً ما تكرس الأدوار الثانوية للمرأة ، و يتم العمل على تهميشها واستبعادها من قضايا الشأن العام (الدولة والمجتمع) ، وحصرها فى دورها الإنجابى (الشأن الخاص).

بالإضافة إلى أنّ القوانين التى تحدد العلاقة بين المواطن والدولة عادة ما توضع بواسطة الرجال ودون مشاركة من النساء. ومن ثم ، فمفهوم المواطنة فى سياق الفكر السياسى القديم إنما يجسد مرحلة تاريخية قديمة تمثلت فى الدولة المدينة أو " City State" ؛ حيث كانت المواطنة تُستخدم فيها وسيلةً لتهميش فئات متعددة فى المجتمع مثل النساء والعبيد واستبعادهم من المشاركة فى الشأن العام.

وفى محاولةٍ لمواجهة تهميش المرأة ، والحيلولة دون معاملتها بوصفها مواطنة من الدرجة الثانية ؛ تركز فادية أحمد الفقير على أهمية إضافة عنصر الممارسة فى تعريف المواطنة ليشتمل

ليس فقط على الحقوق والواجبات ، ولكن أيضًا كيفية ممارستها [٦]. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنّ الدساتير والقوانين عادةً ما تحدد مجموعة من الحقوق والواجبات التى تعظم من مكانة ودور المواطن فى المجتمع ، ولكن سرعان ما تبرز المشكلات عند تطبيق هذه القوانين. وتعانى المرأة بصفةٍ خاصةٍ من تداعيات وجود فجوة بين الحقوق والواجبات من الناحية النظرية وكيفية ممارستها عمليًا[٧].

ويُضيف البعض الآخر أنّ إدماج الممارسات فى تعريف المواطنة سوف يخرج بنا من التركيز على ما أنجزته المرأة أو فشلت فى إنجازه ، إلى إلقاء الضوء على نضال المرأة وحركتها والخبرات التى اكتسبتها فى أثناء المطالبة بالحقوق أو القيام بالواجبات ؛ الأمر الذى يدعم مكانتها ويؤكد مساهمتها بوصفها مواطنة جنبًا إلى جنب مع الرجل.

وتقدم Ruth Lister فى كتابها "رؤى نسائية لمفهوم المواطنة" إطارًا نظريًا لإعادة صياغة مفهوم المواطنة يسمح بالتعبير عن مكانة ، وأدوار ، واحتياجات الرجال والنساء معًا. وتقوم الفكرة الأساسية حول كيفية صياغة مفهوم للمواطنة يجمع فى طياته العام والخاص معًا ، ويسمح بتحقيق المساواة جنبًا إلى جنب مع الأخذ فى الحسبان الاختلافات بين الرجال والنساء.

وهى تدعو إلى الأخذ فى الحسبان ما تقوم به المرأة فى المجال الخاص ؛ مثل رعايتها لأسرتها، وتسأل هل يمكن أن يتساوى مفهوم الرعاية ، وهو العمل الأساسى الذى تقوم به النساء داخل أسرهن مع مفهوم الإنفاق على الأسرة أو الكسب فى العمل الذى هو من اختصاص الرجال؟ وهل يمكن أن يصبح هذا المفهوم أحد حقوق المواطنة؟.

وتقترح صياغة مفهوم للمواطنة قائم على المساواة والعدالة حيث إن مفهوم العدالة يسمح بالأخذ فى الحسبان الاختلافات والمسئوليات المختلفة للرجال والنساء أكثر من مفهوم المساواة الذى لا يقف عند هذه الاختلافات[٨].

ثانيًا : الجدل حول مواطنة المرأة

منذ القرن الـ ١٩ والجدل حول مواطنة المرأة لم ينقطع ، ولم يتغير فى جوهره ومحتواه وإن اختلفت حدته من فترة زمنية لأخرى وفقًا للمزاج العام السائد ، هل هو محافظ أم ليبرالي؟ اشتراكى أم ديمقراطي؟ وخلال تلك الفترة ظهرت عدة اتجاهات حول هذا الموضوع تمثل اتجاهات مختلفة تختلف من معسكر إلى آخر ، وتختلف أيضًا داخل كل معسكر على حدة.

١ - الاتجاه الأول

ويعبر عن هذا الاتجاه تياران ، يؤكد فيه **التيار الأول** على:

- دور المرأة فى الشأن الخاص ، ويرفض دورها فى الشأن العام ، فهو رافض لخروج المرأة للعمل ، ومشاركتها فى الحياة السياسية. ويرى أن خروج المرأة ومشاركتها فى الشأن العام هو خروج عن القواعد الدينية والالتزام الدينى ، كما أنه يشكل تهديدًا للأسرة. وأن الدعوة إلى مشاركة المرأة فى الحياة العامة هى دعوة مصدرها الغرب الذى يريد أن يتدخل فى قيمنا ، وأسلوب حياتنا ، لإضعافنا والسيطرة علينا ، وعلى مواردنا[٩].
- يعتمد على الخطاب الدينى فى الإقناع ، ويجمع إستراتيجية هذا الاتجاه بين الترغيب والترهيب ، أى توضيح مكاسب المرأة التى تقر بدورها داخل الأسرة فقط ، وإبراز المخاطر التى تحيط بالمرأة التى تخرج للعمل أو المعترك العام.

أما التيار الثانى فهو:

- يشارك الاتجاه الأول فى المرجعية الدينية إلا أنه يختلف فى النتائج.
- يرى إمكانية الجمع بين دور المرأة فى الشأن الخاص والشأن العام ، ويشجع على مشاركتها فى الحياة العامة والحياة السياسية[١٠].
- يؤكد أن التزام المرأة الدينى لا يتعارض مع دورها فى التنمية والتغيير.

٢ - الاتجاه الثاني

- يؤمن بأهمية دور المرأة فى الحياة العامة ، وضرورة مشاركتها فى الحياة السياسية ، والاقتصادية جنبًا إلى جنب مع دورها الأسري.
- تطور فى نظرته لدور المرأة ، والإستراتيجيات التى يجب اتباعها خلال الخمسينيات ، وحتى التسعينيات.
- فى **الخمسينيات** كان الخطاب يؤكد على أهمية إدماج المرأة فى التنمية ، ويرى أن عدم المساواة بين الرجال والنساء يرجع إلى التمييز ضد المرأة فى سوق العمل ، وملكية الأراضى ، والدخل.
- لم يتحد نمط اللامساواة داخل الأسرة ، ويطالب بتغييره ، بل دعا إلى توفير الحاجات الأساسية للنساء لرفع الأعباء عن المرأة ، وتوفير احتياجاتها الاقتصادية التى تسمح لها بالاشتراك فى التنمية ، وتمكينها من أداء دورها الأسري.

- ركزت الإستراتيجية الأساسية على رفع مهارات المرأة ، وتدريبها على الأعمال التقليدية مثل الخياطة وغيرها ، والتى تمكنها من الحصول على دخل.
- فى **السبعينيات** بدأت الدول تُواجه بالأزمات الاقتصادية ، وتطور هذا الاتجاه من مفهوم رعاية المرأة والتعامل معها بوصفها هدفًا للتنمية للخروج بها من دائرة الفقر والجهل والمرض ، إلى مفهوم الكفاءة والرشادة الاقتصادية.
- ركز الخطاب على أن مساهمة المرأة فى التنمية هى وسيلة لتحقيق هدف التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاجية . وأن التمييز ضد المرأة يؤثر تأثيرًا سلبيًا على الاقتصاد. لذلك لا يجب أن يترك ٥٠٪ من القوى البشرية معطلة وخاملة.
- وفى **الثمانينيات** تغير الخطاب من محاولة إدماج المرأة فى التنمية ، أو تأسيس العلاقة بين مساهمة المرأة والنمو الاقتصادى إلى تمكين المرأة.
- وينطلق أنصار تمكين المرأة من رفض التفرقة بين الشأن الخاص والشأن العام ، وأنه لابد من البحث فى كيفية حل التناقض بينهما.
- وكان الحل هو تمكين المرأة من نفسها ، وتوسيع خياراتها وتدعيم اعتمادها على ذاتها ، وإعادة رسم العلاقات داخل الأسرة ؛ بحيث تصبح المرأة فاعلة وقائدة للتغيير بعد أن كانت مستهدفة من هذا التغيير. وركزت الإستراتيجية المتبعة على وصول النساء إلى مراكز القرار ومشاركتها فى رسم السياسات.
- أما فى **التسعينيات** فقد ركز الخطاب على مفهوم النوع الاجتماعى أو الجندر ، وأصبح الحديث يركز على احتياجات النساء والرجال معًا والأدوار الاجتماعية لكل منهما. وأصبحت قضايا المرأة هى جزءًا من قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان. وبصرف النظر عن التطورات التى مرت بهذا الاتجاه ، يمكن تلخيص الحجج المستخدمة للتأكيد على مواطنة المرأة فى الآتى[١١]:
- وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار ومشاركتها فى رسم السياسات العامة هو الضمانة الوحيدة لتمثيل مصالحها.
- اشتراك النساء فى الحياة العامة سوف يؤدى إلى وصول قضايا جديدة على الأجندة الوطنية لتقديم حلول جديدة لمشكلات قديمة ؛ الأمر الذى سوف يعود بالنفع على المجتمع.
- لا يمكن تحقيق الديمقراطية أو التنمية أو التقدم والتحديث بإغفال النساء.

وفى النهاية يمكن القول بأنه على الرغم من وجاهة حجج الاتجاهين فإنه من الملاحظ أن كليهما ينطلق من أرضية عقائدية تعكس التصور الأيديولوجى لأصحابها ، أكثر منها تعبيرًا عن مواقف تقيِّم المرأة المصرية وأداءها[١٢].

ثالثًا : الأطراف الفاعلة

يمكن تحديد الفاعلين فى قضية مواطنة المرأة فى الآتي: الدولة - والحركات النسائية الأهلية ؛ وتتمثل فى الجمعيات الأهلية ذات الاهتمام بقضايا المرأة والتى يبلغ عددها ٤٠٠ جمعية من ١٧,٠٠٠ جمعية تعمل فى مجالات أخرى متعددة[١٣] . وأهم هذه الجمعيات : رابطة المرأة العربية ، و جمعية نهوض وتنمية المرأة ، و المرأة والذاكرة ، والمرأة الجديدة..إلخ ، بالإضافة الى أمانات المرأة فى الأحزاب السياسية والمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة ، ومنظماتها المتخصصة ، والإعلام ، والجماعات الدينية. وسوف تركز الدراسة على دور الدولة فى تعزيز دور المرأة فى المجتمع ، وبصفة خاصة دور المجلس القومى للمرأة بوصفه الجهاز المنوط به دعم وتمكين المرأة . وفى ثنايا التحليل سوف يتم التعرض لعلاقة المجلس بالحركة النسائية الأهلية وأمانات المرأة فى الأحزاب.

تشير بعض الأدبيات الغربية إلى الاعتقاد بأنّ الدولة عادةً ما تتحيز لمصالح الرجال على حساب النساء. وتعتمد هذه الأدبيات فى تحليلها على أنّ الدولة ما هى إلا انعكاس لطبيعة المجتمع الذى يسيطر عليه الرجال. بالإضافة إلى أنّ ضعف نسبة تمثيل النساء فى مراكز صنع القرار يحول دون قدرتها على التأثير فى صنع السياسات وإعداد القوانين ، الأمر الذى يؤدى بالدولة إلى تبنى سياسات لا تعكس وجهات نظر النساء[١٤].

إلا أن الخبرة العملية أثبتت أنّ الدولة يمكن أيضًا أن تكون جهازًا داعمًا لمصالح النساء واحتياجاتهن. ويصبح السؤال هو ، تحت أى ظروف يمكن للدولة أن تدعم قضايا النساء ؟

وتشير الخبرة التاريخية إلى أنّ الدولة تتحرك لإدراج قضايا المرأة على سلم أولوياتها فى حالة وجود جماعة مصالح نسائية منظمة وعلى دراية بأهدافها وتتبع الإستراتيجيات التعاونية وليس الصدامية[١٥] ، أو فى حالة الأخذ بسياسات تعبوية تهدف إلى الحصول على تأييد ومساندة عناصر المجتمع المختلفة. ولقد كانت هذه هى الحالة المصرية فى مرحلة ثورة يوليو١٩٥٢م.

تميزت فترة الخمسينيات والستينيات كثير العديد من المكاسب للنساء ؛ فعلى الرغم من أن الدولة قد قامت بحل الاتحاد النسائى المصرى عام ١٩٥٦م على إثر اعتصام مجموعة من

النساء بزعامة درية شفيق مطالبين بحصول المرأة على حقوقها السياسية فإنها ما لبثت أن منحت المرأة حقوقها السياسية مثل حق الانتخاب ، وحق الترشيح فى السنة ذاتها بمقتضى دستور ١٩٥٦م ، ودخلت أول نائبة مصرية البرلمان سنة ١٩٥٧م.

ولقد اتبع النظام السياسى فى ذلك الوقت إستراتيجية تعتمد على تحالف قوى الشعب العاملة لتحقيق مشروعه القومى المتمثل فى التحرير ومكافحة الاستغلال والتنمية.

ومن ثم اتبعت الدولة سياسات تستهدف تعبئة الموارد البشرية ورفع كفاءتها ، وفى خلال هذه الفترة أصبح الشأن العام متمثلًا فى قضايا التنمية والتحرر السياسى والاقتصادى هو الشأن الخاص. حيث أدت سياسات يوليو التنموية إلى توفير حقوق المواطنة من تعليم ورعاية صحية وتوفير فرص العمل للمرأة المصرية بوصفها جزءًا من تحالف قوى الشعب العاملة. كما شاركت المرأة فى التنظيمات السياسية والشعبية التى أنشأتها الدولة فى ذلك الوقت ، وتم تعيين أول وزيرة عام ١٩٦٢ ، وركز الخطاب السياسى على إعلاء قيم المساواة والعدالة الاجتماعية والعمل.

وساعدت هذه السياسات على نمو الوعى السياسى لدى المرأة ، وإحساسها بذاتها بوصفها فاعلًا أساسيًا فى التنمية وليس كضحية للعادات والتقاليد.

وترى شهيدة الباز[١٦] أنه على الرغم من المكاسب التى حققتها المرأة فى تلك الفترة فإنها جاءت من أعلى لأسفل ، ولم تكن نتيجة لمشاركة مجتمعية ، كما أن القوانين المنظمة للعمل الاجتماعى - مثل قانون ١٩٦٤م - أعطت وزارة الشئون الاجتماعية دورًا أكبر فى السيطرة على الجمعيات الأهلية ، وتم تهميش الجمعيات النسائية حيث لم تتعد نسبتها ١,٤٪ فى عام ١٩٦٨م.

أما فى **فترة السبعينيات** ، فقد جمعت الدولة فى سعيها لتمكين المرأة بين قضايا الشأن العام والشأن الخاص. فقد تصدت الدولة لقضيتين من أخطر قضايا المواطنة ، ألا وهما : زيادة نسبة النساء فى المجالس النيابية ، والأحوال الشخصية.

وفيما يتعلق بزيادة نسبة النساء فى المجالس النيابية ، فلقد أثبتت الخبرة التاريخية أن ليس هناك دولة استطاعت أن ترفع نسبة تمثيل النساء داخل مراكز صنع القرار دون اللجوء إلى إجراءات التمييز الإيجابى ، وبخاصة أسلوب الكوتا ؛ أو تخصيص مقاعد للمرأة فى المجالس النيابية[١٧].

وعلى الرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الآلية ؛ مثل تغليب عنصر العدد أو الكم على الجودة أو الكيف ، أو خلق حالة من الاعتمادية على الدولة من جانب النساء ؛ فإن إصدار القانون رقم ٢١ لعام ١٩٧٩م والذى يخصص نسبة من المقاعد للنساء فى المجالس النيابية قد أدى إلى زيادة نسبة تمثيل النساء فى مجلس الشعب لتصل إلى ١١٪ عام ١٩٨٧م. ولقد أدى إلغاء هذا القانون إلى تهميش وجود المرأة فى المجالس النيابية والشعبية ، برغم كل الجهود التى بُذلت وتُبذل لتعظيم مشاركة المرأة السياسية وتفعيلها. أما فيما يتعلق بتعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ٤٤ لعام ١٩٧٩ ، والذى عرف "بقانون چيهان السادات" ، فقد أثار القانون الصدام بين الدولة والتيار المحافظ. وعلى الرغم من أن مبادرة الدولة باقتحام الشأن الخاص هى محاولة لتعزيز وضع المرأة داخل بيتها وأسرتها - بحسبان أن ذلك هو أقصر الطرق لإعادة هيكلة وضع المرأة فى المجتمع وتغيير سيطرة الموروث الثقافى الأبوي- فإن هذا القانون قد واجه مقاومة وعدم رضاء. ويمكن تعليل ذلك بعدة أسباب ، أهمها:

١ - أن مضمون القانون كان يهدد الصورة التقليدية لمكانة المرأة ، والعلاقة بينها وبين الرجل داخل الأسرة. خاصة فى فترة زاد فيها نفوذ التيارات الدينية المختلفة.

٢ - أن أسلوب الخطاب المساند للقانون كان غير ملائم للثقافة السائدة ، حيث انطلق من مفهوم "الحق" وليس "الحاجة" أى حق المرأة فى الحرية ، وفى الانفصال عن زوجها وتقرير مصيرها. الأمر الذى أعطى الانطباع بأن القانون سوف يُهدد مفهوم الأسرة وتماسكها كأساس للمجتمع.

٣ - الإجراءات المصاحبة لصدور القانون أعطت الانطباع بأنه قانون مفروض فرضًا من قبل الدولة ، حيث استخدم الرئيس السادات سلطاته بوصفه رئيسًا للجمهورية فى إصدار القانون فى فترة عدم انعقاد البرلمان.

وبعد اغتيال الرئيس السادات ، صدر حكم بعدم دستورية القانون ، وتم إيقاف العمل به.

ولقد تزامنت هذه التغيرات مع الاهتمام العالمى بقضايا المرأة وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م بوصفه عام المرأة العالمى ، وانعقاد المؤتمر العالمى الأول للمرأة فى المكسيك فى يوليو ١٩٧٥م . ولقد أكد المؤتمر على أهمية ضمان المساواة بين المرأة والرجل فى الحقوق والواجبات ، وضمان المشاركة المتساوية فى الحياة السياسية والعامة ، ومكافحة التمييز ضد المرأة وضمان حق المرأة فى التعليم والتدريب ، وتخصيص موارد لدمج المرأة فى التنمية ، وتوفير المساعدات المادية والقروض للنساء ذوات الدخل المنخفض. على أن يتم تنفيذ هذه

التوصيات خلال عقد كامل سُمى بعقد الأمم المتحدة للمرأة وذلك فى الفترة ما بين ١٩٧٦م – ١٩٨٥م[١٨].

ولقد أصبح دور الأمم المتحدة والمؤتمرات التى تعقدها فى وضع قضايا على الأجندة الدولية والمحلية سمة من سمات صنع السياسات العامة حديثًا ؛ مما دفع البعض للحديث عن السياسات العامة العالمية[١٩].

وعادة ما تثير العلاقة بين العالمى والمحلى الكثير من الجدل ؛[٢٠] حيث يرى البعض أن هذه المؤتمرات العالمية وما ينتج عنها من التزامات تستهدف إضعاف الداخل أو المحلى ، والتدخل فى ثقافته وتاريخه وغير ذلك.

إلا أنه يمكن القول إن مع عصر العولمة وثورة الاتصال يصعب الفصل بين العالمى والمحلى . وفى قضايا المرأة كان لمؤتمرات الأمم المتحدة دور كبير فى إثارة الاهتمام بهذه القضايا، وأدت إلى دعم مواقف الأطراف المحلية التى تساند هذه القضايا ، بالإضافة إلى أنه عادة ما تخرج هذه المؤتمرات بالتزامات دولية تلتزم بتنفيذها الدول الأعضاء.

ولكن هذه المؤتمرات العالمية ليست بقيد على حركة الدول ، بدليل تحفظ بعض الدول على بعض قرارات هذه المؤتمرات دون أن يؤثر ذلك فى حرية حركتها.

أما فى **فترة التسعينيات وبداية الألفية الثالثة** ، فقد عكس الخطاب الرسمى للدولة الإيمان بأنّ "تحقيق التنمية بصورةٍ متواصلةٍ لا يمكن أن يحدث إلا بالقضاء على التفاوت بين الرجل والمرأة" ، وأكد الحاجة الماسة للنهوض بالمرأة بوصفها "ركيزة أساسية لبناء المجتمع الحديث وتقدمه ، فى إطار فهم صحيح للقيم العليا التى بلورت تصور المجتمع المصرى للأسرة ورسالة المرأة ومسئوليتها"[٢١]. ونلاحظ أن لغة الخطاب السياسى عكست محورية المرأة فى المجالين العام والخاص ، فهى من جانب أساس بناء المجتمع الحديث ، والنهوض بها أمر ضرورى لتحقيق ذلك الهدف فى إطار من الفهم الصحيح لدور المرأة فى الأسرة ، والذى لا يخل بأى حال بدورها فى العمل الخاص.

كما عكست لغة وإستراتيجية الخطاب السياسى فهمًا للثقافة السائدة ، وكيفية توظيفها إيجابيًا لصالح قضايا المرأة. فعلى سبيل المثال: "إن الاهتمام بقطاع المرأة ليس تحيزًا لها ، وليس فقط لأنها مواطنة لها نفس الحقوق وعليها نفس الواجبات ، ولكن لأن الأبحاث والدراسات أثبتت أنها أكثر الشرائح حرمانًا من التعليم ، والصحة ، والخدمات الثقافية والتدريب المهني،

وفرص العمل ، والمشاركة العامة ، مع أنها مطالبة بالعمل ، والعمل الشاق أحيانًا ، بل إن خُمس الأسر المصرية تعولها نساء حُرم أغلبهن من بعض حقوق المواطنة"[٢٢].

نلاحظ أن الخطاب جمع بين منهجى الحق والحاجة معًا ، مع تأكيد أكثر على الحاجة. نعم المرأة مواطنة لها نفس الحقوق والواجبات ، ولكنها أكثر حرمانًا وأكثر احتياجًا. فالإستراتيجية ليست صدامية أو مستفزة تثير المخاوف والعداء ؛ وذلك دون تفريط فى الحق.

ولقد واصلت الدولة سياسة تمكين المرأة من خلال الاهتمام بالسياسات الصحية والتعليمية والاجتماعية. بالإضافة إلى أنّ هذه الفترة قد شهدت محاولات بناء هياكل مؤسسية راعية للمرأة بدأت باللجنة القومية للمرأة ، وتُوجت بإنشاء المجلس القومى للمرأة والمجلس القومى للطفولة والأمومة.

المجلس القومى للمرأة

النشأة والاختصاصات : أُنشئ المجلس القومى للمرأة بقرار جمهورى رقم ٩٠ لسنة ٢٠٠٠م ، ويتبع رئيس الجمهورية ، ويختص المجلس باقتراح السياسات العامة فى مجال تنمية المرأة وتمكينها من أداء دورها الاقتصادى والاجتماعى ، وإدماج جهودها فى برامج التنمية الشاملة. كما يختص المجلس بوضع خطة قومية للنهوض بالمرأة وحل المشكلات التى تواجهها ، ومتابعة وتقويم تنفيذ السياسات العامة فى مجال المرأة ، بالإضافة إلى إبداء الرأى فى مشروعات القوانين المتعلقة بالمرأة ، والتوصية باقتراح مشروعات قوانين تُساهم فى النهوض بأوضاعها.

العضوية: ويتكون المجلس من ثلاثين عضوًا من بين الشخصيات العامة ، وذوى الخبرة فى شئون المرأة والنشاط الاجتماعى . وإذا نظرنا فى تركيبة المجلس ، نلاحظ أنّ أعضاءه يعكسون تيارات سياسية مختلفة ، الأمر الذى يؤكد الصبغة القومية له ، كما أنهم متطوعون لا يتقاضون راتبًا.

ويضم المجلس عشرة أعضاء من الرجال من بين أعضائه الثلاثين ، وذلك إيمانًا بأنّ قضايا المرأة لا تُحل بمعزل عن الرجل ، وتأكيدًا على أنّ قضايا المرأة هى قضايا المجتمع برجاله ونسائه.

كما تعكس تركيبة المجلس فئات عمرية مختلفة ، ضمانًا للتواصل بين الأجيال ، وتقديرًا لذوى الخبرة ، بالإضافة إلى إفساح الطريق أمام الشباب.

الدور التنسيقى للمجلس : والمجلس هو جهة تنسيقية استشارية ، وليس له سلطات تنفيذية. ويقوم بالتنسيق مع الجهات المختصة ، الحكومية وغير الحكومية منها ، من خلال لجانه الدائمة وفروعه فى المحافظات وأمانته العامة. وغالبًا ما يعهد المجلس بتنفيذ برامجه ومشروعاته إلى الجمعيات الأهلية الفاعلة فى مجال المرأة ؛ الأمر الذى يدعم علاقات التنسيق والتشبيك المؤسسية بين المجلس والجمعيات الأهلية ، ويُعظم من كفاءة وقدرات الجمعيات العاملة فى مجال المرأة. وذلك على العكس من التصور السائد وقت إنشاء المجلس من أن قيامه سوف يُهمِّش من دور الجمعيات النسائية ، ويعزز من هيمنة الدولة على الحركة النسائية المصرية. ولقد ساعد وجود لجنة دائمة للجمعيات الأهلية – تضم فى عضويتها كثيرات من نشيطات الحركة النسائية– على تحقيق التنسيق والتشبيك على المستوى الفردى.

وفى إطار الوظيفة التنسيقية للمجلس ، تقوم لجنة المشاركة السياسية بالتنسيق مع أمانات المرأة فى الأحزاب ، وتحفيزها على قيد النساء فى الجداول الانتخابية ، وضمان وصول أعداد من النساء إلى مراكز صنع القرار الحزبى. كما تحرص اللجنة على التشبيك مع البرلمانيات من عضوات مجلسى الشعب والشورى ، لتنسيق المواقف إزاء القوانين المعروضة على البرلمان ؛ بهدف ضمان تعبير هذه القوانين عن رؤية ومصالح النساء والرجال معًا.

فروع المجلس : وتقوم فروع المجلس بدراسة احتياجات المرأة فى المحافظات ، واقتراح السياسات الملائمة لها ؛ وذلك إيمانًا بأنّ احتياجات المرأة وقضاياها تختلف باختلاف العامل الجغرافى والمستوى الاقتصادى والاجتماعى. فاحتياجات المرأة الريفية مثلًا قد تختلف عن احتياجات المرأة فى المدينة.

وتضم تشكيلات فروع المجلس بالمحافظات ذوى الخبرة من النساء والرجال من أبناء المحافظة ؛ وهى بذلك لا تدعم فقط اللامركزية ، فى العمل ولكنها أيضًا تعبر عن احتياجات وطموحات المرأة المصرية على تنوع خلفياتها.

ولقد تأكد ذلك من خلال الاحتفال بيوم المرأة فى ١٦ مارس ٢٠٠٢م على مستوى المحافظات ؛ حيث ناقشت كل محافظة القضايا موضع اهتمامها.

أنشطة المجلس: ولقد استطاع المجلس فى فترة وجيزة أن يحقق كثيرًا من النتائج ؛ فعلى مستوى السياسات ، تم إدماج المرأة فى الخطة الخمسية للدولة ، ودراسة مدى استفادة المرأة من الموازنة العامة للدولة ، كما تم إنشاء وحدات تكافؤ الفرص فى كثير من الوزارات ، لمتابعة تنفيذ برامج الوزارات المتعلقة بالمرأة ، وضمانًا لعدم التمييز ضد المرأة.

أما على مستوى البرامج ، فقد سعى المجلس لمواجهة مشكلات المرأة من خلال بعض المشروعات التجريبية ، مثل: برنامج المنح الصغيرة من أجل المرأة المعيلة ، وبرنامج الرقم القومى الذى يتم من خلاله حصول كثيرات من النساء على وثائق إثبات الشخصية ، وهو أمر محورى فى التعامل مع الأجهزة الحكومية المختلفة. بالإضافة إلى برنامج المرصد الإعلامى ، بهدف تحسين صورة المرأة فى الإعلام ، ومكتب شكاوى المرأة الذى يُعد آلية المجلس التى تتيح له التعرف بصورةٍ مباشرةٍ على مشكلات المرأة المصرية والتصدى لها بحلول مناسبة.

ومن ثم **يمكن القول** بأن إنشاء المجلس القومى للمرأة هو عامل مساعد فى خلق المناخ الداعم للمرأة لتشارك بفاعلية فى صنع المستقبل.

دور المجلس القومى فى تفعيل مواطنة المرأة المصرية

استطاع المجلس القومى للمرأة أن يقترح كثيرًا من السياسات التى من شأنها دعم مواطنة المرأة ؛ من أهمها ما قامت به اللجنة التشريعية للمجلس من دراسة واقتراح قوانين متعلقة بقضايا مصيرية مثل الجنسية لأبناء المصريات وقانون محكمة الأسرة ، وغير ذلك مما يُدعم مكانة المرأة فى المجتمع.

كذلك اتخذ المجلس كثيرًا من الإجراءات نحو التمكين السياسى للمرأة ، حيث أنشأ برنامج التأهيل السياسى للمرأة ؛ وهو يستهدف دعم قدرات المرأة بوصفها مرشحة ، والدفع بكثير من النساء لخوض المعارك الانتخابية على مستوياتها المختلفة. ويساهم البرنامج فى خلق كوادر نسائية فاعلة قد يكون لها دور فى انتخابات ٢٠٠٥ القادمة. و قد قام المجلس بالتعاون مع الهيئة العامة لقصور الثقافة بإنشاء برنامج المنتدى السياسى للمرأة والذى يهدف إلى توعية المرأة بحقوقها السياسية ، ودفعها للمشاركة بوصفها ناخبة فى الانتخابات بمستوياتها المختلفة .

ولقد تبنى المجلس فى إعلان الإسكندرية للأهداف التنموية للألفية - الصادر عن المؤتمر الرابع للمجلس القومى للمرأة حول المرأة المصرية - موقفًا واضحًا فى التمكين السياسى للمرأة ؛ حيث أكدت توصيات إعلان الإسكندرية على:

العمل على تطبيق البند رقم ٤ من الوثيقة الخاصة بالاتفاقية الدولية لإزالة أشكال التمييز كافة ضد المرأة ، والتى التزمت بها مصر بشأن إمكانية الأخذ بتدابير مؤقتة لحين حصول المرأة المصرية على تمثيل عادل فى المجالس النيابية ، يتناسب وجهودها فى تنمية المجتمع.

وإعادة النظر فى النظام الانتخابى القائم بما يُتيح فرصًا أوسع لوصول المرأة والشباب إلى مقاعد المجلس المنتخبة. بالإضافة إلى الدعوة لتعديل قانون الأحزاب ؛ بما يُلزم الأحزاب بتخصيص نسبة معينة للنساء والشباب فى قوائم ترشيحاته.

الخـــاتـمـة

حتى نستطيع أن نخلق الجدل حول مواطنة المرأة وجدلية التمكين والتهميش ، يمكن القول بأن الطبيعة الوسطية للمجتمع المصرى سوف تتقبل أى إستراتيجية تنطلق من فكرة فك الاشتباك بين الشأن العام والشأن الخاص ، وتعزيز ومساندة دور المرأة ليصبح العام خاصًا ، والخاص عامًا.

وذلك إذا نجحنا فى خلق مناخ عام محفز ومؤيد وداعم للمرأة ، واستطاع الخطاب التنويرى أن يصل إلى الفئات كافة .

فعلى المستوى المؤسسى يمكن البدء بإصلاح النظام الانتخابى ، والتفكير فى الأخذ بأكثر النظم الانتخابية ملاءمة للمرأة مثل القائمة أو التمثيل النسبى ، وإصلاح أسلوب عمل المؤسسات العامة والنيابية لتصبح مرنة وملائمة لاحتياجات الرجال والنساء معًا ، ولا تؤثر على تماسك الأسرة. ويمكن أيضًا فى هذا المجال الجمع بين أكثر من إستراتيجية مثل إعداد وتدريب الكوادر النسائية ، والأخذ بأساليب التمييز الإيجابى لفترة مؤقتة ومحددة ، واتباع أسلوب الاستهداف للوصول إلى فئات محددة من النساء والرجال ، وخاصة الشباب ؛ لتوعيتهم وتحفيزهم.

أما على المستوى الفردي : فيمكن اتباع إستراتيجية تحويل كل ما هو سلبى إلى إيجابى وعلى سبيل المثال عندما يقال إنّ رعاية الأولاد هو الدور الأساسى للمرأة ، فيجب على المرأة عندئذ أنْ تربى أولادها على قيم المشاركة والمساواة واحترام الرأى الآخر وبذلك تضمن إعداد جيل متفهم ، وتساعد فى دعم المناخ المساند لقضاياها. أو عندما يقال إن وظيفة المرأة تدبير الأمور الحياتية اليومية لأسرتها - مثل التأكد من توافر وجبات الطعام للأسرة - فإننا نستعير عبارة وزيرة شئون المرأة فى ناميبيا Ntumba Nandindaiah التى قالت فى مؤتمر الحكم والتنمية المتواصلة : "تستطيع أن تتأكد من توافر وجبات الطعام لأسرتها ، وتستطيع أن تتأكد من كفاءة وعدالة توزيع الموارد العامة من دولة على جميع أفراد المجتمع" ، أو ليس هذا ما نريده من أى وزير مالية جيد ؟

وفى النهاية ؛ يجب النظر إلى أن التمكين السياسى للمرأة هو خطوة أساسية نحو تحقيق الديموقراطية والإصلاح السياسى الشامل ، فلا يمكن الحديث عن الإصلاح السياسى أو الديموقراطية ، ومواطنة المرأة غير فعالة. ولذلك لم يكن من المستغرب أن يخرج إعلان الإسكندرية الصادر عن مؤتمر الإصلاح العربى ليؤكد فى توصياته على أهمية إدماج المرأة فى الحياة السياسية وعدم تهميشها ، وتمكينها للقيام بدورها ، وتعزيز وصولها لمراكز صنع القرار ؛ ضمانًا لتحقيق الديموقراطية والتحديث.

❋ ❋ ❋

obeikan.com

هوامش الدراسة

(١) هيئة الأمم المتحدة ، تقرير عن الأهداف التنموية للألفية على المستوى القطرى – مصر ، أغسطس ٢٠٠٢م ، ص ٢٧. و: المجلس القومى للمرأة ، لمحة إحصائية حول وضع المرأة فى مصر ، مارس ٢٠٠٢م.

(٢) خديجة حباشنة أبو على ، "رؤية نظرية مختلفة لإشكالية المرأة وآليات لتطوير المشاركة السياسية للمرأة العربية " ، فى حسين أبو رمان ، المرأة العربية والمشاركة السياسية (عمان: دار سندباد للنشر ، ٢٠٠٠م) ص ٤٤.

(٣) نفس المصدر ، ص ٤٤.

(٤) على خليفة الكوارى ،"مفهوم المواطنة فى الدولة الديمقراطية" ، فى: على خليفة الكوارى (محرر) ، المواطنة الديمقراطية فى البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١م) ص ٣٠.

(٥) Suad Joseph,"Gender and Citizenship in The Arab World", United Nations Development Program/ Maroc 20/20 Mediterranean Development Forum, Amman, April 8, 2002.
www.pogar.org/publications/gender/suad/gender/pdf.

(٦) فادية أحمد الفقير ،"نساء ديمقراطيات بدون ديمقراطية؟ النسوية والديمقراطية والمواطنة : حالة الأردن"، فى: على خليفة الكوارى (محرر) ، مرجع سبق ذكره.

(٧) هشام شرابى ، مقدمات لدراسة المجتمع العربى (مكة: دار الأسوار ،١٩٨١م) ص ٧٩.

(٨) Ruth Lister, Citizenship: Feminist Perspective, Macmillan Press ltd, London, 1999.

(٩) من أمثلة الخطاب المعبر عن هذا الاتجاه انظر:
- خالد أبو الفتوح ، "دروس من حركة تحرير المرأة المصرية" ، جريدة البيان ، العدد ١٨٠ ، أكتوبر – نوفمبر ٢٠٠٢م.
- إدريس الكنبورى ، "الصراع بين الاسلام والتغريب فى قضية المرأة" ، الشبكة الإسلامية ، http://www.islamweb.net/pls/iweb/misc.Article=34388&thelang=A, 18/12/2003.

(١٠) هبة رءوف ، "من حقوق المرأة إلى الجهاد.. اجتهاد" ، مجلة رواق عربى (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، ١٩٩٩م).
- د. نصر أبو زيد ، "قضية المرأة بين سندان الحداثة ومطرقة التقاليد: دراسة فى تاريخ النصوص" ، مجلة البلاغة ، العدد التاسع عشر ، " الجنوسة والمعرفة: صياغة المعارف بين التأنيث والتذكير" ،القاهرة ، الجامعة الأمريكية ، ١٩٩٩م .

(١١) انظر :
- سلوى شعراوى جمعة ، "المرأة المصرية فى الحياة العامة: نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء فى إدارة شئون الدولة والمجتمع" ، ورقة المحور السياسى فى المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة: نهضة مصر ، المرأة المواطنة والتنمية ، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٠م).
- Salwa Shaarawi Gomma, Political Participation of Egyptian Women , NICEF Egypt, 1998.

(١٢) سلوى شعراوى جمعة ، "القيم والمواقف السياسية للمرأة المصرية" ، المرأة العربية والمشاركة السياسية ، هانى الحورانى (إشراف) ، حسين أبو رمان (تحرير) ، (الأردن: دار سندباد ، ٢٠٠٠م) ، ص ٢٨٨.

(١٣) التقرير العربى الموحد لمتابعة انجازات الدول العربية فى تنفيذ منهاج عمل بيجين ، جامعة الدول العربية ، القطاع الاجتماعى والثقافى ، إدارة الأسرة والمرأة والطفولة ، القاهرة ، ٢٠٠٣م.

(١٤) Vicky Randall ; Greorgina Walen (eds), Gender, Politics and The State , Routledge, London ; New York ,1998, p 5.

(١٥) Salwa Sharawi Gomaa, "State and Society Relationship in Egypt: Elements of Inlusion and Exclusion, American Political Science Asso Ciation Anmal meeting, September. 1994.

(١٦) شهيدة الباز ، "الاقتصاد السياسى للحركة النسائية فى مصر" ، تقرير مركز المرأة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣م) ص ١٥٤.

(١٧) سلوى شعراوى جمعة ، "المرأة المصرية فى الحياة العامة: نحو تعزيز الشراكة بين الرجال والنساء فى إدارة شئون الدولة والمجتمع" ، ورقة المحور السياسى فى المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة: نهضة مصر ، المرأة المواطنة والتنمية ، (القاهرة: المجلس القومى للمرأة ، ٢٠٠٠م).

(١٨) فاطمة المانع ، "من المكسيك إلى بيجين نشر ثقافة المساواة وإلغاء جميع أنواع التميز" ، تقرير مركز المرأة العربية ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربى آسيا (الأمم المتحدة: نيويورك ٢٠٠٣م) ، ص ٦٥.

(١٩) لمزيد من التفصيل انظر:

د. سلوى شعراوى جمعة ، "تحليل السياسات العامة فى القرن الحادى والعشرين" ، مجلة الديمقراطية ، العدد الثانى (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام ، ربيع ٢٠٠١م.

إدريس الكنبورى ، "الصراع بين الإسلام والتغريب فى قضية المرأة" ، الشبكة الإسلامية ،

http://www.islamweb.net/pls/iweb/misc.Article=34388&thelang=A, 18/12/2003.

(٢٠) خالد أبو الفتوح ، "دروس من حركة تحرير المرأة المصرية" ، جريدة البيان ، العدد ١٨٠ ، أكتوبر - نوفمبر ٢٠٠٢م.

(٢١) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول للمجلس القومى للمرأة ، مارس ٢٠٠٠م.

(٢٢) كلمة السيدة سوزان مبارك فى افتتاح المجلس القومى للمرأة ، ١٢ مارس ٢٠٠٠م ، المؤتمر القومى للمرأة (الكلمات - الحدث - الوضع) ، هيئة الاستعلامات ، ٢١ مارس ٢٠٠٠م ، ص ١٥.

obeikan.com

٢١ حق الحياة قبل الحقوق الاجتماعية .. حقوق المواطن فى الشارع وأداء البيروقراطية. «حالة حوادث الطرق»

د. عصام عبد العزيز شرف

أولاً : حوادث الطرق وحقوق المواطنة: الحقوق والواجبات والثقافة السياسية

قد تبدو العلاقة بين حقوق المواطنة وحوادث الطرق بعيدة عن جدل الحقوق والواجبات ونقاشات مستقبل وأنظمة وثقافة الديمقراطية ، والحديث عن تحولاتها ، لكن المتأمل فى مشكلة حوادث الطرق بوصفها مشهد يجمع عناصر مختلفة ويختزلها ، سيكتشف أن حوادث الطرق تمثل حالة واقعية تتجلى فيها انتهاكات حقوق الإنسان / المواطن من ناحية ، ويعكس علاقة المواطن بالسلطة من ناحية أخرى ، وثقافة المواطنة متحققة فى سلوك مباشر يمكن ملاحظته وقياسه.

وقد تم اختيارى للمشاركة فى جماعة علمية تجمع الباحثين فى العلوم الاجتماعية والإنسانية -وأنا القادم من خلفية مختلفة بوصفى أستاذ لهندسة الطرق- عنوان الحق فى الحياة بحسبانه أخطر الحقوق المهدرة فى مشهد حوادث الطرق ، فليس أشرف من الحياة ، ومصرع مواطن يوقف الحديث ببساطة عن أي حقوق أخرى ويصيب الجدل عندئذ بصمت مسكون بالمرارة والألم . لكن هناك عدة حقوق أخرى تدخل فى مناقشة هذا المشهد من الناحية النظرية ، منها الحق فى الانتقال ، والذى يتناوله الجدل الحقوقى من منظور مدى التزام السلطة السياسية والقانونية بضمان هذا الحق مثلما فى السفر وإتاحته ، أو منعه وتقييده.

لكن مرة أخرى ما مضمون هذا الحق وقيمته الواقعية حتى لو توافر وتمت حمايته سياسيًّا وأمنيًّا إذا كان الفرد لا يستطيع أن يكون آمنًا على الطريق حال الانتقال والسفر ابتداءً ، سواء على أرض الوطن أو منطلقًا من وطنه لأرض أخرى قد لا يصل إليها ، خاصة بَرًا.

لقد تطور مفهوم المواطنة ليتضمن حقوقًا اجتماعية تقدمها دولة الرفاهة مثل التأمين الصحى والتعليم المجانى لكن الحق فى الحياة شرط موضوعى قبل الحقوق الاجتماعية وإن كان بالطبع كما يقول أهل العلوم الاجتماعية: الفصل لأغراض التحليل.

وهناك أيضًا مفهوم الحق فى التنمية المستدامة ، فالتنمية بكافة أبعادها ترتكز على بنية تحتية تضمن الانتقال السريع والآمن للأفراد وللسلع والخدمات ، فإذا كان هذا الانتقال متعثرًا

لسوء البنية التحتية أو سوء إدارتها أو سوء صيانتها فقد تعرض هذا الحق للانتقاص هيكليًا وواقعيًا.

وليست مفاهيم الحق فقط هى التى تستحق النظر والبحث فى مشهد حوادث الطرق ، فهذا شق واحد من مكونات مفهوم المواطنة كحقوق ، لكن هناك أيضًا الشق الآخر المهم وهو شق الواجبات ؛ والذى يتجلى فى ثقافة احترام القواعد المرورية التى هى فرع عن أصل مهم - مفتقد- هو ثقافة احترام القانون فى ضمير المواطن ، والذى يؤدى تجاهله أو التواطؤ على مخالفته أحيانًا على الطرق إلى كوارث يسقط ضحاياها صرعى ، فلا يدرك الناس هذه الصورة بل يرجعون الحوادث لإرادة الله - ونحن نشهد أن الموت حق وأن الله يتوفى الأنفس - ولا يراجعون "سياسات" المشهد أو "هندسته" ؛ فيسقط المزيد من الضحايا .. والمزيد .. والمزيد.

المشهد له شقان إذًا ؛ وبينهما علاقة وثيقة ، فالمواطنة "رسائل" و"إشارات" تصل لكل طرف من الآخر يقوم بتفسيرها ، فإذا شعر المواطن بأن حقه منتقص ، من حيث الخدمة أو الحق أو تطبيق قانون المرور من خلال ميزان مساواة على الطريق ، وشعر بأن حقوقه السالفة منتهكة ومنقوصة ، فإن هذا يغذى ثقافة الاستهانة بالقانون والتفنن الفردى والجمعى فى التحايل عليه ومخالفته وحسبانه أداة للسلطة وليس سلاحًا للمواطن أو بمثابة "عقد" للمواطنة بشقيها ، بل وحسبانه مخالفته نصرًا شخصيًا يرفع معنويات المواطن ويشعره بالـ"تمكين" نفسيًا ، غير ناظر للآثار الخطيرة لذلك السلوك على الأمن الجماعى والقومى فى الشارع المصري- يوميًا.

حوادث الطرق أم حرب الطرق : مؤشرات إحصائية

إن النظرة السطحية لكثير من مشكلاتنا فى قطاع الخدمات بصورة عامة وخدمات النقل على الطرق بصورة خاصة تجعل البعض يظن أن هذه المشكلات هى فنية فى مجملها . وأعتقد أن هذه النظرة القاصرة هى سر من أسرار فشلنا فى حل كثير من مشكلات هذا القطاع المهم وغيره من القطاعات بطبيعة الحال ، ونعتقد أن هذه المشكلات إذا ما تم تحليلها تحليلًا دقيقًا وأمينًا فسنجد أن جذور هذه المشكلات تنبثق من خلل ثقافى مجتمعى جسيم سواء على مستوى مقدم الخدمة أو على مستوى المستخدم.

إن هذا الخلل كفيل من جهة ، بإفراز سياسات ضعيفة ومن ثم آليات تمويل وتقويم قاصرة ينتج عنها بطبيعة الحال مشكلات فنية متعددة ، يزيد من حدتها قصور الوعى العام لدى المستخدم من جهة أخرى.

وتُعَدّ حوادث الطرق إحدى الظواهر المؤلمة التى تؤرق جموع الناس فى هذا الوطن ويتطلب التعامل معها التعرف على جذور المشكلة قبل التسارع نحو العلاج السطحى ومناقشة الأعراض وليس العلة ، القشور .. وليس لب الأمر.

وفيما يلى سوف أتطرق لبعض الحقائق المهمة فى هذا المجال والتى ما فتئت أنبه عليها فى محاضرات عامة عبر السنوات الماضية وكنت أختار لها عنوان: "حرب الطرق الشهيرة باسم حوادث الطرق". وقد كان وما زال هدفى هو إيضاح حقيقتين مهمتين:

الأولى: أننا نعانى من مشكلة بل أزمة حقيقية فيما يتعلق بالأمان على الطرق المصرية.
الثانية: أنه من أجل الحد من الآثار المفجعة الناجمة عن حوادث المرور على الطرق فيجب اتباع المنهاج العلمى السليم ، ويجب الاستفادة من المنهاج الفكرى الذى اتبعته الدول الصناعية فى هذا المجال ، مع التشديد على أهمية أن تكون الإجراءات والسياسات الفعلية التى نتخذها نابعة من الخصائص المجتمعية والاقتصادية والسياسية والفنية لهذا الوطن. وأعتقد أن الحقائق التالية قد تبرر اختيار تسمية "حرب الطرق".

١ - الحوادث والتحديث على مستوى العالم

قتلى حوادث المرور على الطرق تمثل أكثر من ٩٩٪ من قتلى حوادث النقل بمختلف أنواعه (برى وبحرى وجوي).وتم تقدير عدد وفيات حوادث المرور على الطرق بأكثر من ٣٠ مليون قتيل منذ اختراع السيارة ، وهناك ١,٢ مليون قتيل سنويًا نتيجة حوادث المرور على الطرق وحوالى ٢٠ مليون مصاب سنويًا.

فى الدول النامية: حوالى ٨٨٪ من قتلى حوادث المرور على الطرق تقع فى الدول النامية بالرغم من كونها تمتلك حوالى ٢٠٪ فقط من مجموع سيارات العالم.

نسبة وفيات الضحايا ذوى أعمار أقل من ١٥ عامًا فى الدول النامية حوالى ثلاثة أمثال تلك فى الدول الصناعية.

٢ - الحوادث وأسباب الوفيات

على مستوى العالم تحتل حوادث المرور على الطرق المرتبة التاسعة فى ترتيب أسباب الوفاة (شامل جميع أنواع الأمراض والإصابات) ، ويتوقع أن تحتل المرتبة السادسة مع حلول عام ٢٠٢٠م.

فى الدول النامية تحتل حوادث المرور على الطرق المرتبة الأولى فى ترتيب أسباب الوفاة (شاملة أنواع الأمراض والإصابات) ، فى المرحلة العمرية (١٥ – ٤٤ عامًا).

٣ - ضحايا الحوادث مقابل ضحايا الحروب

على مستوى العالم: فى أحدث إحصاءات منظمة الصحة العالمية تم تقدير عدد قتلى حالات الانتحار بحوالى ٠,٩٥ مليون مقارنة بـ ١,٢ مليون قتيل نتيجة حوادث المرور على الطرق ، وتم تقدير عدد قتلى جرائم القتل بحوالى ٠,٧٤ مليون مقارنة بـ ١,٢ مليون قتيل نتيجة حوادث المرور على الطرق ، كما تم تقدير عدد قتلى الحروب بحوالى ٠,٦٠ مليون مقارنة بـ ١,٢ مليون قتيل نتيجة حوادث المرور على الطرق. (أى أن قتلى الحروب نصف قتلى حوادث الطرق على مستوى العالم).

فى الدول النامية : تم تقدير عدد قتلى الحروب بحوالى ٠,٥٨ مليون مقارنة بـ ١,٠٣ مليون قتيل نتيجة حوادث المرور على الطرق.

فى الدول النامية وفى الفئة العمرية المنتجة (١٥ - ٤٤ عامًا) تم تقدير عدد قتلى الحروب بحوالى ٠,٣٧ مليون مقارنة بـ ٠,٥٣ مليون قتيل نتيجة حوادث المرور على الطرق.

٤ - الخسائر الاقتصادية

على مستوى العالم: تم تقدير إجمالى الفاقد الاقتصادى نتيجة حوادث المرور على الطرق بحوالى ٥٢٠ مليار دولار سنويًا.

فى الدول النامية: تم تقدير إجمالى الفاقد الاقتصادى نتيجة حوادث المرور على الطرق بحوالى ٧٠ إلى ١٠٠ مليار دولار سنويًا وهى قيمة تفوق مجموع المساعدات التى تتلقاها هذه الدول من الدول والجهات المانحة.

٥ - ماذا حدث فى الثلاثين عامًا الماضية ؟

فى الدول الصناعية: بالرغم من الزيادة الهائلة فى أعداد المركبات وأطوال الطرق بها فقد انخفض عدد الوفيات الناجمة عن حوادث المرور على الطرق بها.

فى الدول النامية: زاد عدد وفيات حوادث المرور على الطرق بصورة كبيرة (مثال : فى أفريقيا زاد عدد الوفيات بنسبة حوالى ٣٥٠٪).

ولهذا نعتقد أن أسباب مشكلة حوادث الطرق تتخطى الفوارق التقنية فقط وترجع جذورها إلى أسباب مجتمعية واقتصادية وسياسية.

الوضع الحالى فى مصر (حسب الإحصاءات الرسمية لوزارة الداخلية) :

- حوالى ٢٦,٠٠٠ حادث سنويًا على الأقل.
- حوالى ٢٣,٠٠٠ مصاب سنويًا على الأقل.
- حوالى ٦,٠٠٠ قتيل سنويًا على الأقل.

ونعتقد أن الأرقام الفعلية أكبر من المذكورة بنسبة غير ضئيلة.

وبمقارنة الوضع الحالى فى مصر مع بعض المؤشرات العالمية (عند المقارنة يجب استخدام مؤشرات أو معدلات وليست أرقامًا مطلقة) :

عدد قتلى حوادث المرور على الطرق:

- فى مصر لكل ١٠,٠٠٠ مركبة مسجلة فى مصر: حوالى "٢٠".
- فى الدول الصناعية: حوالى "٢ إلى ٤".

(أى أن المعدل فى مصر حوالى من ٥ إلى ١٠ أمثال المعدل فى الدول الصناعية).

عدد قتلى حوادث المرور على الطرق لكل ١٠٠٠ كم من الطرق:

- فى مصر: حوالى "١٢٠".
- فى الدول الصناعية: حوالى "٤ إلى ٢٠".

(أى أن المعدل فى مصر حوالى من ٦ إلى ٣٠ مثل المعدل فى الدول الصناعية)

وللتعبير عن "درجة قسوة" الحادث يتم حساب مؤشر (قتيل لكل مصاب) :

- هذا المؤشر تبلغ قيمته فى مصر حوالى ٠,٢٥ (أى ٢٥ قتيل لكل ١٠٠ مصاب).
- فى الدول الصناعية حوالى ٠,٠٣ إلى ٠,٠٥ (أى ٣ إلى ٥ قتلى فقط لكل ١٠٠ مصاب).

(أى أن قسوة الحادث فى مصر حوالى ٥ إلى ٨ أمثال قسوة الحادث فى الدول الصناعية).

هناك عشرات المؤشرات والمعدلات الأخرى ولكننا فضلنا استخدام مثل هذه المعدلات المباشرة والتى يمكن الحصول عليها من الإحصاءات الرسمية التى تنشر فى جميع الأدلة الإحصائية على مستوى العالم.

علمًا بأن هذه المؤشرات على المستوى المحلى تُعَدّ متحفظة إلى حد كبير.

ما العمل؟

أن يتم مواجهة هذه الظاهرة من الجذور ، ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى (الصناعية) فى هذا المجال ، على أن تكون هذه الاستفادة على مستوى المفاهيم والتوجهات العامة وليس على مستوى الإجراءات التنفيذية التى ترتبط بالبيئة المساحية/المكانية

والاجتماعية/ الثقافية ، ويرجع السبب فى ذلك إلى أن حوادث المرور على الطرق ليست مرضًا عضويًا يمكن أن نستورد له دواءً للعلاج ؛ ولكنها نتاج تفاعل بين الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من ناحية ، والوسائل التقنية والطبيعة البيروقراطية لجهاز الدولة من ناحية أخرى ، وبالتالى فإن الإجراءات المقترحة يجب أن تعكس مثل هذه المحددات حتى نضمن لها النجاح.

ونعتقد أن المحاور الأساسية التى أدّت دورًا رئيسًا فى مواجهة هذه الظاهرة فى الدول الصناعية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:

(أ) تأكيد أن الأمان بصورة عامة والأمان على الطرق بصورة خاصة (نظرًا لآثارها السلبية المؤلمة) هو حق أساسى للمواطن.

(ب) اعتبار حوادث المرور على الطرق قضية صحة عامة يمكن علاجها أو الحد من آثارها . إن هذا المفهوم يخلصنا من فكر أعتقد أنه ما زال مسيطرًا على جزء غير يسير من مجتمعنا (مقدم الخدمة والمستخدم) وهو أن حوادث المرور على الطرق هى "قضاء وقدر" (وماذا يخرج عن القضاء والقدر؟) ، لكن أسبابها مرتبطة بالتقصير والإهمال والسياسات غير الناجحة ، وتحدث بصورة عشوائية لا يمكن منعها.

إن هذا المفهوم المغلوط للقدر (المناقض لمفهوم الشرع للمسئولية الإدارية والسياسية والذى يتجلى فى مقولة عمر بن الخطاب الشهيرة) أدى إلى شيء من التراخى فى المواجهة المجتمعية لهذه الظاهرة المؤسفة . وقد يكون من المناسب أن نذكر أنه أصبح من الطبيعى أن نقرأ لفظ "تصادمات" وليس "حوادث" فى معظم المراجع العلمية وذلك تجنبًا للفظ "حادث أو accident" والذى قد يحمل فى طياته هذا المفهوم الخاطئ ، فالأمر ليس حادثًا "عارضًا" بل هو نتيجة منطقية لمتوالية سبق بيانها.

(جـ) التعامل مع مشكلة حوادث المرور على الطرق يتم من خلال كيان مؤسسى يضم جميع الجهات المعنية بما فى ذلك:

- الوزارات والهيئات الحكومية المعنية ، بما فيها أجهزة الإعلام والتعليم.
- الهيئات غير الحكومية ، شبكات الجمعيات الأهلية والمدنية.
- النشطاء من المتخصصين والمفكرين.
- تأسيس كيانات قومية مؤسسية (المجلس الوطنى للسلامة على الطرق مثلًا) لها استقلالها المالى والوظيفى والتشريعى ، وقد ترتبط مباشرة برئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية.

الهدف من هذا الكيان المؤسسى هو وضع الإستراتيجيات والأهداف والخطط العامة بهدف الحد من آثار حوادث المرور على الطرق ومن ثم متابعة تنفيذ البرامج والإجراءات المطلوبة من كل جهة من الجهات المعنية ورفع تقارير المتابعة إلى رئيس الوزراء أو رئيس الجمهورية.

تستهدف خطط هذا الكيان تطوير العناصر التالية :

- العنصر البشرى (السائق/ الطبيب/ المهندس/ المدرس/ الإعلامي/ ..).
- المركبة.
- الطريق والبيئة المحيطة به.
- النظم والقوانين المنظمة.

أما مجالات التطوير فتكون من خلال ما يسمى بالثلاثة "E" :

- Education : ويشمل التعليم والتدريب.
- Engineering : ويشمل الجوانب الفنية المتعلقة بالمركبة والطريق والبيئة المحيطة به.
- Enforcement : ويشمل القوانين والقواعد المنظمة.

ولكى نوجز بشأن الوضع فى مصر نقول:

- إن حجم المشكلة يستحق التسمية : "حرب الطرق" ويستحق بالغ الاهتمام.
- إن الوضع فى مصر يُعَدّ وضعًا حرجًا إذا ما قورن بالمعدلات العالمية.
- إن هذا بدوره يستدعى رؤية ظاهرة حوادث المرور على الطرق فى مصر مشكلة حرجة تتطلب المواجهة الحازمة.
- أن المواجهة الحازمة تتطب وتحتم التعامل مع جذور المشكلة وليس ظاهرها فقط وأن تكون "الحرب على حرب الطرق" حربًا علمية منظمة تتعامل مع الجوانب المختلفة للمشكلة وليست هجمات عنترية تهدف إلى استيعاب استياء وغضب المتضررين وقتيًا.

مثل حوادث الطرق ، هناك عشرات الظواهر المؤسفة فى الشارع المصرى وأعتقد أنها سوف تستمر وتتفاقم إذا لم نواجهها بالتحليل الدقيق وبالأساليب العلمية وتجنب الهروب من مسئولياتنا بإلقاء اللوم على سلوكيات المستخدم ، فسلوكياته فى النهاية هى انعكاس لأداء الأجهزة .

ثانيًا : الطرق بين الثقافة والإدارة والصيانة : كيف نطور الأداء الحكومى الخدمى ؟

"تحديث الوطن" فى جوهره لا ينفصل عن تفعيل المواطنة-حقوقًا وواجبات وثقافة ، وحتى فى ظل المشكلات والقضايا الملحة فإن هذا يجب أن يكون له أولوية ، لأنه باختصار شديد نقول إن معظم مشكلات اليوم هى نتاج إهمال الأمس ومعظم مشكلات الغد ستكون بسبب إهمال اليوم.

إن محور التحديث فى رأيى مدخله قبل البنية والخدمة والإدارة والصيانة هو الثقافة والهوية ثم تأتى من بعدها الأمور الفنية والتخصصية الأخرى ، لذا سأتطرق لبعض أوجه الثقافة الغائبة عن مجتمعنا وبخاصة تلك المتعلقة بموضوع فى صلب تخصصى وهو (الصيانة). وبعدها سيتم الحديث عن النقل بصفة عامة والنقل على الطرق بصفة خاصة وأهميته وضرورة الحفاظ عليه. وهو ما سيؤدى إلى الحديث عن الصيانة ليس من منطلق كيف نقوم بها (فهذا موجود فى الكتب ويعرفه المتخصصون) ، ولكن من منطلق كيفية إدارة صيانة الطرق للوصول إلى القرار المناسب فى الوقت المناسب فى ظل الموارد المتاحة ، وهو ما يحتاج إلى ثقافة ووعيًا عامًا على جميع المستويات (المسئول والمستخدم) لأن نجاح مثل هذه النظم وتفعليها مرتبط بمدى تواجد وعمق مثل هذه الثقافة فى ضمير المواطن.

وكما هو الحال فى أى مشروع من مشروعات الطرق للربط بين نقطتين (مدينتين ، على سبيل المثال) ، فإن الخطوة الأولى هى تحديد المسار بين هاتين النقطتين وتُعَدّ هذه الخطوة ذات أهمية قصوى حيث إن أى خطإ فيها يمكن أن يؤدى إلى نتائج وخيمة مستقبلًا ؛ ولهذا فإن الفريق الذى يقوم بهذه المهمة يجب أن يكون على أعلى مستوى ، وتقع على عاتقه مسئولية كبيرة. وبنفس المنطق فإن تحديث الوطن هو ما يمكن التعبير عنه على أنه انتقال بين نقطتين على محور رفاهية المواطن والقدرة التنافسية للوطن ؛ **النقطة الأولى** : هى واقعنا الحالى والنقطة الأخرى هى حالتنا المستقبلية والمرهونة بدورها على مدى قدرتنا على التخطيط لها والعمل على تحقيقها فى ظل تحديات هائلة تمثلها "حرب الجودة" أو "العولمة" .

وفى هذا المجال فإن هذه المهمة الخطيرة تتطلب أمرين رئيسيين:

الأمر الأول : هو تحديد مسار التحديث ، وقيادة مسيرة التحديث والتى أعتقد ضرورة أن تتم من خلال المفكرين وفلاسفة وعلماء الاجتماع وأبناء الوطن بمختلف توجهاتهم ، ثم يأتى من خلفهم التخصصات المختلفة كل فى موقعه.

أما **الأمر الثاني** : فهو يتعلق بضرورة ترسيخ بعض المفاهيم فى المجتمع بجميع طبقاته

ومستوياته ؛ فعلى سبيل المثال لا الحصر فإن تطوير البنية الأساسية (ومن بينها شبكات الطرق بالطبع) هو إحدى الأدوات الرئيسية فى عملية التحديث . ولكى يتحقق ذلك فإن ثقافة الصيانة أو "الحفاظ" على وجه التحديد يجب أن تستشرى بين فئات المجتمع سواء المسئول أو المستخدم (شعور الانتماء ومفهوم الملكية العامة).

إن زيادة القدرة التنافسية للوطن تعتمد على زيادة مستوى الجودة فى جميع منتجات الوطن؛ سواء كانت هذه المنتجات فى صورة "سلع" أو "خدمات" أو "فكر" ؛ وهذا بدوره يتطلب العمل من خلال مجموعة من المعايير التى ترتكز على الجودة بوصفها منطلقًا لتقويم مستوى الأداء ، وبطبيعة الحال فإن ذلك لن يتأتى إلا من خلال غرس مجموعة من المواصفات تكون فى مجملها معتمدة على سلامة الأداء وليس على سلامة الإجراءات فقط.

وأخيرًا فإن مثل هذه المواصفات والمعايير تتطلب قاعدة عريضة وجديدة للثقافة العامة للمواطن المصرى بجميع مستوياته وطبقاته (أو عملية إفاقة للثقافة إذا صح التعبير) . وإذا كان من الضرورى التحديد فإنه يجب البدء بتطوير ثقافة متخذ القرار فى المؤسسات المختلفة ، مع دعم هذه التوجهات بحملات إعلامية صادقة تهدف إلى خلق وعى عام جديد قادر على خوض معركة شرسة لتحديد موقعنا الذى نستحقه فى ظل "حرب الجودة".

إن النظرة السطحية لكثير من مشكلاتنا فى قطاع الخدمات بصورة عامة وخدمات النقل على الطرق بصورة خاصة تجعل البعض يجزم بأن هذه المشكلات هى فنية فى مجملها ، وأعتقد أن هذه النظرة القاصرة هى سر من أسرار فشلنا فى حل كثير من مشكلات هذا القطاع المهم وغيره من القطاعات بطبيعة الحال. ونعتقد أن هذه المشكلات إذا ما تم تحليلها تحليلًا دقيقًا وأمينًا فسنجد أن جذور هذه المشكلات تنبثق من خلل ثقافى جسيم سواء على مستوى مقدم الخدمة أو على مستوى المستخدم . إن هذا الخلل كفيل بإفراز سياسات ضعيفة ومن ثم آليات تمويل قاصرة ينتج عنها بطبيعة الحال مشكلات فنية متعددة يزيد من حدتها قصور الوعى العام لدى المستخدم.

إن مفهوم هندسة الخدمة بما يحمله فى طياته من تعظيم لآليات تعتمد على مواصفات تقوم على سلامة مستوى الأداء قبل سلامة الإجراءات كما هو متبع فى كثير أو معظم الأحوال حاليًا يمكن استخدامه مدخلًا لتحديث الوطن والذى يتطلب بدوره تعميق وترسيخ بعض القيم الثقافية بالمعنى العميق ، ومنها :

- تعميق ثقافة المشاركة سواء بين مقدم الخدمة والمستخدم ، أى بين الجهات المختلفة ذات العلاقة بتقديم خدمة معينة.

- إيضاح وترسيخ ثقافة التكلفة ، والانتقال بها من مفاهيم تكلفة الإنشاء فقط إلى الرحاب الأوسع ، وهو تكلفة دورة الحياة والتى تشمل بدورها تكلفة الإنشاء (قصيرة المدى) وتكلفة الصيانة والتشغيل ومواجهة الأزمات الطارئة ، إلى آخره (على مدار عمر خدمة المشروع).
- تعميق ثقافة الفكر التخطيطى أو العمل من خلال بيئة تخطيطية منضبطة كما يطلق عليها أساتذتنا.
- تعميق ثقافة الوقاية أو الحفاظ (الفكر الوقائي) مقابل فكر الإصلاح بعد فوات الأوان (ثقافة المفاجأة والمعالجة المؤقتة التسكينية).
- ترسيخ مبادئ التقويم من خلال معايير معبرة عن مستوى الأداء وليس من خلال أرقام صماء.
- وهناك مفاهيم وقيم أصبحت ضرورية لتفعيل ما سبق ذكره مثل:
- فعالية بدلًا من فعـل
- إنتاجية بدلًا من إنتاج
- تنميـة بدلًا من نمـو
- تطوير بدلًا من تطور
- تحديث بدلًا من حداثة

وللانتقال إلى النقل يجب توضيح أن خدمات النقل تهدف إلى تحريك البشر والبضائع بأمان وراحة وبأقل تكلفة ممكنة. وبذلك فإن قطاع النقل يحقق غايتين مهمتين : **الأولى** : تتعلق بكفالة تحقيق غريزة الحركة والتحرك لدى البشر بشكل آمن. **والثانية** : تتعلق بتحريك الموارد وهو محور كفاءة اقتصاد الدول .

ولهذا فإن قطاع النقل هو عصب أى خطط للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويجب النظر إليه من هذا المنطلق وليس النظر إلى هذا القطاع المهمّ على أنه مجرد مجموعة من المنشآت الصماء ، وعملية الحركة أو التحريك (النقل) يمكن أن تتم من خلال وسائط ووسائل مختلفة (النقل البرى على الطرق / النقل البرى بالسكك الحديدية / النقل الجوى / النقل المائى / النقل من خلال أنابيب.. إلى آخره). وبطبيعة الحال فإن الحديث هنا سوف يتركز على النقل البرى على الطرق. ولكن بصورة عامة فإن معظم المفاهيم التى سترد فى هذه الفقرة يمكن تعميمها على باقى وسائل النقل وعلى باقى الخدمات على وجه العموم.

يُعَدّ النقل البرى على الطرق الوسيلة الأكثر استخدامًا ليس فقط على المستوى المحلى ولكن أيضًا على المستوى العالمى ؛ فعلى سبيل المثال فإن أكثر من ٨٠٪ من حجم عمليات نقل الركاب فى الدول الصناعية تتم على شبكات الطرق ، وعلى المستوى المحلى فإن أكثر من ٥٠٪ من نقل الركاب بين المدن تتم على شبكة الطرق وأكثر من ٩٠٪ من البضائع يتم نقلها على هذه الشبكة ، وتشير الدراسات إلى أن الطلب المتزايد على النقل على الطرق سوف يستمر لفترة طويلة قادمة.

وبجانب هذا الطلب المتزايد فإن الدراسات تشير إلى أن هناك علاقة وثيقة بين اقتصاد الدول (معبرًا عنه بمتوسط دخل الفرد) وكثافة شبكات الطرق بها كما جاء فى تقرير للبنك الدولى اشتمل على بيانات من حوالى ١٠٠ دولة. وعلى المستوى الدولى تشير الدراسات إلى أن العائد الاقتصادى على الدولة لمشروعات الطرق يفوق بمراحل العائد الاقتصادى من مشروعات أخرى إذا ما أخذ فى الحسبان فرص العمل والتنمية الناجمة عن مشروعات الطرق ، وفى هذا المجال فإن هناك مقولة شهيرة وهى "أن الطريق إلى التنمية يجب أن يمر بتنمية الطرق".

وللتأكيد على هذا أود أن أتطرق إلى قصة إنشاء الطرق الحرة بين الولايات الأمريكية ، والتى بدأت التخطيط لها فى الثلاثينيات من القرن الماضى وتم الانتهاء منها تقريبًا (أكثر من ٦٠ ألف كيلو متر) فى بداية التسعينيات من القرن الماضى . وقد علق مجموعة من المفكرين والعلماء والمتخصصين الأمريكيين على هذه الشبكة بقولهم إنها "أضخم وأهم الأعمال المدنية التى تمت فى التاريخ الأمريكى ، لقد غيرت وجه أمريكا ، إن تأثيرها على الاقتصاد الأمريكى وعلى فرص العمل المتاحة وتنمية المناطق الخلوية هى فى الواقع أمور تتخطى قدرات الحساب".

ونظرًا للأهمية القصوى لشبكات الطرق كما ذكر ، فإنه من الطبيعى أن تبذل الجهود للحفاظ على هذه الشبكات من خلال أعمال الصيانة المختلفة . وفى هذا المجال أود أن أؤكد على أنه إذا ما نظرنا إلى الصيانة على أنها "الفعل" فإن "الحفاظ" هو المفهوم (أو الثقافة التى يجب أن تسود). وتكمن المشكلة فى رأيي فى غياب المفهوم (الحفاظ) حيث إن ثقافة الحفاظ والفكر الوقائى هى ثقافة تكاد تكون غائبة فى مجتمعاتنا وعلى جميع المستويات ، ومن ثم فلا عجب ألّا تنال الصيانة الاهتمام الكافى وبخاصة على المستوى السياسى حيث إن هناك مقولة مشهورة وهى أن "الصيانة مشروع غير سياسي" لأن مشروعات الصيانة ليس لها بريق مشروعات الإنشاء وما يصاحبها من افتتاحات ومهرجانات ، وإن غياب الاهتمام اللاحق

يؤثر سلبًا بدوره على مستوى تمويل أنشطة الصيانة وبالتالى زيادة معدلات تدهور شبكات الطرق ومن ثم الزيادة الكبيرة فى تكاليف الإصلاح. وهذا ما يسمى ثقافة الإصلاح السائدة مقابل ثقافة الحفاظ المنشودة . وعلى الجانب الآخر فإن غياب آليات الرقابة على مستوى الأداء بصفة مستمرة تجعلنا نعيش فيما أسميه ثقافة "المفاجأة" وما يصاحب ذلك فى العادة من اضطرار للإصلاح الفورى وما يتطلبه ذلك من تكاليف باهظة ، إذا ما قورنت بتكاليف الصيانة الوقائية فى التوقيت المناسب وبتخطيط سليم.

وفى هذا المجال نذكر عدة أمثلة لدراسات توضح تأثير تأخير الصيانة أو عدم تطبيق **سياسات الصيانة الوقائية فى مجال الطرق**. ففى دراسة للبنك الدولى أكدت نتائجها أن كل وحدة تكلفة (جنيه مثلًا) تتم إنفاقها على أنشطة الصيانة الوقائية يمكن أن توفر من ٤ إلى ٥ وحدات تكلفة إذا ما ترك الطريق لحالة الانهيار ؛ أو بمعنى آخر أن عدم الإنفاق على أعمال الصيانة الوقائية للطرق يمكن أن ينتج عنه زيادة فى تكلفة الإصلاح تصل إلى ٤٠٠ إلى ٥٠٠٪. وفى تقرير آخر متعلق بشبكة الطرق الأفريقية تبين أن إنفاق ١٢ مليار دولار على أعمال الصيانة الوقائية لهذه الشبكة فى الوقت المناسب كان من الممكن أن يوفر حوالى ٩٠ مليار دولار تحتاج إليها هذه الشبكة حاليًا لأعمال إصلاح الطرق.

وفى ثلاث دراسات شاركت شخصيًّا فيها فى الولايات المتحدة وفى مصر وفى السعودية حول هذا الموضوع ، تم التوصل إلى أن كل جنيه يتم إنفاقه على أعمال الصيانة الوقائية يمكن أن يوفر من ٤ إلى ٧ جنيهات تنفق على أعمال الإصلاح ، أو بمعنى آخر فإنه بإهمال الصيانة الوقائية بحجة عدم توافر الموارد المطلوبة على المدى القصير يمكن أن يؤدى ذلك إلى زيادة فى احتياجات الصيانة الإصلاحية تقدر بحوالى ٤٠٠ إلى ٧٠٠٪ ؛ أى ما نظنه وفر على المدى القصير هو فى واقع الأمر خسارة فادحة فى المستقبل سوف نتحملها أو تتحملها الأجيال القادمة .

إن ما يثير العجب هو عدم التنبه إلى نسبة إسهام الصيانة فى عمر مشروعات الطرق . فحين يمكن تصميم وإنشاء طريق فى سنوات قليلة فإنه لكى يؤدى هذا الطريق الخدمة المرجوة منه ؛ فإن ذلك يتطلب الحفاظ عليه وعلى مستوى الخدمة عليه لعشرات السنين. وبصورة عامة فإن فترة تصميم وإنشاء مشروعات الطرق تمثل حوالى ١٠٪ من عمر المشروع بينما فترة التشغيل (الخدمة) تمثل حوالى ٩٠٪ من عمر المشروع. ومع هذا فإن الحفاظ على مستوى الخدمة خلال معظم عمر المشروع (حوالى ٩٠٪ من عمر المشروع) بتطبيق إستراتيجيات الصيانة اللازمة لا يحظى بالاهتمام الكافي.

وبالرغم من تفشى هذه القيم غير الداعمة لمنطلقات الحفاظ على الطرق بوصفهامرفقًا حيويًا ومهمًا لخطط تحديث الوطن وما ينجم عن ذلك من إهمال ونقص فى الموارد المطلوبة ، فإنه لا يتبقى سوى تطبيق نظم لإدارة صيانة الطرق يمكن من خلالها تعظيم فعالية الموارد المالية المحدودة. وفى هذا المجال أود أن أوضح أن الحديث عن نظم إدارة صيانة الطرق يجب أن يكون من خلال مفهوم أو منظومة أوسع وهو نظم إدارة الحفاظ على الطرق أو ما يمكن تسميته إدارة الأصول.

وهنا أود أن أوجه الانتباه إلى أن هناك مشكلة فى تعريف كلمة "إدارة" ، حيث أن كلمة إدارة تستخدم بوصفها ترجمة عربية لكلمتين باللغة الإنجليزية وهما : "Administration" ، و"Management" ، وفى واقع الأمر فإن هناك اختلافًا جذريًا فى معنى الكلمتين ؛ فالأولى تعنى بشئون الإدارة الروتينية للعمل بينما الثانية تحمل فى طياتها معنى القيادة والتوجيه ، ولذلك ولتقريب الصورة فيمكن رؤية الـ "Management" على أنها المخ أو آلية التخطيط ، بينما الـ "Administration" هى العضلات أو آلية التنفيذ وأن ما ينقصنا بشدة هو النوع الأول.

وعن نظم إدارة الصيانة فهى مثل أى نظام تتكون من ثلاثة عناصر أساسية : المدخلات وآليات التحليل والمخرجات . فبالنسبة للمدخلات فهى تشمل حصرًا لجميع موجودات شبكة الطرق ، ومستوى استخدام الشبكة (حجم وتكوين المرور) ، وأخيرًا حالة الشبكة حيث أود أن أوضح أن هناك تقنيات كثيرة تستخدم فى هذا المجال ؛ وهى بصورة عامة تشابه إلى حد كبير وسائل الفحص الطبى للإنسان. أما آليات التحليل فهى تعنى بتحويل البيانات السابقة إلى معلومات يمكن من خلالها تحديد الاحتياجات الكلية للصيانة ثم وضع أولويات أعمال الصيانة بناء على معايير فنية واقتصادية وأخيرًا اقتراح برنامج الصيانة سواء على المدى القصير أو البعيد فى ظل الموارد المتاحة . أما العنصر الثالث فهو يعنى بمخرجات النظام والتى تم تقسيمها إلى ثلاثة مستويات رئيسية ، يحمل كل منها الإجابة عن أحد الأسئلة الأساسية التى تهم متخذ القرار وهي :

- ما هى الأصول الموجودة؟
- ما هى حالة (أو صحة) هذه الأصول؟
- ما هى أفضل وسائل صيانة (علاج) هذه الأصول فى ظل الموارد المتاحة؟

وفى هذا المجال أشير إلى نظام إدارة صيانة الطرق الذى تم تطويره لصالح وزارة النقل

المصرية (الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البري) والذى يستخدم أحدث تقنيات المعلومات وهى النظم الجغرافية للمعلومات.

أما عن أهم مخرجات هذا النظام فيما يتعلق باحتياجات الصيانة أود أن أوضح التالي :

إن استمرار المستوى الحالى لتمويل أعمال الصيانة (حوالى ٢٠٠ مليون جنيه سنويًّا) سوف يؤدى إلى تدهور حالة شبكة الطرق خلال السنوات القادمة بصورة يصبح معظم الشبكة تحت المستوى المتعارف عليه دوليًّا.

للوصول بحالة الشبكة إلى المستويات الجيدة المتعارف عليها عالميًا خلال الخمس سنوات القادمة ، فإن ذلك يتطلب زيادة ميزانية الصيانة إلى حوالى ٦٠٠ مليون جنيه سنويًا بدلًا من المستوى الحالى (٢٠٠ مليون جنيه سنويًّا).

فى حالة الرغبة فى تجديد الشبكة فورًا ، فإن ذلك يتطلب حوالى ١٥٠٠ مليون جنيه مصرى فى السنة الأولى يليها حوالى ٢٠٠ مليون جنيه سنويًا للحفاظ على حالة الشبكة فى مستوى جيد . وأود أن أشير إلى صعوبة أو استحالة تطبيق مثل هذا التوجه وأنه قد تم عرض هذا الرقم للتعبير عن حجم احتياجات الصيانة كنوع من الدلالة على تأثير إهمال الصيانة الوقائية لسنوات كثيرة .

وبناء على ما تقدم نرى أن مستوى التمويل الحالى (حوالى ٢٠٠ مليون جنيه سنويًّا) كان من الممكن أن يكون كافيًا لو أن أعمال الصيانة المناسبة كان يتم تنفيذها فى الوقت المناسب من خلال سياسات الصيانة الوقائية الملائمة . إن غياب مفاهيم الصيانة وبخاصة الوقائية خلال عشرات الأعوام الماضية هو السبب فى هذه الفجوة الكبيرة بين الاحتياجات الفعلية والموارد المتاحة ، وإذا لم نتنبه إلى هذا فى أسرع وقت فإن هذه الفجوة سوف تزداد بما يعنى المزيد من التدهور فى حالة شبكة النقل.

إن مجمل الرسالة التى أحاول أن أنقلها للحضور فى هذه الندوة هو أن مفهوم هندسة الخدمة الذى أنادى به منذ سنوات قد يكون المدخل المناسب للتعامل مع الخدمات بصورة عامة وخدمات النقل والنقل على الطرق بصورة خاصة ، وأن هذا جزء من جدل حقوق المواطنة وواجباتها ونقاشات التنمية المستديمة ، وتطبيق هذا المفهوم على النقل على الطرق يجعل من الضرورى التحول فى النظر إلى الطريق من مجرد منتج هندسى حسب التعريف الدارج إلى كونه كيانًا متكاملًا له عائده الاجتماعى والاقتصادى ، وله أيضًا آثاره السلبية (مثل الحوادث والتلوث.. إلى آخره) ؛ إن تطبيق مفهوم هندسة الخدمة كفيل بتوسيع قاعدة الفكر

عند التعامل مع النقل على الطرق على مستويين :

الأول : يعنى بالانتقال من فكر تصميم المنشإ (الطريق) فقط إلى فكر دورة حياة المنشإ (شاملة التخطيط والتصميم والتنفيذ والتشغيل والصيانة والبحث والتطوير).

الثاني : يعنى بالانتقال من فكر الجوانب الفنية (الهندسية) فقط ، إلى فكر أكثر شمولًا يحتوى على الجوانب الفنية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية وإدارة الأعمال.. إلى آخره .

- إن تطبيق مثل هذه المفاهيم والفكر كفيل بأن يحقق الآتي:
- توفير معلومات موضوعية.
- القدرة على تحديد الآثار (الفنية والاجتماعية والاقتصادية) المترتبة على بدائل الاستثمارات المختلفة.
- تطوير وتحسين آلية اتخاذ القرار بصورة عامة ومن ثم تحسين الإنتاجية وتحقيق أعلى عائد ممكن فى ظل الموارد المتاحة.

وختامًا ، فإنه من الضرورى ذكر أنه إذا كان هناك تحسن على المستوى المحلى فيجب ألا ينسينا ذلك أهمية مقارنة أنفسنا بالغير حيث أن مستوى التواصل والاتصال بين دول العالم أصبح يحتم علينا النظر بعين الاعتبار لمستوى الأداء النسبى بالمقارنة بمن حولنا ، ولا نكتفى بالتحسن الذاتى فقط . وأود أن أؤكد أن التحدى الحقيقى الذى نواجهه فى هذه المرحلة هو تحدى ثقافى بالدرجة الأولى ، وأنه إذا توافرت لدينا الثقافات التى ترسخ فينا روح التحدى والمنافسة والعمل الجاد ستصبح مواجهة القضايا الفنية أمرًا يسيرًا بإذن الله.

إن الأمر برمته وبإيجاز ، كما حاول العنوان اختصاره ، هو "حق الحياة" - بالمعنى الشامل- إنشاءً وحفظًا وبقاء ونماءً ، "الحياة" بمعنى الحياة الطيبة بمقوماتها المادية والمعنوية والثقافية والاجتماعية.

والله من وراء القصد ، وهو يهدى السبيل.

obeikan.com

تعقيب ..

د. محمود الكردى

شكرًا جزيلًا للصديق العزيز الأستاذ الدكتور كمال المنوفى عميد الكلية ، وللأستاذة الدكتورة نادية مصطفى التى دعتنى للمشاركة فى هذا المؤتمر المهم الذى كنا نترقبه جميعًا سواء المشتغلين بالاجتماع أو الاقتصاد أو السياسة.

أبدأ **بالورقة الأولى** : وهى للأستاذ الدكتور السيد غانم عن المواطنة على المستوى المحلى ، وقد وضع عنوانًا فرعيًا لها هو "سياسات الحياة اليومية" ، وهذا العنوان الفرعى فى غاية الأهمية ويعكس بالفعل الهدف من الورقة. تناولت ورقة الدكتور غانم حقوق المواطنة المدنية أو السياسية أو الاجتماعية ، وما أريده باختصار شديد هو إضافة حق رابع هو حق المشاركة ، لأنه بدون المشاركة لا يكون للحقوق المدنية أو السياسية أو الاجتماعية أى معنى ، وقد جاء هذا فى أثناء العرض النظرى لبعض الأفكار.

النقطة الثانية : التى لمستها من خلال قراءتى للورقة هى أن تضاؤل دور الدولة لم يكن فى غيبة عن فكرة المواطنة ، بل بالعكس ؛ كلما غاب دور الدولة أو تضاءل انخفض حال المواطنة وظهرت مشكلات كثيرة . وإذا كان ذلك يحدث على المستوى القومى فهو يحدث بالتأكيد على مستوى المحليات ، والأمل أن مستوى المحليات يعوض هذا التخلى من قبل الدولة لو رسم بشكل واضح.

النقطة الثالثة : أعتقد أن الدكتور غانم كان محقًا فى وضع بعض القيم المشتركة والتى قال إن هذه القيم هى التى ينبغى أن نحض عليها وأن نعيش عليها كالحب والحكمة والعدل وتحقيق الذات ، واسمح لى بإضافة قيمة الجهد المشترك بالذات فى مسألة المحليات.

النقطة الرابعة : التى استنبطتها من الورقة هى أن عناصر التراث الشعبى تعكس بوضوح المسئولية المتبادلة بين الدولة والأفراد ، لأن التعبيرات السلطوية – والتى أعطى الدكتور غانم أمثلة كثيرة لها فى الورقة – يمكن أن تكون مستقاة من عناصر التراث الشعبى والأمثال والعادات والتقاليد والأعراف وغيرها ، وأحيانًا تعمد الدولة إلى توظيف واستثمار هذه

العناصر إما سلبًا وإما إيجابًا. والسؤال الملح هو: إذا كانت أحوال المواطنة قائمة بالنسبة للمدمجين – إذا جاز التعبير– فكيف نتصور حال المواطنة بين المهمشين؟ بالطبع هى حال يرثى لها.

النقطة الأخيرة : تخص الجدل الدائر منذ عشر سنوات تقريبًا فى موضوع العولمة ، أرى أن مقاومة سلبيات العولمة لها علاقة وثيقة جدًا بتقوية وتنمية الروح المحلية وتقوية دوافع المشاركة لأن هذا هو المصد الواقى للتأثيرات السلبية للعولمة.

أنتقل إلى الورقة الثانية : التى قدمها الأستاذ أحمد النجار عن تحولات الخريطة الطبقية فى مصر ، وأرى أن هذا الموضوع فى صلب علم الاجتماع وقد أعجبت جدًا بالورقة لكن لم أشعر أن لها علاقة – سواء مباشرة أو غير مباشرة – بموضوع المواطنة ، وهذا ما ينقص الورقة فى الحقيقة وأرجو أن يتفهم الأستاذ أحمد النجار هذا الأمر. وأنا متابع جيد لكتاباته العميقة لكن الورقة تناقش الخريطة الطبقية فى مصر بشكل عام وهى فى حاجة إلى تأصيل علاقتها بالمواطنة ، وأرى أن الرؤية التى صنف بها الأستاذ أحمد الطبقات هى رؤية كلاسيكية بالدرجة الأولى لأن علم السوسيولوجى sociologyيتناول الفئات والشرائح الاجتماعية أكثر من تناوله للطبقات.

النقطة الثالثة : أن الأستاذ أحمد النجار أفرد موضوعًا كبيرًا يحتل ثلثى الورقة تقريبًا عن قضية الخصخصة وتكلم عنها بالتفصيل ، لكنى كنت أتمنى أن يتناول الإفرازات أو التحولات الطبقية التى أفرزتها حالة الخصخصة وهزت البنيان الاجتماعى هزًا ، لكن الأستاذ النجار ناقشها بوصفها موضوعًا مستقلًا .

النقطة الرابعة : هى أن الأستاذ أحمد تناول الطبقة الرأسمالية تناولًا متسعًا فاحتلت ٩٠٪ من الورقة تقريبًا واختزل الحديث عن الطبقتين الوسطى والدنيا اختزالًا واضحًا برغم أنهما تمثلان غالبية المجتمع المصرى عددًا ومعاناة بطبيعة الحال.

النقطة الأخيرة : تتعلق بالمصادر لكنها انعكست على محتوى الورقة ، لأن المصادر معظمها تقارير أو مقالات صحفية جادة بالطبع لكنه ناقش قضية الرأسمالية حسب ما أتيح له من مصادر اعتمادًا على قضية الخصخصة ، كذلك ناقش الطبقة الوسطى اعتمادًا على البيانات التى توافرت له عن شركات توظيف الأموال. لكن الرأسمالية ليست فقط هى الخصخصة ، كما أن مشكلة الطبقة الوسطى ليست فقط مشكلة توظيف الأموال.

الورقة الثالثة : ورقة الزميلة العزيزة الدكتورة سلوى شعراوى ، وقد استمتعت بالعرض المتميز للدكتورة سلوى ، لكن أرجو منها أن تسمح لى بأن اختلف معها بعض الاختلاف ؛ فأنا متحفظ بالأساس على مصطلح "مواطنة المرأة" ، وكنت أتمنى - والرأى الأخير للدكتورة سلوى – أن تكون الورقة بعنوان "المرأة المصرية بين التمكين والتهميش" ، لأننى لا أرى أن هناك ما يسمى بمواطنة المرأة وإلا سيكون هناك مواطنة الرجل والطفل والمسن إلى آخره من فئات وشرائح اعتمادًا على أى تصنيف يمكن أن نقوم به. وأعلم بالطبع أن الدكتورة سلوى تريد أن تعطى اهتمامًا أكبر بقضية المواطنة فيما يتصل بالمرأة ، لكنى أقول ذلك لسبب أساسى هو أن القضية ليست مواطنة المرأة وهل حصلت على الحقوق أم لم تحصل عليها ، وإنما القضية هى طبيعة النظرة إلى المرأة ، وهذا بعد ثقافى بالدرجة الأولى. ولو درسنا هذه القضية من زاوية المجتمع الأبوى السائد فى المجتمعات العربية عمومًا وفى مجتمعنا المصرى خصوصًانجد أن هذه هى القضية الأساسية : أن المرأة ينتقص من حقوقها مثلما ينتقص من حقوق أى فئة أو شريحة أخرى لأن النظرة الدونية للمرأة للأسف شائعة ولأن للمرأة دورًا فى هذا وكل مؤسسات المجتمع تكرس وتدعم النظرة التى نراها فى النهاية تتجسد فى عدم حصول المرأة على حقوقها كاملة فنقول إن المواطنة ليست كاملة وما إلى ذلك.

ورد فى بداية الورقة أن مفهوم المواطنة إطار قانونى ، وأرى أنه ليس إطارًا قانونيًا فقط وإنما هو إطار اجتماعى وثقافى ، وأحيانًا ما أكون متحيزًا للمدخل السوسيولوجى الثقافى ، لكن فى هذه القضية بالذات أرى أنها رؤية اجتماعية ثقافية بالدرجة الأولى.

وقد وصفت الدكتورة سلوى "روث ليستر" بأنها امرأة عاقلة ، وهى كذلك بالفعل وبدا ذلك من التعريف الذى قدمته عندما قالت إن القضية ليست فقط المساواة لأن هذا وهم ولكن القضية هى العدالة . وقالت "ليستر" إن مفهوم العدالة لو تزامن واقترن مع المساواة لأدرك المجتمع حجم التفاوتات والاختلافات فى النوع ، وأحيانًا ما تنسى المرأة هذا الأمر برغم الـ Gender والنوع الاجتماعى وغيره. وأعتقد أنه لو تم الاهتمام بهذا المدخل ؛ مدخل المساواة والعدالة ، فسوف نفهم قضية المرأة عمومًا والمواطنة أيضًا.

إن المجتمع المصرى ، شأنه شأن أى مجتمع آخر فى العالم الأقل تطورًا ، يفتح فاه مشدوهًا بالتيارات العالمية ، ويعد موضوع المرأة بالذات أحد تلك الموضوعات التى ازدادت فيها التيارات العالمية وكنا مع الأسف مستقبلين فقط ، وقد استطعت التمييز فقط – من خلال قراءاتى – بين فكرة التغيير ، التنمية ، الجندر إلى غير ذلك من تيارات عالمية استقبلناها وسرنا

على هواها دون أن نفحصها لنرى إلى أى مدى هى مناسبة لنا. أذكر مثلًا أنه فى مؤتمر السكان سنة ٢٠٠٠ ثار الحديث عن أشكال الأسرة ، وهى أسرة (الرجل/ الرجل) ، (المرأة/ المرأة) بالإضافة إلى الشكل التقليدى للأسرة (الرجل/ المرأة).

فيما يتعلق بالجزء الذى قدمته الدكتورة سلوى عن الأطراف الفاعلة ، حددت الدكتورة سلوى طرفين فقط ، الدولة والمجتمع المدنى أو الحركات النسائية الأهلية كما أسماها البحث ، وأود إضافة طرف ثالث هو الأهم وهو المرأة نفسها ، فالمرأة هى الطرف الفاعل فى هذه القضية. وفى هذا الصدد أشير إلى مثال ، ففى انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ بعدما ألغى قانون الحصة النسبية Quota رشح الحزب الوطنى عددًا كبيرًا من السيدات لخوض الانتخابات ، لكن الناخبات لم ينتخبن السيدات ولكنهن انتخبن الرجال ، وهذا رد على ما أثير حول إلغاء قانون الحصة النسبية ؛ فالسيدات أنفسهن لم ينتخبن السيدات.

النقطة قبل الأخيرة هى أن العبرة ليست فى وصول المرأة إلى المناصب العامة ولا إلى احتلالها لبعض المواقع المهمة حتى منصب الوزير ، وأحيانًا ما يتردد هذا الكلام وكأن هذه مكاسب للمرأة ، ما يهمنا هو التطور الحقيقى الذى يصيب المكانة الاجتماعية للمرأة Social status ، لأن هذا هو التطور الحقيقى الذى يمكن أن نقيس عليه.

وقد أرادت الدكتورة سلوى عمل مواءمة فى النهاية بين فكرة الشأن الخاص والشأن العام ، وأعتقد أن هذا لا يجوز لأن الشأن الخاص شأن يتصل بالأسرة والشأن العام يتصل بخارج الأسرة أو بالدولة.

النقطة الأخيرة تتصل بتأسيس المجلس القومى للمرأة سنة ٢٠٠٠ الذى قام بأنشطة ، لكن السؤال: هل تدهور أحوال المرأة الحادث منذ بداية هذا العقد له صلة بالمجلس القومى للمرأة؟ لا أقول إن المجلس القومى للمرأة هو المسئول عن تدهور أحوال المرأة لكن أقول إن المرأة أصبحت عضوًا فى المجالس النيابية وأيضًا المجالس القومية لكن زادت نسبة المعيلات من النساء مثلًا فى نفس الوقت ووصلت إلى حوالى ٢٤٪. وهذا ما يجعلنى فى النهاية أقول إن التغيير الحقيقى لمكانة المرأة لابد أن يحدث من أسفل وليس من أعلى ، فالتغييرات الفوقية هى قرارات قد تلغى فى اليوم التالى وقد لا يؤخذ بها وتصبح حبرًا على ورق.

وفيما يتعلق بالورقة الأخيرة وهى ورقة الدكتور عصام شرف أقول إننى أعجبت أشد الإعجاب بالورقة وصاحب الورقة و العرض الذى قدمه . وهذه هى المرة الأولى التى أتشرف فيها بمقابلته ولكنى سمعت عنه كثيرًا. ويعد أسلوب العرض إضافة للورقة ،

وسوف أذكر بعض العناصر السريعة تعقيبًا على ما قيل فى الورقة أو فى أثناء العرض.

فكرة رؤية المصريين للملكية العامة ، فالشارع أحد رموز الملكية العامة وكأن الشارع هو ملكية مشاعة ليس لها صاحب وأنه "شارع ربنا" أو "شارع الحكومة" كما نسمع أحيانًا ، بما يسمح بإهماله أو بانتهاكه لكنه ليس ملكنا. وبالتالى تبدو معضلة فكرة الملكية العامة وما ينسحب على الشارع ينسحب على أمور أخرى كثيرة.

فعلاقة المصرى بالطريق هى علاقة ثقافية بالدرجة الأولى ، بالطبع يؤدى الشكل القانونى دورًا ما فى علاقة الناس بالطريق أو الشارع ، لكن بنظرة سريعة لأرقى أحياء القاهرة نجد أن المقاهى امتدت لتأكل الرصيف وأن المحال التجارية صارت تحتل أجزاء من الشارع ولا سلطة للقانون فى ذلك برغم وجوده ، وما ينسحب على الشارع ينسحب على المركبات. وأرى أن نسق القيم والمعتقدات مسئول عن هذه الحالة من التواكل واللامبالاة ، فلو حدثت حادثة ومات فيها الآلاف كحادث قطار الصعيد نَعُدّ هذا الحادث قضاء وقدرًا ، وبالطبع كل شىء قضاء وقدر ، لكن أحيانًا نحيل أى تقصير نحن مسئولون عنه إلى أفكار غيبية مع أننا المسئولون ، فوقوع الحادث قضاء وقدر وعدم وقوعه أيضًا قضاء وقدر ، لكننا دائمًا ما نتعامل مع الأمر بهذا الأسلوب وبالشكل الذى جعل النسبة تصل إلى ٢٥ قتيل لكل ١٠٠ ألف مصاب فى مصر مقابل من ٣ إلى ٥ فى الدول الصناعية كما ذكر الدكتور عصام.

وفيما يتعلق بأشكال الثقافات المختلفة التى تحدث عنها الدكتور عصام ، فإننى سوف أركز على شكل واحد هو ثقافة الصيانة والتى تنطبق كذلك على أجسادنا ؛ الصيانة بالتداوى وبالعلاج وبالذهاب للطبيب ، كل هذا كثيرًا ما نغفل عنه.

لقد استمتعت استمتاعًا كبيرًا بقراءة الأوراق الأربع المميزة و أشكركم على حسن استماعكم.